أوراق في

تاريخ الجزائر في العهد العثماني



د. حنيفي هلايلي

دار الهدى
عين مليلة - الجزائر

د.حنيفي هلايلي

أوراق
في
تاريخ الجزائر في العهد العثماني

دار الهـدى للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

1429هـ/2008م

الرقم التسلسلي 123 - 2009 دار الهدى
رقم الإيداع القانوني 3251 - 2009 المكتبة الوطنية
ردمك: 9 - 198 - 26 - 9947 - 978

تم السحب بمطبعة دار الهدى
2009

شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع
المنطقة الصناعية ص ب 193 عين مليلة - الجزائر
الهاتف: 032.44.92.00 / 032.44.95.47
الفاكس: 032.44.94.18
web: www.elhouda.com
e-mail: darelhouda@yahoo.fr

الفـروع

مكتبة وراقة شركة دار الهدى: جبل بوزبين طريق باتنة
عين مليلة
الهاتف: 030.34.46.85 الفاكس: 030.34.46.84

مكتبة وراقة شركة دار الهدى: حي كوحيل لخضر جنان الزيتون
قسنطينة
الهاتف: 031.92.22.08 الفاكس: 031.92.27.08

مكتبة وراقة شركة دار الهدى: 01 شارع أوراس بشير باب الواد
الجزائر
الهاتف: 021.96.62.20 الفاكس: 021.96.61.11

مكتبة وراقة شركة دار الهدى: 02 شارع أحمد محمد الحراش
الجزائر
تلفاكس: 021.52.13.07

مكتبة وراقة شركة دار الهدى: 05 شارع زيغود يوسف عمارة الحرية
وهران
الهاتف: 041.40.46.89/041.40.46.47
الفاكس: 041.41.46.54

المقــدمـة

أقدم إلى القارئ هذه الدِّرَاسات والأبحاث التي شاركت بها في ملتقيات وطنية ودولية، حتى لا تبقى دون متناول القارئ فأقدمها في هذا السفر الجامع تحت عنوان: "**أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، لكونها تحاول في مجملها أن تكون معالجات مستقلة في مواضيعها متنوعة في اهتماماتها، ولكنها هادفة في توجهها ومتكاملة من حيث وجهة النظر وطريقة التناول، ولعل أهم ما يميز هذه الدراسات هي أنها تتحد من حيث المجال الجغرافي بالجزائر، ومن حيث المدى الزمني بالفترة العثمانية، أما جوانب الاهتمام فتشمل الأحداث السياسية والعسكرية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن هذه الدراسات والبحوث مع اختلاف المواضيع التي تتناولها والقضايا التي تطرحها، تتوزع على محورين أساسيين: أولها يهتم بقضايا تتصل بأحداث مهمة من صميم التاريخ السياسي والعسكري للجزائر، والمحور الثاني: يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد تم تصوير مدينة الجزائر في العهد العثماني على أساس أنها حصن متين للإسلام لا يمكن اختراقه وقد زاد من قوتها المظهر الطبيعي والميناء الذي تم تشييده منذ عهد خير الدين(1529)، الذي جعلها قاعدة بحرية فعالة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط،

وقد انبهر الكثير من الرحالة بجمال المدينة وعمرانها ذو الطابع العثماني وخاصة الاستحكامات القوية المتمثلة في المواقع العسكرية والقلاع والأبراج والأرصفة المسلحة لقد بنيت مدينة الجزائر العثمانية على شكل مثلث، قمته القصبة ومن وراء المواقع الدفاعية الميناء أو الاستحكامات الدفاعية.

واستحقت المدينة اسم الجزائر المحروسة طوال الفترة العثمانية بسبب قوة تحصيناتها الجيدة التي بناها العثمانيون وتطوير هياكلها العسكرية بدرجة عالية ومهارة معمارية فائقة.

ونظرا للموقع الجغرافي الممتاز للإيالة الجزائرية وبفضل بحريتها وتحصيناتها الدفاعية سميت الجزائر "بدار الجهاد" و"حامية الدين" و"الجزائر المحروسة".

إن هذا الكتاب الذي نضعه بين يدي القارئ، هو ثمرة تجربة في البحث التاريخي والتي لاتزال متواصلة، فعسى أن يجد القارئ فيها مايهمه وتكتمل الفائدة بها، وتأخذ مكانها في المكتبة التاريخية الجزائرية.

وفقنا الله لما فيه الخير و النفع للجميع.

د. حنيفي هلايلي

سيدي بلعباس في 1 محرم 1430هـ

الموافق لـ 29 ديسمبر 2008

القســـم الأول

في التاريخ السياسي والعسكري للجزائر

1- سياسة التهميش في الجزائر خلال العهد العثماني ونشوب الثورات الشعبية.

2- ثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري خلال عهد الدايات.

3- فشل تجربة الوحدة بين الجزائر والمغرب وتونس خلال العهد العثماني.

4- القرصنة وشروط افتداء الأسرى الأسبان في الجزائر خلال العهد العثماني.

5- الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني.

6- ثنائية توظيف المصادر المحلية والأوربية في كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني من خلال تجربتي دوفولكس ودوغرامون.

سياسة التهميش* في الجزائر خلال العهد العثماني

ونشوب الثورات الشعبية

هل مارس الحكام الأتراك العثمانيون بالجزائر ما يمكن تسميته بسياسة التهميش تجاه الجزائريين؟ ألم يكن تهميش سكان الجزائر على مستوى الإدارة ومراكز القرار السياسي شكلا من أشكال التهميش؟ ألم يكن تقديم التسهيلات للتجار اليهود ودخول الأتراك العثمانيين بمن فيهم الدايات في مصالح تجارية معهم، بل أكثر من ذلك استعمالهم كوكلاء تجاريين لهم ومنحهم الامتيازات الخاصة، شكلا من أشكال التهميش للتجار المسلمين في الجزائر؟ ألم يكن منحهم الامتيازات التجارية سواء للتجار الفرنسيين أو لغيرهم من الأوروبيين على امتداد الساحل الجزائري لنهب خيرات البلاد وتسريب السلع الأجنبية شكلا من أشكال إنهاك الاقتصاد المحلي إنتاجا وتصنيعا؟ ثم ألم ينشأ عن سياسة التهميش تلك تهميش لجماعة الأتراك العثمانيين أنفسهم الذين أصبحوا بحكم سياستهم مهمّشين بالنسبة للمجتمع الذي نفرهم بل وثار عليهم في مرّات عديدة، ولم يهرع لنجدتهم خلال احتلال الجزائر 1830 والتي انتهت بجلائهم؟ ألم يكن بداية تحرير وهران (1792) مؤشرا لانتشار الثورات القبلية والطرقية ضد الأتراك؟ ما هي علاقة سياسة التهميش بثورات القرن التاسع عشر؟

هذه جملة من التساؤلات التي سأحاول الاجابة عليها في هذه الدراسة و التي تكشف عن بعض مكامن الخلل في سياسة حكام الجزائر طوال العهد العثماني.

لعل أهم سمة ميزت وجود الأتراك - العثمانيين بالجزائر هي هيمنتهم شبه المطلقة على أمور الإدارة والجيش والاقتصاد أما غالبية السكان، فكان

---

* بحث منشور في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، العدد: 20، أبريل 2006،ص ص189-204

حظهم التهميش، عكس بعض الأقليات إما ممن ارتدوا عن المسيحية (المهتدين) أو من اليهود الذين حظي بعض العناصر من بينهم بامتيازات وتأثير بالغين في بعض الأنشطة الاقتصادية أو ارتقاء أعلى المناصب والرتب في هرم السلطة أو داخل المؤسسة العسكرية والتهميش الذي طال المجتمع الجزائري خلال فترة الحكم العثماني، يمكن حصره في المجالات التالية:

1 - التهميش السياسي:

عملت التركيبة التركية من ناحية تكوينها الاجتماعي والعرقي طوال تاريخها على إبقاء الأهالي بعيدين عن أية مساهمة في أمور النيابة، وحالت دون إمكانية اندماج أفرادها بالأوساط الشعبية وقد يفسر هذا الأحجام عن الاندماج بالسكان إلى رغبة الأتراك في إبقاء هيمنتهم وسيطرتهم على المناصب الحكومية، وزاد حقد الرعية تجاه هذه الطبقة الغربية لما فرضته من ضرائب وغرامات[1].

كان القتل والاغتيال والثورة الوسيلة الوحيدة التي تستعملها القوى المعارضة لتصفية حساباتها وبالتالي عاش النظام في الجزائر منعزلا ومتقوقعا على نفسه، بعيدا كل البعد عن هموم الناس ومشاكلهم[2].

لقد ولدت عملية تهميش العنصر المحلي قطيعة بينه وبين الحكام الأتراك العثمانيين، تجلت في العديد من الثورات ذات الطابع السياسي (ثورات منطقة

(1) محمد العربي، الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال، 1792 - 1830، الجزائر: ش.م.ن.ت 1972، ص 24.

(2) عبد الله، العروي، تاريخ المغرب (محاولة في التركيب)، (ترجمة: دوقان قرقوط)، بيروت: 1977، ص 271.

القبائل وثورات بعض المرابطين والزوايا وثورات الكراغلة المرتبطين بالدم مع السكان) أو لأسباب اقتصادية.

تم تهميش السكان المحليين في الممارسة السياسية وتولي المناصب العليا، وخاصة الطبقة المتعلمة والأعيان، ويلاحظ على العكس – خلال العهود الأولى للوجود العثماني إبان تأجج عمليات الجهاد البحري – إفساح المجال للمرتدين عن المسيحية للعب أدوار سياسية هامة وتولي مناصب جد حساسة ففي عهد البايلربايات (1518-1587) تناوب على حكم الإيالة 7 أتراك و7 من المهتدين (المرتدين عن المسيحية) و2 من الكراغلة وعربيين من خارج بلاد المغرب العربي.

ومن أبرز الحكام خلال هذه المرحلة: حسن آغا (1533-1544) من سردينيا أول من خلف خير الدين بربروسة بعد المناداة عليه إلى استانبول لقيادة الأسطول العثماني.

وجاء بعده حسن باشا من جماعة الكراغلة (1544-1552)[1] وهو ابن خير الدين باشا، وصالح رايس من الأتراك (1552-1556)، وحسن قورصو

(1) عين السلطان العثماني سليمان حسن بن خير الدين بيلربايا على رأس حكومة الجزائر مابن (1544-1551) ، خلفا لحسن آغا ،و تقديراً لجهود آل بربروس في مد نفوذ العثمانيين على شمال أفريقيا. ثم عين للمرة الثانية مابين (1557-1561). أما المرة الثالثة فقد عين بعد أحمد باشا مابين (1562-1567). عينه السلطان سليم الثاني بعد موت بيالة باشا قبودان باشا (أميرال البحرية العثمانية)، في جانفي 1567 استدعي لهذا الغرض إلى اسطنبول.

عينه السلطان سليم الثاني بعد موت بيالة باشا قبودان باشا(أميرال البحرية العثمانية)، في جانفي 1567واستدعي لهذا الغرض إلى اسطمبول.

للمزيد راجع :

Haedo(F.de),Histoire des Rois d'Alger,(Traduite et annotée ; par H-D.De Grammont), A.Jourdan,Alger,1881.PP.130-131.

(1556-1557) وعلج علي (1568-1571) وحسن فنزيانو (1583-1587) وكلهم من الأسرى النصارى، الذين وصلوا لأعلى المراتب بعد إسلامهم.

ومن أبرز مظاهر هذا التهميش، تهميش ذوي الأصول الجزائرية في تمثيل الحكومة لدى القوى الأوروبية إما كسفراء أو مبعوثين في مهام خاصة، وأيضا في كل ما يتعلق بصلاتهم بالباب العالي. واقتصر القيام بهذه الأدوار على العنصر التركي – العثماني أو من لهم صلة الدم بهم كالكراغلة نذكر من بين هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر: سفارة كينان آغا (من الأتراك) إلى فرنسا 1620، وبعثه شريف محمد (من الكراغلة) خلال نفس السنة لتقصي أخبار تلك السفارة المكوّنة من أربعين شخصا بعد أن تناهى إلى علم الداي حسين باشا (1617-1620) خبر تعرضها لمذبحة بمرسيليا انتقاما لأعمال قرصنية جزائرية[1].

ابتداء من أواخر القرن السادس عشر، أخذت جماعة الأتراك العثمانيين خاصة الميليشيا الانكشارية تعزز سلطتها من خلال محاولة إبعاد جماعة الكراغلة والتخوف هنا ذو خلفية سياسية فبالرغم من رابطة الدم، كان هناك ما يبعث على القلق والخوف من إمكان انقلاب الكراغلة عليهم أو استخدامهم من طرف طائفة الرياس التي انتهى حكمها المتمثل في العهد الأول (عهد البايلربايات)، خاصة وأن أعدادهم كانت تتزايد بسرعة، فقد بلغ عددهم في حدود 1621 حسب بعض التقديرات التي ينبغي أن تؤخذ بحذر لأن مصدرها آحادي (تقارير الرحالة والتجار الديبلوماسيين الأوربيين أو الأباء المسيحيين المكلفين بافتداء الأسرى)، 5000 كرغلي في مقابل 10000 تركي وما كان يزيد

(1) ذكر الباشا إبراهيم في رسالته إلى مسؤولي مدينة مرسيليا أن عدد الضحايا كان 61 قتيلا. للمزيد أنظر: جمال، قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830 الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص57-60.

من ذلك التخوف ارتباط الكراغلة بأرض الجزائر على عكس العثمانيين الذين هاجروا لأغراض متعددة[1].

إن التخوف العثماني من جماعة الكراغلة، كان له ما يبرزه إذ سرعان ما اندلعت خلال سنوات 1629 و1633 أولى ثورات الكراغلة على الأتراك، تـمّت الأولى في بجاية

وبعد القضاء عليها اتجه الثوار إلى منطقة القبائل التي يعتبر سكانها أشد المعارضين للحكم التركي.وانطلاقا من منطقة القبائل قام الكراغلة مجددا بثلاث محاولات للاستيلاء على مدينة الجزائر سنة 1633.وفي سنة 1693 سمح لهم شعبان داي (1688-1695).بالتّجنيد ضمن الانكشارية، وهذا ربما لحاجة الدولة إلى أعداد إضافية بسبب الحرب المعلنة ضد المغرب وتونس، ولتأخر وصول مجندين جدد من الأناضول[2].

لم يتحسن وضع الكراغلة طوال عهد حكم الدايات (1671-1830) حيث ظلوا في مرتبة أقل من آبائهم الأتراك والملاحظ أنه منذ بداية القرن الثامن عشر، تغير موقف الأتراك تجاه الكراغلة فالاعتماد عليهم كان ضروريا لتولي المناصب الهامة والمشاركة في المليشيا، وفي مقدّمتها منصب الباي.وقد تم إحصاء تولي أربع بايات من الكراغلة من ضمن خمسة لهذا المنصب في بايليك قسنطينة خلال الفترة الممتدة من 1700 إلى 1713، وفي وهران تم تسجيل كرغلي واحد هو مصطفى العمر في الفترة من 1736 إلى 1748، وفي بايليك التيطري تم التعرف أيضا على كرغلي واحد هو محمد الذباح في المرحلة من

(1) Pierre, Boyer, « Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger » in, R.O.M.M, N° spécial, 1970, PP80-82.

(2) Ibid, PP.83-84.

1768 إلى 1771.والحاج أحمد في بايليك قسنطينة في الفترة من 1826 إلى 1837 ومما يدل أيضا على تجذّر فكرة التهميش لدى الإدارة الحاكمة أن الكراغلة الذين يتم اللجوء لخدماتهم العسكرية ضمن فرق الانكشارية لا يتم تقييد أسمائهم في نفس السجلات المخصصة للأتراك(1).

ومع هذا فإن دور الكراغلة قد تزايد بشكل ملحوظ في أواخر العهد العثماني، حيث شاركوا في كثير من الأحداث، وخاصة بعد تراجع دور فرقة الانكشارية ففي عام 1808 منعوا جنود الأوجاق من نهب بعض أحياء مدينة الجزائر وفي عام 1813 أفشلوا محاولة الداي حاج علي (1809-1815) للتخلّص منهم، كما وقفوا إلى جانب الداي علي خوجة (1817-1818) عام 1817 للقضاء على تمرد الانكشارية(2).

2.- التهميش العسكري:

لا أحد ينكر الدور الذي لعبه الجيش الانكشاري وديوانه في الأحداث والتطورات السياسية التي عرفتها إيالة الجزائر طيلة العهد العثماني لقد أبعد العثمانيون الرعية عن الانخراط في هذا الجيش ووضعوا عراقيل في وجه فئات من السكان لهم حق المساهمة فيها هو شأن الكراغلة(3).

---

(1) Ibid, PP.85-87.

(2) جون (ب)، وولف، الجزائر و أوروبا (ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1986، ص 447.

(3) عكس إيالة الجزائر، فإن قانون التجنيد في بعض الولايات العربية كدمشق والقاهرة كان يبيح تجنيد السكان المحليين في فرق الانكشارية، للمزيد من التفاصيل راجع:=
= ليلى، الصباغ: "الوجود العثماني في المشرق المتوسطي في العصر الحديث"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 7 و 8، تونس، جانفي 1977، ص 75-98.

وأمام الحاجة الماسة والمتزايدة إلى المتطوّعين كانت تنظم حملات مرخص لها عن طريق إرسال وكلاء يطلق عليهم اسم الدائيات[1] إلى الأناضول للبحث عن الراغبين في التجنيد أو الهجرة إلى الجزائر.

أما بخصوص المعلومات عن المجندين الجدد فتتفق المصادر الأوروبية بأنّهم من المهمّشين ومن غير المرغوب فيهم بشكل عام، وتجمع معظم المصادر على أنهم ينتمون إلى أدنى الفئات الاجتماعية فهم بالنسبة لهايدو (Haëdo) (1581) يعتبرون من فصيلة "ابن آوى"[2]، وهم بالنسبة للوجي دي طاسي (Laugier de Tassy) (1725) "بؤساء أو منبوذين"[3] أما فنتور دي بارادي (V. de Paradis) (1789) يرى بأنهم من "المتشردين في أزقة أزمير والقسطنطينية"[4].

والدراسة التي أجراها مارسيل كولومب (M. Colombe) بالاعتماد على بعض السجلات الخاصة بتجنيد العناصر الجديدة الانكشارية، حيث خلص إلى صدق ما جاء في نفس المصادر بخصوص الوضع الاجتماعي لهؤلاء المجندين فهم بالفعل من الطبقات الدنيا.

---

(1) دائرة المعارف الإسلامية، (مادة الانكشارية)، المجلد الثالث، نشر جهان تمران، بودرجمبري، بدون تاريخ، ص 320.

(2) Haëdo,op.cit,P.238.

(3) Laugier de Tassy, Histoire du Royaume d'Alger (1724), ed, Loysel, Paris, 1992, P, 125.

(4) Venture de Paradis, Tunis et Alger, Sindbad, Paris, 1983, P, 160.

وقد خلص بأن عمليات التجنيد تكلف خزينة الحكومة الجزائرية الكثير من الأموال، فلم يكن مفروضا فقط إطعام وكساء وتغطية كل المجندين الجدد، ولكن تقديم الهدايا[1].

لقد أصبحت الميزانية المخصصة لدفع الأجور تعاني عجزا متزايدا بلغ في أواسط القرن الثامن عشر حوالي خمسين ألف بياستر[2] كثيرا ما رفعت أجور الجند بغتة ولدوافع سياسية قصد كسب التأييد، كما فعل الثائر أحمد شاوش الذي قام بتوزيع أموال خزينة بايليك الشرق على الجنود ليقفوا بجانبه ضد الباي أحمد بن طوبال[3].

وأمام هذا الوضع لجأ الدايات إلى التعامل مع اليهود الذين أصبحوا يشرفون على الأمور المالية، ثم تحولوا إلى وسطاء سياسيين ثم مستشارين ووزراء، كما أضطر هؤلاء إلى زيادة الضرائب على سكان الأرياف والمدن، مما سينجر عنه عواقب وخيمة على مصير الأيالة الجزائرية.

إن تهميش سكان الجزائر من أية مشاركة فعلية سواء في الدفاع أو المحافظة على الأمن الداخلي واعتماد العنصر التركي- العثماني وحده في الخدمة العسكرية ساعد على المحافظة على الطابع العثماني للدولة الجزائرية، فمن هؤلاء المجندين كان يتم اختيار الحكام من مختلف الرتب والألقاب، ومن بينهم كان يختار الوزراء والموظفون.

(1) Marcel, colombe, « contribution à l'étude du recrutement de l'odajaq d'Alger», in, R.A (N°87) 1943, PP.171 – 178..

(2) P. Boyer, op.cit, P.139.

(3) GRAMMONT (HD-de), Histoire d'Alger sous la domination Turque 1515-1830, E.Leroux, Paris, 1887, P.368.

ومن مظاهر هيمنة الانكشارية على الحياة السياسية للجزائر خلال الفترة العثمانية، أنها أصبحت تتحكم في تعيين وعزل البشاوات.

وللإشارة هنا أن عهد البيلربايات والباشاوات تميز بالهدوء حيث لم يقتل إلا البيلرباي محمد كرد أوغلي، بينما قتل كل الأغوات وحوالي نصف الدايات[1].

وقد وصف حمدان خوجة الجيش الانكشاري في الجزائر أواخر العهد العثماني قائلا: "صارت تلك الميليشا المسلحة التي لا مبدأ لها، صارت ترتكب المخالفات ضد البدو

والقبائل، ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة حسب هواهم"[2].

3 - التهميش الاقتصادي:

بالرغم من هيمنة العنصر العثماني بالجزائر على أمور السياسة والإدارة والجيش بل امتدت لتشمل الحياة الاقتصادية، ويتجلى هذا التهميش فيما يلي:

منح الامتيازات والتسهيلات التجارية للأجانب من أوروبيين ويهود فبالنّسبة للأوروبيين أبرز مثال هو تلك الامتيازات التي تمتّعت بها بعض الشركات الفرنسية طوال الوجود العثماني بالجزائر.

---

(1) .GRAMMONT, op.cit, P.227

(2) خوجة، حمدان بن عثمان، المرآة، (تقديم وتعريب و تحقيق: العربي الزبيري)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 149.

لقد منحت السلطة العثمانية بالجزائر الفرنسيين – من خلال شركات خاصة كشركة صانصون نابلون (Sanson Napollon) (1628)، وشركة دونيس ديسو (Denis Dusault) (67901)، أو شركات تشرف عليها الدولة بمساهمة الخواص كالشركة الملكية الإفريقية (Compagnie Royale d'Afrique) والوكالة الإفريقية (Agence d'Afrique) (1794)[1] حق استغلال مراكز تجارية في المنطقة الممتدة من القل إلى القالة، حيث الحصن المعروف بباستيون فرنسا، وبموجب معاهدات تجارية تلتزم تلك الشركات بدفع التزام مالي سنوي يدعى "اللزمة"[2] يخصص مقدارها لدفع رواتب الانكشارية ويمنع على السكان فلاحين ومربي المواشي بيع منتجاتهم لغير تلك الشركات بأثمان محدّدة.

لقد ساعدت تلك الممارسات على استنزاف خيرات تلك الجهات دون استفادة الأهالي.كما تمتعت شركة بكري – بوشناق بنفس الامتيازات من الدايات خلال المرحلة التي تعذّر فيها استغلال الفرنسيين لمراكزهم التجارية إبّان فترة حروب الثورة والحروب النابوليونية (1792-1814).لقد حرم سكّان مناطق الشّرق الجزائري من التّجارة البحرية مع الأجانب في الموانئ التابعة لهم، و هو ما يمكن اعتباره تهميش لهم عن محيط التجارة الدولية[3].

(1) بخصوص هذه الشركات راجع:
جمال، قنان، المرجع السابق، ص55-133.

(2) ناصر الدين، سعيدوني، الظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط2، الجزائر: م.و.ك 1985، ص 96-98.

(3) لمزيد من المعلومات بخصوص موضوع أوضاع اليهود الاقتصادية والسياسية في الجزائر أثناء العهد العثماني يرجى الرجوع إلى:
محمد، دادة، اليهود في الجزائر في العهد العثماني (منذ مطلع القرن 18 حتى 1830)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق 1985.

أ- المكانة المتميزة للتجارة والأجانب، أوروبيين ويهود في تجارة مدينة الجزائر مقارنة مع دور التجار من أهل البلد. والأخطر في ذلك هو ممارسات الطبقة الحاكمة ودخولها في مصالح مشتركة مع اليهود إما كوسطاء موكلين أو كشركاء.

أصبحت الشركة اليهودية بفضل استثماراتها الاقتصادية الضخمة بمثابة البنك الذي يقوم بعمليات التمويل في المجال النقدي بين مدن الإيالة وبقية المدن الأوروبية، وأوكل الدايات لليهود مهمة الإشراف على تنظيم المدفوعات الخارجية وتسييرها، الأمر الذي حدا بالديبلوماسي الفرنسي جون بوسان (J. Boussain) إلى التساؤل: "هل من الممكن أن توضع كل تجارة حوض البحر الأبيض المتوسط بين أيدي يهوديين من الجزائر[1]."

زاد تأثير اليهود في عهد الداي حسن باشا (1791-1798)، وخليفته الداي مصطفى (1798-1805)، حيث أصبح اليهوديين يوسف بكري ونفتال بوشناق يتصرفان في الشؤون الداخلية والخارجية للإيالة بكل حرية. وفي عهد الداي مصطفى فإن بوشناق أصبح الحاكم الفعلي لإيالة الجزائر، حيث كان يعين من يشاء في الوظائف الحكومية ويحدد قيمة الضرائب وأسعار السلع، و بسبب استقباله مبعوث السلطان شخصيا سنة 1804، جعل قنصل إسبانيا يطلق عليه: "نائب ملك الجزائر". وحسب اسكير فإن بوشناق كان وراء ارتقاء مصطفى من كناس إلى خزناجي ثم إلى رتبة داي الجزائر[2].

---

(1) Bloch (I), inscriptions Tumulaire des anciens cimetières Israélites d'Alger, Paris, 1888, P, 96.

(2) Esquer(Gabriel),Les commencements d'un empire, la prise d'Alger, 1830, Paris,Larouse,1929,P21.

ومما زاد في التضييق على أنشطة التجار الجزائريين، المنافسة الكبيرة التي كانوا يلقونها من أفراد الكراغلة، الذين لعبوا دورا في تعميق أزمة التجار الجزائريين فقد ظهر من بين هؤلاء تجار وملاكون كبار تمتعوا بامتيازات خاصة كما هو شأن حمدان خوجة صاحب كتاب المرآة يذكر هذا الأخير عن نفسه أنه "كان أحد كبراء وأغنياء المدينة... أملك في منطقة المتيجة بمزارعي عشرة آلاف رأس غنم وستمائة رأس بقر ومائتي زوج بقر (للحراثة) وستين جملا، ومائتي ما بين فحول وفرسان، وستين بغلا، وعددا آخر من الحيوانات كنت أملك بالإضافة إلى هاته الثروة الفلاحية ستمائة معسلة، وخمسة آلاف (الكيلة الواحدة تساوي 25 كلغ) من القمح والشعير وعدة آلاف من المساحة الصالحة للزراعة. وما عدا هذا كنت تاجرا بالجزائر ولي تجارة واسعة تجاوز ثلاثمائة ألف فرنك، أتعامل بها في الجزائر العاصمة وبقية أطراف البلاد"(1).

ويشير بروديل(Braudel) :"أن الجالية اليهودية بالجزائر خلال العهد العثماني كانت أقلية منافسة للجزائريين بحكم سيطرتهم على دواليب الاقتصاد الجزائري والحركة التجارية والملاحظ أن هذه الطائفة كان يسود أفرادها الشعور بالتضامن خوفا من الانقراض
والذوبان في المجتمع الجزائري"(2).

يلاحظ مما سبق أن أنشطة التجار الجزائريين كانت في موقع متأخر جدا، وفي مقابل هذا الوضع الذي وصل إليه السكان، لاحظنا اتساع الأملاك والثراء

(1) عبد الجليل، التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغاربي: الجزائر وتونس وليبيا (1816 - 1871). زعزان: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات 1985، ص 34-35.

(2) Braudel(F), civilisation matérielle,économique et capitalisme XV et XVIII siécle, les jeux de l'échange,Armand colin,Paris,1979,P.139.

الفاحش الذي حققه رجال الدولة والكراغلة الذين تعاطوا التجارة وكذلك اليهود الذين جمعتهم بهم مصالح مشتركة.

ومن الأمثلة الكثيرة حول سيطرة اليهود على الاقتصاد الجزائري، ماذكره القنصل الفرنسي دومينيك مولتيدو (1798-1800) (Dominique Moltedo) بتاريخ 28 أبريل 1798 حول سفينة تابعة لبكري وبوشناق؟، حيث يقول: " أنا القنصل المكلف بالعلاقات الخارجية للجمهورية الفرنسية مع أيالة الجزائر، أصرح بأن حمولة القمح المنقولة من منطقة دلس

والمتجهة نحو ميناء جنوة على متن السفينة راشيل، لها جواز جزائري ورخصة للذهاب إلى جنوة، هي ملك للسادة بكري وبوشناق تاجرين يهوديين من مواطني الجزائر "[1].

4.- نماذج من ثورات القرن التاسع عشر:

كان الهدوء الذي عرفته الجزائر في منتصف القرن الثامن عشر، راجع إلى الانتعاش الاقتصادي.وكان سببا رئيسيا في استقرار نظام الحكم، فلم تعرف الإيالة سوى أربعة دايات[2] في مدة تعادل خمسين سنة وذلك في الفترة التي بين (1748-1798).

(1) Amine(Mohamed), Les commercent à Alger à la vielle de 1830 »,in, Revue d'histoire Maghrébine,i n 77-78,Tunis,1995,PP.112-118.

(2) هم:
محمد بكير داي 1748 – 1754.
بابا علي داي 1754 – 1766.
محمد بن عثمان داي 1766 – 1791.
حسن داي 1791 – 1798.

وهذا عكس ما حدث في أوائل القرن التاسع عشر الذي شهد ضغطا ماليا وانهيارا اقتصاديا، إذ تعاقب على حكم الإيالة في مدّة لا تزيد عن ثلاثة عشر سنة (1805-1817م) ستّة دايات[1]كان لأغلبهم نهاية أليمة.

ففي الفترة الممتدة بين سنتي 1798-1830 اغتيل ست دايات من مجموع ثمانية[2].ولم يقتصر هذا الاضطراب على الجهاز الحاكم للبلاد بل أن الانتفاضات الداخلية زادت حدتها و تكاثرت مع نهاية القرن الثامن عشر في أغلب جهات البلاد.

ومن هذه الثورات على سبيل المثال تلك التي اندلعت بمنطقة جرجرة خلال أعوام 1804 و1810 و1823، وثورة ابن الأحرش في الشّمال القسطنطيني عام 1804[3] وثورة درقاوة في الغرب الجزائري ما بين سنتي 1805 و1816، والثّورة التيجانية بعين ماضي عام 1816، وثورة النمامشة والأوراس ما بين عامي 1818 و1823.

مع مطلع القرن التاسع عشر، عرفت الجزائر سلسلة من الثورات قادها مجموعة من المرابطين وشيوخ الزوايا، أرهقت النظام الحربي للجزائر وهددت

---

(1) Mouloud, GAID, l'Algérie sous les Turcs, 2ed, ed Mimouni, 1991, PP. 171 – 178.

(2) منهم: الداي مصطفى (1805)، و الداي أحمد (1808)، و الداي علي الغسال (1809)، و الداي الحاج علي (1815) و الداي محمد الخزناجي (1815)، و الداي عمر (1817).

(3) لأخذ فكرة عن هذه الثورات العديدة راجع:

GRAMMONT (H.D.de), op.cit, PP. 364-385.

CH, Feraud, « les chérifs Kabyles de 1804-1809 dans la province de Constantine », in, R.A (N°13), 1869, PP.217-218.

التواجد العثماني، وكانت عاملا حاسما في زواله كما تزامن اندلاع هذه الثورات مع اشتداد التنافس الإنجليزي – الفرنسي على اكتساب مناطق النفوذ داخل نيابة الجزائر وباستحواذ اليهود على مقاليد الحكم، وانتشار موجة الاستياء العام لدى السكان تجاه السياسة الجائرة المطبقة من طرف الدايات ومن أهم هذه الثورات:

- **ثورة ابن الأحرش:** تنسب هذه الثورة إلى محمد بن عبد الله الشريف الملقب بالبودالي(1) الذي تزعم الانتفاضة في منطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى باشا (1798-1805) الذي كلن عثمان باي قسنطينة بالقضاء على ابن الأحرش وزمرته، وكان هذا الأخير قد تحالف مع مرابط من منطقة ميلة يدعى "الزبوشي" وتمكنا من سحق جند عثمان باي وقتله في معركة وادي الزهور سنة 1804(2).

وقد تمكنت قوات اسماعيل باي قسنطينة الجديد بمساعدة قبائل المخزن من القضاء على ثورة ابن الأحرش وحركته التي استغرقت أربع سنوات.

- **ثورة درقاوة:** تنسب هذه الثورة إلى عبد القادر بن الشريف، ويعرف لدى العامة بابن الشريف الدرقاوي والمعروف أن الدرقاوي انتصر على مصطفى العجمي باي وهران في موقعه فرطاسة(3) بين وادي مينا ووادي

---

(1) حول تفاصيل المعركة راجع:
العنتري، صالح، مجاعات قسنطينة: (تحقيق وتقديـم: رابح بونار)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 33-34.

(2) نفسه.

(3) تقع هذه القرية جنوب مدينة غليزان و تعرف اليوم بوادي الأبطال.

العبد عام 1805.ومكنه هذا النصر من السيطرة على معسكر وفرض سلطانه على كل المنطقة الممتدة ما بين مليانة شرقا إلى وجدة غربا[1].

والواضح أن ابن الشريف الدرقاوي حينما أحسن بقوته العسكرية قرّر مهاجمة وهران التي فرض عليها الحصار لمدة ثمانية أشهر، لكن الباي محمد بن عثمان المعروف بالمقلش تمكّن من فكّ الحصار بمساعدة قبائل المخزن وملاحقة الثوار والانتصار عليهم في عدة معارك[2].واستطاع باي وهران محمد مقلّش ما بين (1805-1808) من إخضاع القبائل الثائرة مثل قبيلة مهاجر والبرجية وبن عامر المتحالفة مع ابن الشريف الدرقاوي[3].

تعاطف بعض البايات مع الطريقة الدرقاوية، حيث انتمى باي وهران محمد بن عثمان الملقب بوكابوس (1808-1813) إلى الطريقة سرا، وأعلن تحالفه مع السلطان المغربي سليمان، كما وعد هذا الباي كلا من إسبانيا و بريطانيا بعدة امتيازات اقتصادية في حالة تقديم المساعدات العسكرية لإنجاح ثورته[4].

لقد باءت هذه المحاولة بالفشل، لأن إسبانيا ترددت بسبب التزامها بالاتفاقية المبرمة مع الجزائر أما المغرب الأقصى فرغم تأييده المطلق للباي، إلا أن إمكانياته العسكرية كانت غير كافية[5].

- **ثورة التيجانية**: تنسب إلى محمد الكبير التيجاني، وقد ازداد نفوذ هذه الطريقة أواخر العهد التركي وكان لها أتباع كثيرون في الصحراء وقد أظهر

(1) GRAMMONT, op.cit, P.365.

(2) الغربي، الغالي، الثورات الشعبية في الجزائر أثناء العهد التركي 1792-1830، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق 1985، ص 177 - 182.

حكام الإيالة لهم العداء، حيث بدأ إرسال الحملات العسكرية إلى مقر الطريقة بعين ماضي قرب الأغواط منذ 1787 وإلى غاية 1827[1].

ومنذ أن تولى عثمان باي شؤون بايليك الغرب بدأ في التفكير بجدية للقضاء على ثورة التيجانية بزعامة أحمد التيجاني، حيث حوصرت القرية سنة 1825 وانتهى الحصار بإبرام الصلح بين الطرفين[2] ولم يتمكن أحمد التيجاني من الانتصار على الجيش التركي في معركة أولاد دحو قرب معسكر بسبب انسحاب القبائل الموالية له وعلى رأسها قبيلة بني هاشم.

لقد نجحت حكومة الدايات في إخماد الثورات والانتقام من مفتعليها واستعادة الأمن، والسبب في ذلك راجع إلى فقدان الثورات عنصر الانتشار والشمولية والتجاوب الشعبي، حيث غلب عليها الطابع الإقليمي مما سهل على البايات والدايات محاصرتها في مهدها والقضاء عليها، ورغم التأثير السّلبي لهذه الثورات إلا أنّها لم تتمكن من الإحاطة بالحكم المركزي المستقرّ بمدينة الجزائر، وذلك لتعدّد الطرق الداعية لها، واختلاف اتجاهات زعمائها، وعدم تمكّن أي زاوية من بسط نفوذها على كامل البلاد، إذ بقيت الرحمانية تسود ببلاد القبائل والتيجانية تتركّز بالصّحراء، والدرقاوية تتحكّم بالجهات الغربية، والشاذلية تؤثّر في النّواحي القريبة من قسنطينة.

ولا بدّ أن نشير أنّ تحرير وهران وطرد الإسبان منها كانت نقطة بارزة في التحوّل الذي شهدته العلاقات بين النّظام والطرق الصوفية، فبتحرير وهران

(1) W.ESTERHAZY, la domination Turque dans l'ancienne Régence d'Alger, Grossein, Paris, 1840, PP. 210 – 212.

(2) الغالي، المرجع السابق، ص 184.

فقد التحالف المرابطي – التركي دعامته الأساسية المتمثّلة في عامل الجهاد ومواجهة العدو المشترك[1]

ويفسر تبني رجال الطرق الصوفية للثورة أن الأتراك حلفاءهم السابقين قد أخلوا بالقاعدة الدينية التي تتمثل في المساواة الإسلامية، فتواطؤ مع التجار اليهود، والأجانب من الأوروبيين أصحاب الامتيازات.

ومع هذا فإن الثورات، بغض النظر عن بواعثها الدينية، كانت في واقع الأمر بمثابة رد فعل على سياسة التهميش لا سيما بعد أن تضاءل دور رجال الدين في التوفيق بين متطلبات الجهاز التركي الحاكم، وبين مجموعات السكان المتأثرين بالنفوذ الروحي لرجال الدين ومن هنا عبرت القاعدة الشعبية عن عدم رضاها عن حكومة الدايات وهذا بكثرة الثورات.

وصفوة القول أن سقوط مدينة الجزائر سنة 1830 كان بسبب تفكك الجبهة الجزائرية الداخلية وهذا مصداقا لما ذكره المؤرخ التونسي ابن أبي الضياف عند تحليله لأوضاع الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي حيث يذكر: "... لأن أهل الجزائر وأعرابها وهم السواء الأعظم سئموا سطوة جند الأتراك وبلغ السيل الزبى وزهدهم ذلك في الوطن

وضاق منها الوطن والمظالم الفظيعة ربما تفضى إلى مخالفة الشريعة..."[2].

---

(1) أبرمت إسبانيا الصلح مع الجزائر سنة 1791 و نالت بموجبه على حقوق امتياز صيد المرجان بالسواحل الغربية ورخصة شراء 1000 حمولة قمح سنويا، للمزيد أنظر:
ناصر الدين، سعيدوني، المرجع السابق، ص 74

(2) أحمد بن أبي الضياف، من اتفاق أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ج2، ص 217.

ثورة الدرقاوية في بايليك الغرب الجزائري

خلال عهد الدايات*

لقد أفلحت سياسة التقارب بين رجال الطرق الصوفية والأتراك العثمانيين بالجزائر على المستوى السياسي، وذلك بنجاح تيار الدعاية التي قام بها رجال الصوفية، حيث تجسد في نظرة الاحترام والتقدير التي بدأ السكان ينظرون بها إلى المنقذين الجدد، والمؤازرة التي وجدوها في أغلب أنحاء الجزائر. وهذا ما دفع بحمدان خوجة إلى القول: "أن العامل الذي يساعد الأتراك على بسط سيادتهم في الجزائر هو احترامهم لرجال الطرق والمرابطين بعدما عرفوا مكانتهم بين الأوساط الاجتماعية، فأحاطوهم بالرعاية ومظاهر الاحترام ورفعوا من شأنهم في نظر العامة ولم يقصروا أبدا في مكافأتهم على خدماتهم بسخاء حتى أصبحت مراكزهم (الأضرحة والزوايا) ملجأ للفارين والهاربين من وجه الأتراك، إذ لا يستطيع رجال الحكومة تعقبهم فيها"[1].

هذه العلاقة بين الطرفين ليست جديدة، فقد حمل الأتراك الجدد تقديسهم نحو الطريقة البكداشية التي اتخذها الانكشارية من زعيمها **"حاجي بكداش"** حاميا لهم ورمزا[2].وبذلك يكون الأتراك قد حملوا معهم هذا الشعور والإحساس نحو الطرق الصوفية إلى إيالة الجزائر.فقد كانت تقودهم وتدفع

---

* بحث منشور في **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 115، تونس، ماي 2004، ص ص 123-130.

(1) حمدان خوجة، بن عثمان، المرآة (تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982، ص56.

(2) علاء موسى، الكاظم نورس، "مدى مسؤولية الانكشارية في تدهور الدولة العثمانية"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 25-26، تونس، 1982، ص100-101.

بهم إلى الجهاد، فكانوا يدينون لرجالهم بالولاء ويتبركون بهم وينظرون إليهم نظرة المربي إلى شيخه والعبد إلى سيده(1).

وكانت النتيجة التي ترتبت على هذه السياسة ازدياد عدد الزوايا في أغلب جهات الإيالة، فالورثلاني أحصى حوالي خمسين منها في جبال زواوة، وحوالي عشرين في مدينة بجاية وضواحيها(2).

أولاً: تأزم العلاقات بين السلطة العثمانية والطرق الصوفية:

لعبت عدة عوامل في تأزم العلاقة بين الأتراك العثمانيين ورجال الطرق الصوفية ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- التطور الذي شهدته الطرق الصوفية ذات المنشأ المغربي في الناحية الغربية من الجزائر، فقد ظهر دور الشرفاء في ثورة الطريقة الدرقاوية التي تزعمها الشيخ **محمد علي الإدريسي** مرابط قرية عين الحوت قرب مدينة تلمسان سنة 1736م، التي استمرت إلى غاية 1759م، أي حوالي أربع وعشرين سنة. والتي جعلت تلمسان جمهورية شبه مستقلة، لكن رد فعل الأتراك على هذه الثورة كان عنيفا، حيث قام الباي **محمد الكبير** (1780-1797م) من الدخول بجيشه إلى أراضي المغرب، فاحتل مدينة وجدة وتقدم حتى منطقة الريف، فاضطر السلطان العلوي **مولاي يزيد** (1790-1792م) إلى إبرام الصلح مع باي الغرب(3).

(1) أبو القاسم، سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981م، ج1، ص465.

(2) Hadj Sadouk, « A travers la Barbarie oriental au XVIIIe siècle avec le voyage el warthalani », in, R.A,
(N°96) 1951, PP.248-370

(3) Pierre, Boyer « Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger, 16e-
19e siècle », in, R.O.M.M, N°1, 1966, P.35.

2- التحول الاقتصادي الذي شهدته إيالة الجزائر مع نهاية القرن الثامن عشر، انجر عنه نضوب في موارد الغنائم البحرية التي كانت تدر أرباحا كبيرة على الميزانية العامة، مما دفع بالحكومة إلى مطالبة البايات بموارد بديلة لتغطية العجز المالي الذي عرفته خزينة الدولة، فضاعف البايات من الحملات العسكرية على القبائل لإرغامها على دفع الضرائب[1] وقد أثارت هذه الحملات حفيظة المرابطين أمام الشكاوي المتزايدة والمقدمة إليهم.ويفسر تبني رجال الطرق الصوفية للثورة في هذه الفترة، أن العثمانيين حلفاءهم السابقين قد أخلوا بالقاعدة الدينية التي تتمثل في المساواة.فتواطؤوا مع التجار اليهود، والأجانب من الأوروبيين أصحاب الامتيازات، فنظروا إلى هذه الثورة على أنها واجب شرعي[2].

3- التحرشات الأوروبية ضد الجزائر بعد اختلال التوازن بين الطرفين الجزائري والأوروبي على صعيد القوة البحرية، والصراع الحدودي الذي شهدته مع الجارتان تونس والمغرب.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه العوامل، أن الأتراك فشلوا في وضع الإطار الصحيح لسياستهم الدينية وهو السبب الذي عجل بقيام ثورات القرن التاسع عشر.

لقد سلك الدايات أسلوبين في فرض سيطرتهم على رجال الطرق الصوفية، الأسلوب الأول ارتكز على سياسة التقارب والترضية والمراوغة، وذلك لما لهؤلاء من نفوذ روحي ومادي على جموع القبائل، والأسلوب الثاني

---

ibid, P.38. (1)

(2) من أهم هذه الحملات، حملة محمد الكبير باي الغرب الذي أخضع قبائل الظهرة وقبائل الأحرار وبني هاشم وفليسة حيث وصلت توسعاته إلى المدن الصحراوية مثل أفلو والأغواط وقصر الشلالة. للمزيد راجع: ناصر الدين، سعيدوني.

استعمال سياسة البطش وتأديب المتمردين.ودعمت حكومة الدايات هذين الأسلوبين بسياسة فرق تسد، لضرب أية مصالحة بين القبائل المتمردة والتي تمثل خطر كبيرا على التواجد العثماني بالجزائر بما تمثله من قوة بشرية ومادية ليست في إمكان الأقلية العثمانية المبعثرة في أنحاء البلاد.

وظهر لنا هذا الأسلوب في إثارة الأحقاد والضغائن بين السكان وتعميق الهوة بين صفوفهم، بدفع طرف ضد الآخر، ليخلو لها الجو في النهاية للانقضاض على خصومها بعد عزلهم عن حلفائهم الطبعيين(1).ولا نذهب بعيدا فها هو **أحمد باي** أحد رموز النظام العثماني يلخص لنا السياسة العثمانية في عهد الدايات، تجاه الرعية بما يلي: "...إنّ الحرب من عادة العرب، وإنّ الذي يريد أن يحكم ويسيطر عليهم، يتوجب عليه إبقاءه بينهم وإثارة المشاحنات والمنافسات بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس..."(2).

ثانياً: الثورة الدرقاوية في بايليك الغرب:

كانت الدرقاوية من أقوى الطرق في الجزائر، وكان مركزها الرئيسي في جبال الونشريس وجنوب التيطري، ولها أتباع كثيرون في غرب الجزائر، وعلاقات وطيدة بسلاطين المغرب العلوي، وكان شيخ الطريقة الدرقاوية يقيم في العاصمة الروحية للمغرب بفاس.وقد أبدى الدقرقاويون مقاومة عنيفة للأتراك حتى صار تعبير "عاصي" يوازي تعبير درقاوي.

---

(1) Louis, Rinn, «Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey», in, R.A, (N°43), 1899, PP.125-126.

(2) Marcel, Emerit, «Mémoires d'Ahmed Bey de Constantine», in, R.A, (N°93), 1949, P.88.

والظاهر أن انتشار هذه الطريقة تزامن مع تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية لحكومة الدايات، ففي بداية القرن التاسع عشر أشعلت الدرقاوية ثورة خطيرة في منطقتي قسنطينة ووهران غطت مساحتها المناطق الغربية من الشلف حتى الحدود المغربية، بالإضافة إلى أغلب الجهات الشرقية من الإيالة(1).

وتعد ثورة الدرقاويين من أخطر الثورات التي عجلت بسقوط الجزائر العثمانية وضعف قدراتها الحربية في مواجهة الغزو الفرنسي سنة 1830م. وتنسب الطريقة إلى الشيخ **مولاي الدرقاوي**(2).ومما يلاحظ أن عقيدة الدرقاوية متفرعة عن الطريقة الأم الشاذلية وتتركز مبادئها في مايلي:

* إرجاع المسلمين إلى مبادئ الصوفية الصحيحة.

* الاعتراف بالحاكمية إلاّ لله وحده(3).

من واجبات المريد المقدمة ما يلي:

* المشي حافي القدمين، وليس الأصواف المرقعة.

* إقامة الشعائر والمدائح الدينية بواسطة الرقص، والعيش في الوحدة ومكايدة الجوع، وقيام الليل والابتعاد عن الكذب.

* عدم مخالطة الناس، وتحاشي ذوي السلطة(4).

---

(1) كان للدرقاوية زوايا في كل من عين الصفراء وتلمسان ومعسكر وعين الفضة، وفرندة، وسعيدة.

(2) اختلف الدارسون في تحديد كلمة الدرقاوية، ففريق يقول بأن أصل الكلمة يعود إلى (درقة)، وهي بلدة قريبة من مدينة فاس. بينما يذهب فريق آخر إلى أن اشتقاق الكلمة يعني (الخرقة) كناية للرجال الذين اعتادوا لبس البرانيس المرقعة، أما الفريق الثالث فيعتبر فعل درقي إلى نبأ" للمزيد من التفاصيل راجع:
X. Deneveu, les Khoans, ordre religieux chez les musulmans de l'Algérie, 3ème éd, A. Jourdan, Alger 1913, P.128.

(3) ibid, PP.122-123.

(4) للتوسع بخصوص الواجبات الدينية عند أتباع الدرقاوية راجع:
Andre général (P.J), Contribution à l'étude des confrères religieuses musulmans, éd, la maison des liores, Alger 1906.

قام أتباع الدرقاوية بثورة عنيفة في بايليك الغرب، بسبب تشدد بايات وهران معهم وقتلهم للعديد من المردين وقد تزعم الثورة مقدم الدرقاوية **محمد بن عبد القادر الشريف الفليتي**[1]، ولقي التأييد الواسع مع لدن القبائل الوهرانية التي كانت تناصره وتقدم له العطايا والهدايا[2].كما كانت تشكو إليه ما يصيبها من ضيم بسبب ما يفرضه البايات من مفارم وضرائب.

ويبدو أن فكرة إعلان الثورة عل أتراك الجزائر بدأ بأول لقاء ابن الشريف مع شيخه **مولاي العربي الدرقاوي** حيث استغرقت عمليات الثورة زهاء خمس سنوات (1800-1805م)، ولعل فتيل إشعال نار الثورة بين ابن الشريف والأتراك، هو استغلاله الهزيمة العسكرية التي منيت بها قبائل المخزن الموالية للسلطة العثمانية أمام قبائل الأنجاد[3].

استغل ابن الشريف هذه الهزيمة ليعطي الإذن لأتباعه بنهب ممتلكات القبائل المخزنية، فلما سمع باي وهران **مصطفى العجمي** بالخبر، عسكر بجيشه على ضفاف وادي مينا والتقى الطرفان بقرية فرطاسة[4] سنة 1805م، حيث جرت معركة انهزم فيها الجيش الانكشاري، "فأمسى الباي ومخزنه في نكد

---

(1) أصله يعود إلى قبيلة بربرية هي كسانة القاطنة على ضفاف وادي العبد بضواحي غريس (معسكر) عند عودته من المغرب عين مقدما للطريقة في الإقليم الغربي للإيالة راجع: أبو العباس أحمد، الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (تحقيق وتعليق: جعفر ومحمد الناصري)، الدار البيضاء: دار الكتب، 1954-1956، ج8، ص109.

(2) محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران، وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران (تحقيق وتقديم: المهدي البوعبدلي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979م، ص208.

(3) حنيفي، هلايلي، النظام الحربي للجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830م، دكتوراه غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس 2003، ص247.

(4) قرية فرطاسة: تقع جنوب مدينة غليزان تبعد عن وهران مسافة 150كلم، وسماها الفرنسيون بوادي الأبطال.

وأصبح **الدرقاوي** وأتباعه في رغد..."[1]، وهذا حسب تعبير المؤرخ **مسلم بن عبد القادر**.

وتمكن ابن الشريف من الدخول إلى معسكر منتصراً، فجعلها قاعدة لجيشه، وراح يوجه النداءات إلى كل القبائل لتعلن الحرب والجهاد ضد الأتراك وحلفائهم من قبائل المخزن: "أنا نزعت عنكم ما كنتم به من أداء الجزية التي هي حرام على المسلم وقطعنا دابر الترك وأتباعهم فالواجب مبايعتنا والجهاد معنا"[2].

ووجد نداء **ابن الشريف** استجابة كبرى حيث انضمت إليه فلول قبائل الغرب والوسط الجزائري بل تعدتها إلى القبائل المخزنية مثل قبيلة الحشم والغرابة والزمالة والدواوير[3].

والواقع أن صدى هذا النداء مكن **ابن الشريف** من السيطرة على معظم القبائل الجزائرية من حدود مليانة شرقا إلى وجدة غربا، مما أدى بالحاميات التركية إلى الانسحاب والتمركز في المدن الساحلية. كما سارع **ابن الشريف** إلى ضرب حصار على وهران، وحاول داي الجزائر **مصطفى باشا** (1798-

---

(1) مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر (تحقيق وتقديم: رابح بونار)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص73.

(2) حمدان خوجة، المرآة (تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري)، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص139.

(3) A. Delpech, « Résumé historique sur le soulèvement des derkaoua de la province d'Oran », in R.A (N°78), 1937, P.44.

1805م) إرسال النجدة إلى المدينة المحاصرة، ولكن القبائل الثائرة اعترضت طريق الإمدادات العثمانية للوصول إلى وهران[1].

وأمام هذه الوضعية الصعبة، طلب الباي تدخل السلطان المغربي **مولاي سليمان** لدى شيخ الطرقة **مولاي الدرقاوي** المقيم في فاس ليقوم بتهدئة أتباعه، لكن شيخ الدرقاوية بعد أن زار تلمسان وسمع شكاوي أتباعه أيد موقفهم تجاه العثمانيين، ويبدو وأنه دعاهم إلى مبايعة سلطان المغرب.

وبالاعتماد على الرسائل المتبادلة بين شيخ الطريقة والسلطان العلوي سليمان سنة 1805م، نستنتج أن السلطان لم يرفض البيعة، وكانت بنيته القيام بتدخل عسكري في المنطقة الغربية من الإيالة ولكن الظروف الطبيعية حالت دون تحقيق هذه المغامرة العسكرية[2].

كان فشل ابن الشريف في اقتحام مدينة وهران التي حاصرها مدة ثمانية أشهر، السبب في عدول سلطان المغرب الدخول في حرب مع الأتراك. فآثر التخلي عن مشروعه وقد قام داي الجزائر بتعيين الباي **محمد المقلش** الذي رافقته قوة من الانكشارية قدرت بـ 1100 جندي ودخلت مدينة وهران عن طريق البحر[3].

وعمد الباي **محمد المقلش** إلى استعمال الوسائل الديبلوماسية والدهاء السياسي لاتّقاء شر الدولة العلوية، وممارسة القمع والإرهاب ضد الثوار. ومع

---

(1) أبو القاسم، الزياني، الترجمان المغرب في دول المشرق والمغرب (نشر وتحقيق: هوداش)، باريس 1986م، ص 101.

(2) حنيفي، هلايلي، المرجع السابق، ص248.

(3) Charles, Rotalier, Histoire d'Alger et la piraterie des Turcs dans la Méditerranée, Paris, 1841, T2, P.591

حكم الباي **المقلش** رجحت كفة النصر لصالح الأتراك، إذ انتصر جيش الباي في كثير من المواقع على الدرقاويين كمعركة **أولاد زاير** وموقعة السدرة[1].

لقد اختلفت المصادر المحلية والأجنبية حول تحديد تاريخ ومكان وفاة **ابن الشريف**، فالمصادر المحلية ترجع تاريخ وفاته عندما استقر به المقام عند قبائل **بني زناسن** على الحدود المغربية[2]، في حين يؤكد المؤرخ الفرنسي **دي غرامون** (De Grammont) أن **ابن الشريف** لقي مصرعه وهو يحاول استعادة مدينة معسكر للمرة الثانية سنة 1806م[3].أما **دي نوفو** (Deneuve) فيذكر أن **ابن الشريف** قد مات بوباء الطاعون في منطقة مسيردة[4].ويعارض المؤرخ **نوال** (Noel) فكرة أن **ابن الشريف** قد مات سنة 1806م، بل لأنه ظهر مرة ثانية سنة 1816م، وعمل على إثارة القبائل الصحراوية، من بينهم قبائل الأحرار[5].

وتؤيد الوثائق العثمانية صحّة ما ذهب إليه هذا المؤرخ، فقد تطورت أوضاع الجزائر العسكرية إثر المعارك التي شنت داخل البلاد ضد القبائل الثائرة وضد أحد الدعاة عندما نادى بأنه المهدي المنتظر في غرب البلاد وقد كتب الداي **عمر باشا** (1815-1817) إلى السلطان العثماني متحدثاً عن ذلك: "... أننا نطلب من حضرة السلطان مساعدتنا، بمدنا بالأسلحة إذ استوجب تقوية جيشنا. لقد انشغلت ليل نهار بالدفاع عن الانكشاريين... أما واجبكم فهو

---

(1) الزياتي، محمد يوسف، دليل الجيران، وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران (تحقيق وتقديم: الشيخ المهدي البوعبدلي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص223.

(2) مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص98.

(3) Gramont (H.D-de), Histoire d'Alger sous la domination Turque, 1515-1830, Paris, E.Leroux, 1887, P.365.

(4) De Neuve.(X), les Khoans, ordre religieux chez les musulman de l'Algérie, 3éd, jourdan, Alger, 1913, P.133

(5) A. Noel, « Document pour servir à l'histoire des Hamyan et la région qu'ils occupent actuellement », in, B.S.G.A.O, T36, 1915, PP.165-166.

معاونتنا بإرسالكم الأوجاق والأسلحة، خصوصا عندما ظهر هذا المهدي الكاذب منذ خمس وعشر سنوات في غرب وشرق الجزائر. لقد ثار علينا كما أن جماعته لا تؤمن بالله ولا عقيدة لهم، ورؤوسهم مكشوفة ويسكنون الجبال"(1).

واستطاعت هذه الطريقة أن تؤثر على أحد رموز النظام العثماني وكان من بينهم الباي **محمد بن عثمان** الملقب **ببوكابوس** أو **المسلوخ** (1808-1813م)، الذي تولى حكم بايليك الغرب بعد **محمد المقلش**، لقد انتمى سرياً إلى الطريقة الدرقاوية، وأعلن تحالفه مع السلطان المغربي **مولاي سليمان**.(1792-1822م)

وحسب ما تذهب إليه الوثائق الإسبانية، فإن الباي **بوكابوس** قد طلب من إسبانيا والمغرب عام 1813م، تزويده بالبارود والذخيرة الحربية بغرض مراقبة السواحل لمنع الأسطول الجزائري القادم من العاصمة إذا حاول دخول ميناء وهران، وقد وعد الباي كلا من إسبانيا وإنجلترا بامتيازات وإغراءات اقتصادية في حالة تقديم يد العون والمساعدة في حالة ما تحقق مشروعه التمردي ضد السلطة(2).

ولم تتمكن إسبانيا من الالتزام بوعودها للباي بسبب الاتفاقيات المبرمة مع الجزائر في نهاية القرن الثامن عشر(3)، في حين أن المغرب كانت إمكانياته العسكرية محدودة، ولم يرد الدخول في مغامرة عسكرية ضد الأتراك وبعد فشل

---

(1) مقتطفات من رسالة عملا باشا إلى السلطان في رجب 1231هـ/جوان 1816م، للمزيد حول نص هذه الوثيقة راجع: عبد الجليل، التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر وتونس وليبيا: 1816-1871م)، ط2، الجزائر: منشورات ديوان المطبوعات الجامعية ومركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان 1985م، ص144.

(2) مولاي، بلحميسي: "الثورة على الأتراك شواهد مست؛ : من وثائق إسبانية لم تنشر" المجلة الثقافية: العدد 46، الجزائر، نوفمبر - ديسمبر 1978م، ص46.

(3) للمزيد حول العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م، أنظر: يحي، بوعزيز. المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780- 1798م)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1993، ص 253

ثورة بوكابوس حيا وحشو جلدة رأسه قطنا وإرساله إلى مدينة الجزائر لتعليق جثته على أبواب المدينة وقتل أولاده وهم صبيان[1].

هل من المصادفة أن تكون ثورة الدرقاوية مشروع سياسي قام به سلاطين المغرب بواسطة أعوانهم وأتباعهم للتوغل في أراضي الجزائر بعد أن فشلوا في المواجهة العسكرية؟ لكي نفهم حقيقة هذه الثورة وانعكاساتها على إيالة الجزائر، يجب أن لا نقنع بما هو متوافر من حقائق بل لابد أن ندرك بكيفية ما وعبر تفسيرات أخرى واعتمادا على الشواهد والوثائق أن ثورات القرن التاسع عشر كانت تعبيرا هادفا عن السخط الشعبي على الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في الجزائر أواخر العهد العثماني بالرغم من أن شعارات الثورة كانت دينية ومتسترة وراء مطالب قبلية.

وقد شكلت الدرقاوية الطريقة الأكثر انتشاراً وتوسعا ونفوذا، حيث كانت وراء ثورات عديدة، وإذا كانت الطريقة القادرية تأخذ الاتجاه الارستقراطي فإن الدرقاوية تأخذ الاتجاه الشعبي حيث أن المنضمين إليها كانوا غالبا ينتمون إلى قبائل الرعية.

كانت الطريقة الدرقاوية تسعى للوقوف في وجه السلطة العثمانية وكانت تدفع للتمرد على الجهاز الحاكم، وكان مجال انتشارها الجغرافي يمتد في بايليك الغرب والمنطقة الوسطى من الجزائر. ومما يلاحظ أنه في نهاية القرن الثامن عشر كانت قبيلة بني عامر تستقبل عددا من العائلات الدينية، حيث وجدت هذه الأخيرة أرضية خصبة لدعوتها، كما وجدنا قبيلة بني عامر في انتشارها للطريقة الدرقاوية وسيلة للوقوف في وجه السلطة[2]، وبالرغم عن كونها طريقة دينية

(1) مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص150.
(2) Pierre, Boyer, « historique des Beni Amer d'oranie des origines au sénatus consulte », in, R.O.M.M, (N°24), 1977, PP.53-54.

إلا أنها بدأت تأخذ منحى العمل التحريضي من أجل التمرد على السلطة والعصيان لإضعاف الحكم.

ماذا كانت آثار الثورات على المجتمع وعلى السلطة العثمانية في الجزائر؟ لقد اكتسب الجزائريون خلال هذه الثورات وعيا جماعيا، بعد انتشار الشعور بظلم الأتراك، شعورا أدى إلى قول بعضهم: "نذهب عند النصارى ولا نجاور الترك، فتجمع علينا الجوع والقتل"[1].

وقد نتج عن ثورات القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، أن سقطت الجزائر فريسة سهلة بيد الفرنسيين، بعد إضعاف قدراتها الحربية وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية فعلى المستوى السياسي، أدت إلى هجرة الكثير من القبائل الجزائرية نحو المغرب الأقصى وخاصة قبائل المناطق الغربية للجزائر، من جرّاء السياسة الضرائبية والقمع العسكري التركي لها.

وقد رصدت لنا إحدى المصادر هجرة بني عامر إلى المغرب والتي كانت من القبائل المدعمة لثورة ابن الشريف، -حيث قام بايات وهران بإخلاء أراضيها: "...وتركت أوطانهم قفرة لا تلقى من سلكها أنيس ولا أنس إلا اليوم والذئاب أهلها دخلوا المغرب وفارقوها من غير اختيار..."[2].

ومعنى هذه الرواية أن قبائل بني عامر أرغمت على الهجرة من الوطن بواسطة الإكراه.كما فرّ سكان مدينة تلمسان إلى المغرب وهذا أدّى بتعبير الناصري: ".وجلا أهل تلمسان عنها إلى بلاد المغرب بسبب القحط، وكذا عرّبها، وأهل حباها كلهم جلّوا عن أوطانهم..."[3].وحاول السلطان المغربي سليمان أن يسغل الوضعية المزرية التي آل إليها المهاجرون ليستعملها كأداة

(1) الناصري: المصدر السابق، ج8: ص110-111.
(2) مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق: ص93.
(3) الناصري: المصدر السابق، ج8: ص111

ضعف ضد أتراك الجزائر، حيث كسب رضا المضطهدين وخصص لهم رواتب وأماكن للاستقرار.

وبقطع النظر عن الحركات المناهضة للنظام العثماني بالجزائر، وانعدام شمولية الثورات، إلا أنها تطلب من الحكام الأتراك بذل مجهودات عسكرية كبيرة لإخمادها وإن الأحداث المضطربة التي أعقبت هذه الثورات جعلت الطبقة الحاكمة تفقد سيطرتها على توفير الأمن لمدينة الجزائر.

وقد وصل الاستبداد العثماني مداه أن منع الحكام الرعية وحتى طبقة الكراغلة من الخوض في غمار السياسة أو الحديث عنها، حيث يذكر **حمدان خوجة**: "لقد بلغت الإهانات التي كانت تسلط عليهم إلى درجة أن سكان الجزائر من كراغلة وغيرهم لم يعودوا يهتمون بالسياسة في اجتماعاتهم، ولا أمام الملإ، وفي اجتماعاتهم الخاصة... ولقد قضى هذا النوع من المراقبة على بذور الكفاءة عند رجال أهل البلد وخلق في المجتمع حذرا عاما استمر حتى مجيء الفرنسيين..."[(1)].

هذه الوضعية أدت إلى فقد الثقة بين الرعية والحكام، والذي يفسر عدم وجود اللحمة الوطنية بين فئات المجتمع الجزائري، طبيعة العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة قبيل الاحتلال الفرنسي، مما أدى إلى زوال الحكم العثماني وطلب الأهالي يد المساعدة والعون من القوة الأجنبية الغازية، وهذا ما أدى إلى تفكيك الجبهة الجزائرية الداخلية حسب ما أورده المؤرخ التونسي **ابن أبي الضياف**: "...أن أهل الجزائر وأعرابها وهم السواد الأعظم سئموا سطوة جند الأتراك وبلغ السيل الزبى، وزهدهم ذلك حتى الوطن وضاق منها الوطن والمعالم الفظيعة ربما تقضي إلى مخالفة الشريعة..."[(2)].

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص157-158.

(2) أحمد بن أبي الضياف، إتحاد أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، الجزائر: الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1971، ج2، ص217.

فشل تجربة الوحدة بين الجزائر والمغرب وتونس

خلال العهد العثماني.

إن علاقات الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني تندرج ضمن ثلاثة أصناف عريضة، تلك مع دول المغرب المجاورة: تونس والمغرب الأقصى، والعلاقات الجزائرية الأوروبية، ففي الحالتين الأولى والثانية، كان الهدف الجزائري الأساسي واحد، يتمثل في منع أي تجمع أو تحالف قوي بدرجة يؤدي إلى القضاء على الإيالة أو تهديد أمنها الخارجي.

تشير معظم الدراسات إلى الدور السياسي والعسكري الذي لعبته كل من تونس والمغرب في إضعاف القدرات الدفاعية للجزائر وهذا من خلال الحروب المتبادلة بين الجزائر والجارتان، أو في تغذيتهما للثورات الشعبية أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وهو الأمر الذي كان له دور مميز في الإخلال بالقوة الدفاعية للجزائر.

ونرى من جهة أخرى أن هذا التدخل من الدولتين المجاورتين كان أمر متوقعا، لأن الجزائريين أنفسهم كانوا يتدخلون بدورهم في شؤون جيرانهم في الأوقات المناسبة وخاصة في شؤون الإيالة التونسية.

فمن الناحية الشرقية تباعدت سياسة تونس عن الجزائر منذ انفصال إيالة تونس عن الجزائر، بتكوين باشويتين مستقلتين، وبالرغم من المحاولات العثمانية المتكررة في التوسط بين الطرفين وفض النزاع بينهما، وبضرورة توحيد القوى لمواجهة الأخطار الخارجية المحدقة بالدولتين، فقد لبى حكام البلدين في كثير من

الأحيان هذه النداءات التي كان يبعث بها الباب العالي[1].ولكن لم تفضي إلى نتائج تذكر، وبقي الحال هكذا إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830.

أما من الناحية الغربية فقد فشل العثمانيون في بسط نفوذهم على أراضي المغرب الأقصى، وتدخلوا في كثير من الأحيان في مد المساعدة للمنافسين والثائرين عل سلاطين المغرب، وانتهاج سياسة التفرقة واستغلال الظروف التي أعطت ثمارها وخاصة أواخر الأسرة السعدية وأوائل دولة الأشراف العلويين[2].

ومما أثر في تدهور العلاقات الجزائرية المغربية، هي محاولة المغرب القيام بتحالف مع إسبانيا، كان الغرض منه تجهيز أسطول مغربي بأموال إسبانية لضرب مدينة الجزائر[3].

عمل سلاطين المغرب منذ العهدين (السعدي والعلوي)، على مبدأ إضعاف إيالة الجزائر والبحث عن حلفاء من أجل مد سلطانهم على أراضي الغرب الجزائري، وهذا من خلال بتشجيع المناوئين والمناهضين للأتراك العثمانيين، وإعانتهم بالمال والسلاح أو الدخول في حرب مباشرة مع القوات

(1) صلاح، العقاد، المغرب في بداية العصور الحديثة، مصر: دار المعارف، 1962-1963م، ص56.

(2) A.cour, l'établissements des dynasties des chérifs du Maroc et leurs rivalités avec les Turcs de la régences d'Alger, 1509-1830, éd Leroux, Paris 1904, PP.244-245.

(3) حول سياسة الأتراك اتجاه المغرب و العلاقات السياسية بين المغرب وإيالة الجزائر في العهد العثماني، راجع الدراسات القيمة:

- جلول، المكي، مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب من 631 إلى 1263 هـ/1234-1847م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 1413هـ/1993م.

الجزائرية.وكان لهذه السياسة دور هام في عدم استقرار الأوضاع الداخلية للجزائر وخاصة مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر[1].

وكان للعوامل الخارجية أثر كبير في تدهور النظام الدفاعي للأيالة الجزائرية، وتتمثل أولا في تعرض حدود الأيالة الشرقية والغربية للخطر، بعد أن بدأ تدخل المغاربة والتونسيين يأخذ شكل مساعدة مادية ومعنوية للزعماء المحليين الناقمين، باعتبارهم حلفاء تقليديين لبايات تونس وسلاطين المغرب، كالطريقة الدرقاوية ذات الميول المغربية وعشائر الحنانشة المتأثرة بالدعوة الشاذلية بالجنوب الغربي التونسي[2].

ونظرا لأهمية هذا الدور وأبعاده في انعدام الأمن على المستوى الخارجي للإيالة الجزائرية، فإن دراسة تطور العلاقات بين الإيالة وجارتيها، يتيح لنا الفرصة للتعرف على ماهية الخطر الحدودي ودوره في انهيار النظام الدفاعي للجزائر[3] خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ الجزائر العثمانية وكذا محاولة الجزائر إدخال كل من تونس والمغرب إلى حظيرة الخلافة العثمانية تحت الوصاية الجزائرية.

1.- دور تونس

إن التدخل العسكري الذي قامت به القوات الجزائرية ضد تونس عن طريق الفتح العثماني لها، كان الغرض منه هو ضمان مسايرة الحكام التونسيين للزعامة الجزائرية، وذلك ضمن الإطار العام للحكم العثماني غير المباشر في شمال إفريقيا.

(1) A.Cour, op.cit, P.245.

(2) ibid, PP.230-236.

(3) عبد الجليل التميمي "التشكل الإداري والجغراسياسي للأيالات العثمانية بالجزائر وتونس وطرابلس الغرب (1557-1588م)"، في كتاب تحية تقدير للأستاذ خليل الساحلي أوغلو (جمع وتقديم: د.عبد الجليل التميمي)، زغوان: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات. ج2. أكتوبر- نوفمبر،1997م، ص 454.

لقد أرسلت بعثة ديبلوماسية تونسية إلى السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566) سنة 1531م، كان الهدف الجوهري منها، السعي إلى كسب موافقة السلطة السياسية والدينية العليا للدولة العثمانية على مطلب أيالة الجزائر، والتي بينت الأحداث أن لها طموحات ترابية في مملكة الحفصيين المنهارة: إن إقدام خير الدين على عثمنة واحتواء تونس بعد ثلاث سنوات من تاريخ هذه البعثة التونسية، يؤكد صدق مخاوف السلطان أحمد الحفصي يومئذ من جاره العثماني بالجزائر[1].

كان الوضع الإداري في تونس متدهورا جدا وكان أمر البلاد خاضعا للزعامات المحلية التي كانت تتأرجح بين الدفاع عن مصالحها الاقتصادية وبين الموالاة من حين لآخر للسلطة المركزية إسميا وهذا ما يؤكد أن الإشراف الحفصي على تونس كان مفقودا تماما.

تشير بعض الدراسات إلى أن التونسيين قد ناشدوا مساعدة العثمانيين بالجزائر باعتبارهم منقذين، على كسر هذه التبعية والخضوع، وهذا من خلال إرسال القبائل التونسية للعديد من رؤسائها لطلب النجدة[2].

وقد حرص أحمد الحفصي للمحافظة على استقلالية الرقعة الترابية الخاضعة له من توسع العثمانيين من جهة، وتحذير الحامية الأسبانية المتواجدة بتونس وحلق الوادي من ذلك.وقد ارتبط بعلاقات تعاون ظاهري مع درغوث باشا أيام توليه على طرابلس الغرب ومع هذا فإن درغوث باشا قد حافظ على

---

(1) إذا استقرئنا التاريخ. نلاحظ أن بلدان المغرب العربي فشلت في تكوين تكتل سياسي موحد يكون امتداد لعمل الدولة الموحدية. وبالرغم من محاولات سلاطين آل عثمان تحقيق هذا الحلم، فإن العلاقات السياسية بين مختلف بلدان المغرب العربي تميزت بالتوتر والعداء فيما بينها

(2) عبد الجليل، التميمي، "رؤية منهجية لدراسة العلاقة العثمانية المغربية في القرن 16م" المجلة التاريخية المغربية، العدد -30، تونس، جويلية 1983م، ص 93.

مراسلاته السياسية مع السلطان الحفصي الذي كان ممتنا له لتمكنه من القضاء على أعدائه الشابيين الذين أجلاهم عن القيروان بتاريخ 27 ديسمبر 1551م[1].

وفي هذا السياق تحرك قليج علي باشا للقيام بحملته على تونس في شهر أكتوبر 1569م[2]، وقد توفق في ربط ما تبقى من القطاع الترابي الحفصي إلى الإدارة العثمانية بالجزائر، دون أن يغير الوضع القائم بقلعة حلق الوادي والتي كانت تشرف عليها حامية إسبانية، والتي التجأ إليها السلطان الحفصي، وعين علج علي باشا رمضان باي، وجهزه عسكريا، تاركا له ثلاثة آلاف من الإنكشاريين لحسن التسيير الإداري والعسكري.

وفي منتصف 1573م، صدرت عن السلطة المركزية العثمانية عدة فرمانات تؤكد على أن تونس تتمتع بنظام إداري مستقل في إطار إيالة عثمانية، وهو الأمر الذي سوف يتأكد على إثر الحملة العثمانية سنة 1574م.

إن نجاح هذه الحملة العثمانية العسكرية الحاسمة والأخيرة في التاريخ البحري العثماني على قلعتي حلق الوادي وسان جون الإسبانيتين، جعل سنان باشا وعلج علي باشا يؤكدان على استقلالية إيالة تونس وتأكيد مكانة حيدر باشا، باعتباره بيلربايا عليها، وهي الرتبة التي سوف تمكنه من الإشراف على الإيالة حتى أوائل سنة 1576م، ليتم تعويضه برجب باشا[3].إن الحدود الجغرافية لإيالة تونس قد ضبطت على إثر عثمنتها ابتداء من صيف سنة

(1) عزيز سامح، ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية (ترجمة: محمود علي عامر)، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 1989م، ص 227.

(2) لقد ساعد المناخ النفسي والاجتماعي على إنجاح حملة قليج علي باشا للعمل على ضم تونس: أنظر: عبد الجليل، التميمي، "رؤية..."، المقال السابق، ص 94.

(3) عبد الجليل، التميمي، "التشكل"، المقال السابق: ص 460.

1574م، فالباشا المعين من طرف الباب العالي، يساعده ديوان من الضباط الكبار للأوجاق بالإضافة إلى وجهاء تونس. وبعد ذلك ثار رجال الأوجاق في سنة 1591م ونصبوا واحدا من ضباطهم يتولى القيادة كرجل ثان إلى جانب الباشا، ولكنه مسؤول عن القانون والنظام[1]. وبعد عديد من التغييرات في نظام الحكومة في إيالة تونس استقر خط البايات في شكل حكم عائلي، في الوقت الذي كان فيه دايات الجزائر يطلبون التدخل في عديد من الخلافات العائلية للحكام التونسيين[2].

كلف الباب العالي حيدر باشا بإدارة تونس كبيلرباي، منذ 18 ماي 1573م، وابتداء من هذا التاريخ، تحولت تونس إلى أيالة عثمانية مستقلة، أما السلطة العثمانية فقد صدرت عنها عدة فرمانات تؤكد على استقلالية تونس في إطار أيالة عثمانية منذ الحملة العثمانية سنة 1574م[3].

تباعدت سياسة تونس عن الجزائر تباعدا كبيرا منذ انفصال تونس عن الجزائر، بتكوين باشويتين مستقلتين عن بعضهما البعض وبالرغم من محاولات السلطة العثمانية المتكررة في فض النزاع بينهما، والحث بضرورة توحيد الجهود

---

(1) وليم، سبنسر ، الجزائر في عهد رياس البحر (تعريب وتعليق: عبد القادر زبادية)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م، ص 137.

(2) استمرت التقاليد الملوكة القديمة في إطار التنظيمات العثمانية. ولعل عراقة التقاليد الحكومية في تونس سهلت قيام أسر فيها بعد فترة قصيرة من الحكم على النمط العثماني. وقد مر الحكم العثماني في تونس بأربع مراحل متفاوتة المدة والأهمية:

الفتح وحكومة الباشاوات 1574- 1590م.

حكومة الدايات 1591-1631م.

الأسرة المرادية 1631-1705م.

الأسرة الحسنية 1705-1957م.

(3) عبد الجليل، التميمي، "التشكل"... المقال السابق، ص 460.

لمواجهة الخطر الأجنبي بالدولتين.وقد لبى حكام البلدين في كثير من الأحيان هذه النداءات[1].

تعود أصول مسألة الحدود بين البلدين إلى المشاحنات والصراعات القائمة بين مختلف القبائل المتاخمة لحدود التماس بين الدولتين، وبخاصة حول أراضي المراعي.لقد سويت المشكلة سنة 1614م بتمديد مناطق القبائل التابعة لبايليك قسنطينة في عمق التراب التونسي[2].

وقد لعبت مشكلة الحدود بين الدولتين دورا كبيرا في تأزم العلاقات السياسية بين الجارتين. ففي عهد **حسن باي** قسنطينة (1608-1622م) تم إبرام معاهدة ضبط الحدود مع إيالة تونس عام 1614م لكن في عهد **يوسف داي** (1610-1637م) قام التونسيون بخرق المعاهدة، فلجأ **مراد باي** (1622-1647م) إلى استعمال القوة من خلال شن حملة عسكرية ضد الجزائر، انتهت بهزيمة الجيش التونسي في معركة السطارة قرب مدينة الكاف في 17 ماي 1628م[3]، وذلك في عهد حسن باي قسنطينة حيث أجبرت الحكومة التونسية على إبرام اتفاق جديد لضبط الحدود نصت على ما يلي:

1- يبقى مجرى وادي صراع هو الحد الفاصل بين البلدين في المناطق الجنوبية.

2- يقوم التونسيون بتهديم المراكز العسكرية التي أسسوها في المناطق المتنازع عليها.

(1) صلاح، العقاد، المرجع السابق، ص 56.

(2) H.Hugon, les emblèmes des Beys de Tunis, E.Leroux, Paris, 1914, P.54

(3) حسن عبد الوهاب، حسني، خلاصة تاريخ تونس، ط3، تونس: دار الكتب العربية، 1372هـ، ص 136.

3- يتواصل تحديد الحدود بين البلدين من وادي ملاق إلى الكرش فقلوب النيران.ورأس جبل الحافة، ثم إلى البحر.

4- الذين يعبرون الحدود من أي البلدين، لا يتم الإعلان عنهم من طرف الدولة(1).

عندما أصبح **مراد باي** على رأس الحكم في تونس رجع إلى السياسة التي كان **محمد باي** قد سلكها منذ عشر سنوات، وهي التدخل في الضريبة التي كانت تدفع إلى بايليك قسنطينة في عهد **علي خوجة**.وفي ربيع سنة 1700م حدثت معركة بين القوات التي كان يقودها باي قسنطينة والتونسيين، وقد خرج منها **مراد باي** منتصرا وارتكب مجزرة في الأسرى بلغ عدد ضحاياها حوالي خمسمائة من الإنكشارية، وأرسل آذانهم إلى تونس دليلا على انتصاره، ثم فتح المفاوضات مع سلطان المغرب **مولاي اسماعيل (1672-1727م)** للقيام بعمل مشترك ضد الجزائر(2).

كانت أخبار المجزرة قد جاءت بمئات من فرق الانكشارية إلى قصر اداي الجزائر طالبين الأخذ بالثأر، فما كان من الداي **حسن شاوش (1698-1700م)** إلا أن استقال في الحال من منصبه، وخلفه فيه الداي **الحاج مصطفى**، الذي كان جنديا قويا. وقد نظم الداي الجديد حملة لفك حصار **مراد باي** على قسنطينة وهاجم معسكر التونسيين خلال الليل، وحقق انتصارا حاسما، تمكن من تحرير قسنطينة، وسحق القوات التونسية بالقرب من سطيف (العلمة) بتاريخ 7 أكتوبر 1700م.كما قام الداي **مصطفى** بارتكاب مجزرة ضد الموالين لمراد باي.

---

(1) E.Vayssettes, « histoire Histoire des derniers Bey de Constantine »,in RA, (N°6), 1862, PP.331-345.

(2). H. Hugon, op.cit, P.54

أما الأتراك فقد سمح لهم بإنقاذ جنودهم، وذلك بالتجنيد في فرقة الإنكشارية الجزائرية، و سجن خلالها حوالي 2000 تونسي.

وفي سنة 1702م عقد صلح مع **إبراهيم الشريف**[1] الذي خلف مراد **باي**[2]. وقد جاء مؤسس عهد الحسينيين، **حسين بن علي** (1705-1740م)، إلى الحكم كنتيجة لتنظيمه المقاومة التونسية للتدخل الجزائري. وكان طموح حكام الجزائر يعمل على إرغام الحكام التونسيين على دفع كميات من الأقمشة والزيوت سنويا بالإضافة إلى إرسال الهدايا الثمينة للدايات في جميع المناسبات.

وظل دايات الجزائر يشجعون المنافسات الأسرية في تونس للتدخل في شؤونها الداخلية والحصول على امتيازات من الأطراف المتصارعة، حيث تدخل **إبراهيم داي** الجزائر (1732-1745م)، أولا **لصالح علي** ابن أخ الباي **حسين** وولي عهده، وعندما قرر الباي أن يسحب من ابن أخيه ولاية العهد، طلب هذا الأخير مساعدة الجيش الجزائري.

ففي سنة 1735م تمكن الجزائريون من تنصيب حليفهم **علي باشا** (1740-1756م)، بايا على تونس. وقد استقل حسن باي قسنطينة هذه الحادثة، فبادر بحمل خزائن **علي باشا** إلى قسنطينة وجمع الأموال الطائلة، مثل مصادرة حلي ومجوهرات النساء[3]. وعندما غير الباي رأيه في علاقة التبعية للجزائر، عندها قرر الباي أن ينتقم منه بمساعدة أبناء **الحسين بن علي** الذين كانوا قد لجئوا إلى قسنطينة. فتمكن الباي من تقديم يد المعونة إليهم سنة 1756م. مقابل فرض

---

(1) ويمثل عهد إبراهيم الشريف (1702-1705م) مرحلة انتقال بين الأسرتين المرادية والحسينية. فبسبب رفض مراد الثالث أوامر السلطان العثماني مصطفى عن التوقف في قتال الجزائرية، حينئذ أوعز السلطان إلى إبراهيم الشريف بالتخلص من مراد باي سنة 1702م.

(2) M.Gaïd, l'Algérie sous les Turcs, Alger, éd, Mimouni, 1991. , P.151

(3) المبارك : المبارك، أحمد، تاريخ قسنطينة (تحقيق : رابح بونار)، د.ت. ص24.

إتاوة مالية على الحكومة التونسية تلتزم بها سنويا[1]. وعند تاريخ 1756م انتهى عهد التدخل الجزائري في قضايا تونس نهائيا.

وفي أيام السلطان محمود الثاني، جاءت الأزمة بين الأيالتين نتيجة تطلعات باي تونس التوسعية، حيث بدأ بفرض سلطانه المباشر على جزيرة جربة ثم تدخل في شؤون طرابلس الغرب قبل أن يهاجم قسنطينة. عندما نضع هذه الأحداث في سياق، نرى أنها خاضعة لخطة عامة تتولى أهداف كبار أمراء الدولة الحفصية، وهذا التخطيط لا يتصور إلا على أساس مصالحة فعلية بين العنصر العثماني الحاكم والعنصر المحلي المحافظ على التقاليد والأعراف السلطانية.

قرر حمودة باشا أن يضع حدا للتدخلات الجزائرية في الشؤون الداخلية لتونس، إذ يقول عنه ابن أبي الضياف: "...أنه حسن من قوته والقدرة على دفع الغنائم صار يتعلل على أهل الجزائر، وأخذ في إزالة ما اعتادوه من التعدي، الذي منه أن صاحب الجزائر وقسنطينة يشتري الأنعام ويبعثها للبيع في تونس بثمن يلوح بالإشارة إليه، فتعطل أهل البلاد عن بيع أنعامهم... والذي يموت من تلك الأنعام في الطريق يدعي رعايته أنه سرق منهم في أرض تونس فيزداد ثمنه... وحمودة باشا في خلال ذلك يتجرع الفحص ويجرعها لرعيته"[2].

وكانت مشكلة العلاقات مع الجزائر من أهم ما واجهه حمودة باي، فمنذ أن أعاد الجزائريون أولا حسين بن علي إلى حكم تونس، صار لهم أدلاء، وحصلت الجزائر على امتيازات اقتصادية واسعة فقد كانت تونس تقدم سنويا كمية من الزيت إلى الجزائر، وبسبب تأزم العلاقات بين الطرفين رفضت تونس

---

(1) V.Picquet, les civilisations de l'Afrique du Nord, Barbaresque Arabe-Turcs, A.colin, Paris 1909, P.257

(2) ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، الجزائر: الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1971م. ، ج3، ص 55-56.

لمطالب الجزائر المادية، وفي هذا الصدد يذكر **الشريف الزهار** ما نصه: "...فإن حكام تونس كانوا يبعثون مركبا محملا بالزيت وبعض الهدايا الرفيعة كل سنة فقطعوها في قيامه، فكتب على ذلك: فامتنعوا عن الإذعان ووقع الكلام بينه وبين ملكها **حمودة باشا** إلى أن اشتعلت نار الفتنة"[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دايات الجزائر أبقوا كثمن عن تأييدهم للحسينيين على حق بيع الأنعام بتونس بسعر محدد يسبق الأنعام التونسية، وكذلك كانوا يتلقون من تونس التجهيزات من زيت الزيتون التي تكفي للمحافظة على إضاءة مساجد مدينة الجزائر[2].

ولم يكتف **حمودة باشا** بإجراءات الامتناع عن دفع الضريبة للجزائر بل انتقل إلى مرحلة الهجوم، حيث استغل الظروف التي كانت تمر بها حكومة الدايات في الجزائر وأعطى حق اللجوء السياسي لباي قسنطينة المخلوع مصطفى الإنجليزي[3] ووعده بإعادته إلى ولايته. حاول الجيش التونسي غزو مدينة قسنطينة في 24 يناير1807م، ولكن الجيش التونسي فشل في دخول المدينة، وتكبد خسائرة كبيرة، ولما طلبه ديوان الجزائر بالإتاوة المعتادة، رد عليهم حمودة باشا قائلا: "... لقد كان أجدادنا في السابق يوجهون إليكم الهدايا، إنهم مجانين ولا يفكرون، أما نحن فلسنا على شاكلتهم، وعليه فسوف لن نرسل لكم شيئا وإن كانت حبة قمح"[4].

---

(1) الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار. (تحقيق: أحمد توفيق المدني)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م، ص 96.
(2) وليم، سبنسر، المرجع السابق، ص 138.
(3) الباي مصطفى الانجليزي (1798-1803م).
(4) المبارك، المصدر السابق، ص 28.

ومن عوامل نجاح سياسة حمودة باشا تجاه إيالة الجزائر اعتماده على نشاط الجوسسة التي كانت تنقل له الأخبار من داخل الجزائر، أما في المجال الخارجي فبدأ حمودة باشا في محاولة لكسب حلفاء في وجه الأطماع والتحرشات الجزائرية وقد ظهر خلال هذه الفترة التقارب التونسي –المغربي وهذا من خلال مبادرة حمودة الثاني،.لكن هذا التقارب انحصر في الجانب الاقتصادي الذي تجسد في المبادلات التجارية[1].

لعب صالح باي دور كبير بشان مساعيه لتأمين حدود البايليك الشرقي، فتتمثل في **موقعه الحازم من باي تونس حمودة باشا ستي 1783و1787م والذي جعل الشيخ المبارك يصف صالح باي: "بأنه اليد العليا على صاحب تونس"(2).**

ويتلخص هذا الموقف الذي وقفه صالح باي من باي تونس إلى حنكته السياسية وحسن تصرفه في مثل هذه القضايا. وتحت تهديد صالح باي باستعمال القوة ضد تونس، اضطر حمودة باي إلى الرضوخ لمطالب صالح باي وتقديم تعويضات، لا سيما وأن وضع تونس كان حرجا لتورطها في خلاف مع جمهورية البندقية، وبذلك حصل صالح باي سنة 1784م على تعويض يقدر بخمسة وعشرين ألف سكة لفائدة القبيلة التونسية المقيمة داخل البايليك(3).

حاول حمودة باشا وضع حد لتطلعات حكام الجزائر وإبعاد أنظارهم عن فكرة التوسع في الأراضي التونسية، فتابع نزاعه مع الجزائر من خلال ملاحقة عشائر جزائرية خاضعة لحكمه التجأت إلى الأراضي التونسية هربا من المطالب

(1) تعود فكرة التحالف التونسي – المغربي ضد الوجود العثماني في الجزائر إلى عهد الحفصيين والوطاسيين، لكن ضعف الدولتين حال دون تحقيق تحالف عسكري ضد الوجود التركي.

(2) المبارك، المصدر السابق، ص 28

(3) ناصر الدين، سعيدوني، والبوعبدلي، المهدي، الجزائر في تاريخ (العهد العثماني)، الجزائر: وزارة الثقافة، 1984م، ص 63.

المالية التي فرضها عمال صالح باي، فتجدد النزاع العسكري بين الطرفين فجهز صالح باي قوة عسكرية تناهز 6 آلاف محارب[1].

وقد تجدد النزاع التونسي- الجزائري من جديد في مستهل القرن التاسع عشر، حين قام **الرايس حميدو** بدور رئيسي في هذا النزاع الحربي، إذ هاجم البحرية التونسية سنة 1808م[2]، بعد أن تعرضت الجهات الشرقية من الجزائر في عهد باي قسنطينة **حسين بن صالح** لهجوم جيش تونسي مؤلف من عشرين مقاتل، ومجهز بالأسلحة والمدافع تحت قيادة **حمودة باشا**[3].

ولم ينته هذا الصراع والعداء بين الأيالتين، إلا بعد أن أنهكت قوى البلدين معا،مما أثر في أوضاع البلدين الاقتصادية والعسكرية وقد حدثت سلسلة المعارك الجزائرية- التونسية الثانية خلال الفترة النابوليونية (1798 -1815)، ولم تتوصلا إلى وضع حد لهذه المشاكل والصراعات العسكرية إلا بعد توسط الباب العالي سنة 1817م بينهما، وإبرام الصلح بين الطرفين، تخلى على إثرها الطرف الجزائري عن المطالبة بالإتاوات المعتادة[4].

لم ينسى بايات تونس العداء التقليدي لدايات الجزائر، لهذا كان موقفهم المؤيد من الاحتلال الفرنسي للجزائر، ورفضهم لأية مساعدة تقدم إلى حكومة الدايات. وكانت النتيجة العملية هي ابتلاع فرنسا لكل من الأيالتين فيما بعد.

---

(1) نفسه، ص 64.

(2) . A.Devoulx, Le Raïs Hamidou, A.Jourdan, Alger, 1859. , PP.123-129

(3) العنتري، محمد الصالح، سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة، (نشر وتحقيق: رابح بونار، بعنوان مجاعات قسنطينة)، الجزائر، 1974م ، ص 78-79.

(4) كانت ضريبة تونس كل سنة ترسل إلى الجزائر تتضمن 250 جرة زيت، و 20 جرة من الصابون بالإضافة إلى الهدايا التي ترسل إلى قادة الإنكشارية من برانس وعطور وورود وشالات تقدر بـ 150.000 جنيه فرنسي.، للمزيد أنظر:

V. de Paradis, Tunis et Alger au XVIII Siècle,Sindbad, Paris, 1983 , op.cit, P.238.

إن احتلال الجزائر سنة 1830م، كان تمهيدا لاحتلال تونس والمغرب، وكان موقف **حسين باي** (1824-1874م) من النزاع الفرنسي الجزائري يتأثر بعدة نواح:

1- العداء التقليدي بين الإيالتين، فبالرغم من أن الدولة العثمانية نجحت سنة 1821م في إجبار الطرفين على عقد الصلح، فإن النفوس لم تصف، فقد مر في تونس سنة 1825م **أبو عب الله محمد التجاني** ابن زعيم الطريقة التيجانية الثائرة ضد أتراك الجزائر ولما علم داي الجزائر بذلك طلب من حسين باي اعتقاله بتونس أو إرساله إلى الجزائر ولكن **حسين باي** رفض وسهل وصول الزعيم التيجاني إلى مركزه في عين ماضي.

2- طمع الباي حسين أن يحل أحد أفراد أسرته في الجزائر محل الداي، أو التوسع على حساب الجزائر فيضم إليه إقليم قسنطينة فيما بعد.

3- خوف حسين باي من الفرنسيين و أطماعهم التوسعية.

فبالرغم من تعاطف الرأي العام التونسي مع الجزائر فإن **حسين باي** امتنع عن تقديم المساعدة للجزائريين، فمنع مرور **طاهر باشا** عبر تونس إلى الجزائر مما أدى إلى فشل مهمته، وأرسل وفدا لتهنئة قائد الحملة الفرنسية **دي بورمون** على نجاحه في احتلال الجزائر. ومنح الفرنسيين كل التسهيلات لشراء ما يلزم الحملة من الحيوانات. كما منع تهريب البارود من تونس إلى قسنطينة(1).

وخلال فترة الحصار الفرنسي للجزائر سنة 1827م، شجع باي تونس القوات الفرنسية على تكثيف قواتها البحرية المتمركز في الساحل الشرقي، كما

(1) بخصوص هذا الموضوع، أنظر التفاصيل:

محمد خير: فارس، فارس، محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دمشق: مطابع ألف باء، الأديب، 1969م، ص 232-233.

جهز أربعة زوارق مدفعية لحماية الأسطول الفرنسي من ضربات السفن الجزائرية[1].

2.- دور المغرب الأقصى:

لقد كانت العلاقات بين الجزائر والمغرب تمتاز بالتنافس الشديد خلال المرحلة الأولى من تأسيس الأيالة، وقد كانت الخلافات في القرن السادس عشر تدور حول مراقبة تلمسان والمناطق المحيطة بها[2]. ومن المعروف أن سلاطين المغرب وقفوا حجرة عثرة أمام التوسعات العثمانية في غرب الأيالة الجزائرية. وكان الهدف العثماني من المشاريع التوسعية هو تحقيق السيطرة على طريق الذهب الذي يربط المغرب ببلاد السودان، والوصول إلى المحيط الأطلسي لفك الحصار الذي فرضه البرتغال على الدولة العثمانية جنوب القارة الأفريقية.

حاول سلاطين المغرب السعدي تحقيق مغرب الموحدين وهذا ما أشار إليه المؤرخ المغربي التمقروتي[3] بقوله: "والعثمانيون إنما عملوا وقادوا الأمر في الحقيقة، نيابة، وأمانة يؤدونها إلى من هو أحق بها وأهلها وهم موالينا وساداتنا الشرفاء ملوك بلاد المغرب"[4].

كانت هناك وشائج تاريخية قديمة تربط مدينة تلمسان والأسر التي تعاقبت الحكم في المغرب، فوجد هؤلاء قاعدة شعبية يستندون عليها لتهديد

(1) E.Plantet, Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833), Paris, F.Alcan, 1889 , T3, P.634.

(2) لقد ورث العثمانيون مملكة تلمسان الزيانية، بحدودها الطبيعية الممتدة إلى وادي: ملوية وزا.

(3) ولد التمقروتي بدرعة في المغرب الأقصى حوالي 1560م، زار الجزائر سنوات 1594-1595م.

(4) أبو الحسن علي بن عمر التمقروتي: النفحة المسكية في السفارة التركية (تحقيق: هندري دي كاستري)، المغرب 1926، ص 47.

التواجد العثماني بالجزائر.وازداد التنافس حول هذه المدينة الحضارية والاستراتيجية، فالذي يسيطر عليها يملك التدخل في عمق المغرب والجزائر، زيادة على كونها محطة تجارية هامة، لهذه الأسباب كانت منذ البداية مطمحا لحكام المغرب وهدفا لغزواتهم التوسعية منذ العهد المريني، وقد لخص الحسن **الوزان** هذه الوضعية قائلا: "وقد استقر الملك في بني زيان ثلاثمائة سنة، غير أنهم اضطهدوا من قبل ملوك فاس – أي بني مرين- الذين احتلوا تلمسان نحو عشر مرات، حسبما جاء في التاريخ. وكان مصير ملوك بني زيان حينئذ أما القتل أو الأسر أو الفرار إلى المغارات عند جيرانهم الأعراب، وتعرضوا أحيانا أخرى إلى الطرد من قبل ملوك تونس"(1).

لقد صادف نزول العثمانيين في المغرب العربي، بداية حكم الأسرة السعدية للمغرب الأقصى (1524م).وكانت ولادة هذين النظامين المتنافسين، كرد فعل ديني لما لحق بمسلمي الأندلس من ناحية و العدوان الإسباني والبرتغالي على سواحل المغرب من ناحية ثانية، ووضع حد للصراع المسيحي الإسلامي على أراضي أوروبا.

لقد ساهم العثمانيون في الجزائر منذ مطلع القرن السابع عشر على تجزئة المغرب الأقصى إلى إمارات تابعة للأشراف والزوايا والطرق الصوفية.وحالت المنافسة القبلية وعداوة الأمراء السعديين واتباعهم لرجال الدين، دون

(1) الحسن بن محمد، الوزان، وصف إفريقيا،(ترجمة: محمدحجي و محمد الأخضر)، ،ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983ج2، ص8.

الوصول إلى توحيد المغرب الأقصى من طرف زعماء الزوايا والطرق الصوفية[1].

لقد وجد الملوك المغاربة في توظيف تيار النسب الشريفي الفرصة الملائمة لخدمة مصالحهم التوسعية من الناحية الشرقية، مستغلين في ذلك المساندة الشعبية التي كانوا يتمتعون بها داخل الجزائر[2].ولتحقيق هذا المشروع السياسي الطموح، اعتمد المغرب على نفوذ الطرق الصوفية، والتي كانت مراكزها تشكل حلقة تمتد من فاس إلى تلمسان وتونس مرورا بالواحات. وكانت الطرق الصوفية تشجع سلاطين المغرب في استمالة العائلات الكبرى التي تتمتع بنفوذ روحي في أيالة الجزائر.

وبفضل القاعدة الشاذلية (أكثر الطرق الصوفية انتشارا في المغرب الأقصى)، كانت مدينة تلمسان تفتح أبوابها مرارا للجيوش المغربية في العهد السعدي. وتتضح لنا صورة الصراع الجزائري-المغربي في العهد السعدي على شكل حملات عسكرية دامت ما يقارب ربع قرن من سنة 1551م إلى 1576م. من أول حرب بين محمد الشيخ وحسن بن خير الدين، إلى آخر حملة قام بها القائد رمضان على فاس في زمن حكم المتوكل[3].

(1) تجزأ المغرب الأقصى إلى إمارات، بعضها كان تحت حكم صلحاء مرابطين أصحاب زوايا كالدلائيين في الأطلس المتوسط أو السملاليين في سوس، وبعضها بيد مجاهدين كمحمد العياشي الذي حارب البرتغاليين في البريحة ثم الأسبان في المعمورة، وبعضها كان تحصر نظر رؤساء هلاليين أصحاب عصبية كعرب الشبانات ناحية مراكش، وبعضها تمثل جمهوريات حرة كسلا وتطوان كان أغلب سكانها من مهاجري الأندلس وكانت تشارك في الجهاد البحري، وكان لهذه الإمارات دور في تفتيت البلاد ونشر الفوضى، للمزيد راجع:
إبراهيم، حركات، حركات، إبراهيم، المغرب عبر التاريخ،ط2،الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1405هـ/1984م.
ج2، ص 284-364.

(2) كانت منطقة تلمسان تضم عناصر من أتباع الطرق الصوفية الشاذلية والجزولية (طريقة أشراف السعديين)، والتي هيأت السكان إلى قبول زعامة سلاطين المغرب السعدي — أنتظر التفاصيل في المبحث الخاص بالثورات.

(3) إبراهيم، حركات، المرجع السابق، ج2، ص 503-314

اتخذ الصراع الجزائري المغربي في هذا العهد أشكالا مختلفة: حروب ومعاهدات:

- حملات **محمد الشيخ** (المهدي) (1539-1556م)، كان التجاء **أبي حسون** آخر سلاطين الدولة الوطاسية.إلى الجزائر باعثا لمحمد المهدي على أن يغزو تلمسان سنة 1551م، وهي لا تزال محمية إسبانية، واستمر حصارها تسعة أشهر، وجاءت نجدات عثمانية أرسلها **حسن باشا**[1] بقيادة **حسن قورصو**[2]، الذي هزم الجيش السعدي وأبرم معاهدة وادي ملوية مع **محمد الشيخ** جاءت في سبعة بنود:

1-وادي ملوية هو الحد الفاصل بين البلدين.

2-احترام الحدود الفاصلة بين البلدين الموروثة عن مملكتي الزيانيين والمرينيين.

3-عدم الاعتداء على بعضهما. البعض .

4-عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد.

5-عدم التحالف مع عدو كل طرف ضد الطرف الثاني.

6-عدم تأييد الثائرينعلى النظام القائم بكل بلد.

7-التعاون بينهما ضد الأسبان[3] .

---

(1) حسن بن خير الدين باشا، تولى بايلاربابة الجزائر ثلاث مرات، الأولى: (1552-1554م)، الثانية: (1557-1562)، الثالثة (1562-1567).

(2) حكم الجزائر ما بين (1556-1557م).

(3) أحمد توفيق، المدني، المدني: أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792م)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976م، ص 331 وقارن عند: A. Cour, op.cit, PP.102-103.

خرق **المهدي** نصوص معاهدة ملوية، وبدأ يوجه غاراته على منطقة تلمسان تمهيدا للاستيلاء عليها. وفي الوقت نفسه بدأ في اتصالات بإسبان وهران لإجراء مفاوضات حول مشروع التحالف السعدي الإسباني ضد الجزائر، على إثر هذه الخيانة، توجه **صالح رايس** بحملة وانتصر على جيش المهدي في وادي سبوفي شهر جانفي سنة 1554م، ونصب **صالح رايس** السلطان **أبي حسون** على عرش فاس[1].

تمكن **محمد الشيخ** من القضاء على **أبي حسون** سنة 1554م، واستغل الصراع القائم بين طائفة الرياس والإنكشارية على السلطة في الجزائر، واعتمادا على التقارب السعدي الإسباني نتيجة لمشروع التحالف بينهما ضد الجزائر، أعد الشريف **محمد الشيخ** جيشا للاستيلاء على تلمسان ولكنه فشل بسبب ضعف قدراته العسكرية.

وأراد **أبو محمد عبد الله الغالب** (1556-1573م)، تحقيق مشروع أبيه التوسعي في الجزائر بالاستيلاء على تلمسان سنة 1558م معتمدا على الحلف السعدي- الإسباني[2]، واتفق مع ملك إسبانيا **فليب الثاني**(1598-1621) على أن يهاجما الجزائر في وقت واحد، وسلم له ضمانا لذلك ميناء طنجة ومدينة باديس[3].لقد جهزت إسبانيا ثلاثة جيوش أبحرت من موانئ الأندلس وقادس ومالقة وقرطاجنة صوب وهران والمرسى الكبير ومستغانم[4].

---

(1) . Henri, Terrasse, Histoire du Maroc, Casablanca, 1950, T2, P.167

(2) Garrot, Histoire générale de l'Algérie, Alger, 1910 , P.426.

(3) الناصري: أبو العباس أحمد: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى: (تحقيق وتعليق: جعفر ومحمد الناصري): الدار البيضاء: دار الكتب: 1954-1956م، ج5: ص 49.

(4) Haedo, Histoire, P.174.

وقد هاجم الأسبان مستغانم من البحر والبر، بينما السلطان **عبد الله** تولى مهاجمة تلمسان واستيلاء عليها، غير أن **حسن باشا** تمكن من محاصرة الإسبان والقضاء عليهم في معركة مزغران في أوت 1558م، وقتل قائد الجيش الإسباني الكوديت (Alcaudète) وأسر الكثير منهم.وبهذا الانتصار قرر **عبد الله** الانسحاب من تلمسان قبل وصول جيش **حسن باشا**(1)، ولما أبعد **حسن باشا** الخطر الإسباني من مستغانم جهز جيشا كبيرا وسار به إلى المغرب تحت قيادة **قارة بوسنو**، وعند وادي اللبن(2)نشبت معركة انتصر فيها الجيش الجزائري على عبد الله.

لما تولى **محمد المتوكل** (1573-1576م)، العرش السعدي، عزم على خلع **عبد الملك وأحمد المنصور**، فاتصلا بالسلطان العثماني فأحالتهما إلى حكام الجزائر لمساعدة **عبد الملك** في استرجاع ملكه بفاس.فتوجه القائد **رمضان** إلى فاس بجيش كبير قوامه خمسة آلاف مقاتل، وانهزم **المتوكل** أمام القوات العثمانية عند وادي سبو، ثم في معركة قرب وادي الريحان، سنة 1575م، وبفضل الغنائم التي استولى عليها **عبد الملك** من جيش **المتوكل**، تمم تسديد التعويضات إلى الجيش الجزائري وتقديم هدايا معتبرة للسلطان العثماني(3).

لقد وصل التدخل الجزائري في الشؤون المغربية أوجه في النصف الأخير من القرن السابع عشر مع حصول العلويين شرفاء المغرب الأقصى على العرش.

.لقد وجدت الأسرة العلوية مضايقة من الجانب العثماني المستقر بالجزائر،

Garrot, op.cit, P.426. (1)

(2) وقعت المعركة بتاريخ 23 مارس 1559م.

(3) Haedo Haedo (Fray, Diego de), Histoire des rois d'Alger , Trad et annotée par (H.D- de Grammont), A.Jourdan, Alger, 1881, P.161.

والذي كانا يؤيد منازعي السلطة بالمغرب، فواصلوا بذلك سياستهم القائمة على التدخل والتي يعود تاريخها إلى العهد السعدي.اختار حكام الجزائر جانب الدلائيين لما ثاروا على المولى اسماعيل سنة 1677م، كما أنهم مدّو يد المساعدة إلى خضر غيلان الذي كان يسعى لتأسيس إمارة مستقلة في منطقة شمال المغرب، مما يعني أنّ الجزائر العثمانية اتخذت منذ البداية موقفا عدائيا إزاء الدولة العلوية.فاتسمت هذه العلاقات بالتوتر والتّأزم أحيانا، وبالحروب تارة أخرى.وهذا منذ أول غارة قام بها السلطان محمد على وجدة سنة 1646م إلى قيام السلطان سليمان بحملات على منطقتي قورارة، وتوات سنة 1808م.

قام محمد الشريف العلوي (1640-1658م) بدافع التوسع على منطقة وجدة التي كانت تابعة للجزائر العثمانية زمنئذ، وأغار على قبائل بني زناسن، وبني مطهر وذوي يحيى وبني سنوس.وبني عامر، والجعافرة والأحرار والفاسول وعين ماضي[1]، وكرد فعل لهذه الغزوات، قام أحمد باشا (1650-1656م) حاكم الجزائر بإرسال حملة عسكرية لمواجهة غارات الشريف العلوي، انتهت بعقد معاهدة تمّ بموجبها تخلي الجزائر عن أراضي غربي تافنة إلى وادي ملوية لصالح المغرب العلوي[2].

حدد المولى الرشيد (1664-1672م)، المعاهدة المبرمة مع إيالة الجزائر، ليتفرغ بعد ذلك للاستيلاء على المغرب المجزأ إلى إمارات، ولكنه أغار من جديد على قبائل بني بزناسن الموالية للأتراك العثمانيين، وما لبث أن انسحب إلى تازة مكملا مشروعه التوحيدي للمغرب[3] وتابع مولاي إسماعيل (1672-

---

(1) إبراهيم، حركات، المرجع السابق، ج2، ص 257.

(2) H.Terrasse, op.cit, T2, P243.

(3) تم تجديد نص المعاهدة مع آغا الجزائر علي باشا (1665-1671م) سنة 1665م، راجع في هذا السياق.
A.cour, op.cit, P.183.

1727م)، مشروع أخوية للتوسع في الجزائر، ومهّد لذلك بتحريض سكان تلمسان على الثورة ضد التواجد العثماني بالجزائر، وتوغل الجيش المغربي في الصحراء ثم في وادي الشلف، وانضم إليه بنو عامر سنة 1676م[1]، فهاجم الجيش الجزائري المحلة المغربية بالمدفعية، فقرر مولاي اسماعيل الانسحاب وقبول عرض الجزائر بإقرار الحدود القديمة[2].

وقام السلطان اسماعيل بعقد معاهدة سان جرمان في 29 جانفي 1682م مع الملك الفرنسي لويس الرابع وإقرار التعاون المغربي الفرنسي وفي 1682م أعلنت الجزائر مساندة ابن محرز ضد السلطان العلوي، وخلال هذه المرحلة تأزم الوضع في الجزائر حيث عمد الأسطول الفرنسي بقيادة الأميرال دوكين، الذي تلقى الأوامر بتخريب مدينة الجزائر.

لقد كان الفرنسيون معتمدين على سلاح جديد، وهو مدفع يطلق قذيفة ضخمة من المتفجرات على مسافة تقدر بـ (1.350 مترا).إن القصف قد أودى بحياة حوالي خمسمائة شخص وهدم حوالي خمسين عمارة[3]. وقد تصدى الداي بابا حسن (1682-1683م) لهذه الحملة، كما أرسل حامية عن طريق البحر لنجدة تلمسان، وهزمت اسماعيل، الذي تراجع واعترف بالحدود مع الجزائر.

لم يتراجع السلطان اسماعيل عن أهدافه التوسعية، فاغتنم فرصة الاضطرابات التي عرفتها الجزائر بعد حملة دوكين (Duqucusne)، وثورة الانكشارية على

(1) لعبت قبلية بني عامر دور مهم في وجه التواجد الإسباني بمنطقة الغرب الجزائري. راجع بهذا الخصوص:
P.Boyer, « Historique des Beni Amer d'Oranie des origines au Sénatus consulte», in R.O.M.M, (N°24),1977 , op.cit, PP.39-85.

(2) الناصري، المصدر السابق، ج7، ص 31-42.

(3) جون (ب) وولف، الجزائر و أوروبا (ترجمة و تعليق: أبو القاسم سعد الله)،الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 343-344.

الداي **حسين باشا**[1]، فتحالف مع **محمد** باي تونس(1675-1696)، وبتحريض من الانجليز والهولنديين الذين أقلقتهم معاهدة الجزائر مع فرنسا[2].

في سنة 1691م، وجه **مولاي اسماعيل** جيشا بقيادة نجله **زيدان** لردع قبائل بني عامر الذين كانوا يعرضون خدماتهم تارة على العثمانيين وتارة على أخرى على المخزن المغربي، فردّ الداي **الحاج شعبان** (1688-1695م) على هذا التعاون بإرسال حملة أدت إلى انهزام السلطان **زيدان** وتراجعه إلى فاس[3].

وقد أسفرت المعركة على خسائر جسيمة، أدت إلى مقتل 5000 مغربي و100 قتيل عن الجانب الجزائري[4] فطلب اسماعيل الصلح بعد توسط العلماء والأولياء الموالون للعثمانيين، وهم أتباع الطريقة القادرية الجيلالية، والشاذلية، والأولياء الموالون للعلويين وهم أتباع الطريقة الطيبية الوزارنية، والدرقاوية. فوقع الطرفان معاهدة صلح في وجدة ،انحصرت أهم نقاطها في البنود التالية:

1-اعتراف اسماعيل بوادي ملوية كحد فاصل بين الجزائر والمغرب.

2-تتوقف الاعتداءات و التحرشات العسكرية بين البلدين.

3-تسريح اسماعيل لجيوشه غير الضرورية.

---

(1) هو الحاج حسين المدعو موزومورتو (1683-1688م).

(2) جمال، قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987م، ص 97-110.

(3) Grammont, Histoire d'Alger sous la domination Turque, 1515-1830, Paris, E.Leroux, 1887. , op.cit, P.134.

(4) ابن ميمون ابن ميمون، محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية (تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ص 23-24.

4-يدفع اسماعيل ضريبة إلى الداي[1].

بعد هذه التسوية لجأ السلطان **إسماعيل** إلى إبرام معاهدة صداقة وتجارة مع فرنسا، ومثلها مع باي تونس **مراد بن علي** (1696-1703م)، واتفاقا معاً على مهاجمة الجزائر في زمن واحد من الشرق والغرب وبعد أن انقضى صلح سنة 1700م، أقدم مولاي **اسماعيل** بالزحف على الجزائر، وأغار **زيدان** على معسكر عاصمة بايليك الغرب، مستغلا غياب الباي **مصطفى بوشلاغم**[2].كما قام اسماعيل باكتساح الأراضي الجزائرية في 28 أوت 1701م فوصل إلى مشارف وادي جديوية[3]، إلا أن الهجوم المغربي كلف جيش **اسماعيل** خسائر بشرية حيث قتل 3000 مغربي، وجرح اسماعيل قرب وادي شلف، وكاد أن يقع قي قبضة جنود الإنكشارية [4].

لم تتوقف أطماع **اسماعيل** التوسعية في الجزائر رغم الهزائم المتكررة، ففي سنة 1708م قادة حملة لمهاجمة وهران- لا تزال تحت الاحتلال الإسباني- فتوجه جنوب مرسى أرزيو، وتصدى له الباي **مصطفى بوشلاغم**[5]، وهزمه في مكان يدعى زبوجة الغرب[6].

ومنذ هذه الكارثة توقفت عمليا كل المواجهات العسكرية الكبرى مابين القوتين ، لأن كلا من الجزائريين وجيرانهم المغاربة انشغلوا بالقضايا الداخلية

(1) Léon, Galibert, l'Algérie ancienne et moderne, éd, Furue et Cie, Paris, 1844. P.235

(2) الناصري، المصدر السابق، ج7، ص 89.

(3) واد جديوية، هو من روافد واد الشلف، ويوجد اليوم قرية بهذا الاسم.

(4) ابن ميمون، المصدر السابق، ص 27.

(5) حدث هذا الهجوم في عهد الداي حسين خوجة الشريف (1705-1708م).

(6) يقع هذا المكان جنوب سبخة أرزيو، وتدعى غابة مولاي اسماعيل، أنظر: أحمد توفيق، المدني، حرب الثلاثمائة سنة، المرجع السابق، ص 46.

لا سيما القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي ساعدت على إذكاء الثورات المحلية، فضلا عن الضغط الأجنبي.

أما السلطان **اسماعيل** فاكتفى بإرساله ابنه **عبد الملك** الذي أغار على الجنوب ووصل بالحاميات المغربية إلى عين ماضي حيث تمركزت بقرية بوسمغون[1] ما بين سنوات 1710-1713م، زمن حكم **الداي علي شاوش**.

أقدم سلطان المغرب سليمان العلوي (1792-1822م)، على إرسال حملة[2] من فاس للاستيلاء على وجدة وكانت يومئذ تابعة للجزائر وعليها الخليفة محمد باي وهران. وكتب سليمان إلى باي وهران يطلبه بالتخلي عن المنطقة وعن قبائلها أو يدخل معه في حرب[3] فتخلى عن قبائلها ومنطقة رأس العين[4] وهكذا تدخل السلطان سليمان في شؤون الجزائر الداخلية، بتغذيته للفتن، وتحريضه للثوار ضد التواجد العثماني بالجزائر، بهدف توسيع حدود المغرب والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الجزائرية الغربية، وهذا بتشجيعه لابن الشريف الدرقاوي، وتحالفه مع باي تونس حمودة بن علي (1782-1814م)، وتشجيعه لإبن الأحرش بواسطة تقديم المال والسلاح.

انتهز السلطان المغربي **سليمان** فرصة انشغال الجيش الجزائري بإخماد الثورة الدرقاوية بالغرب الجزائري، وثورة **ابن الأحرش** بالشرق الجزائري، ومواجهة

(1) قرية بوسمغون: تقع شرقي عين الصفراء وغربي البيض جنوب الجزائر.

(2) تتشكل هذه الحملة من أربعة جيوش:

1. جيش الشراقة. 2. جيش عبيد البخاري. 3. جيش مكناسة. 4. جيش الوادايا. وهذا في سنة 1795م.

(3) الناصري: المصدر السابق، ج8: ص 104.

(4) رأس العين منطقة تقع شرقي دبدو: وغربي ثنية الساسي — لا نعرف الأسباب التي جعلت حكام الجزائر يتخلون عن هذه الأراضي التي كانت تابعة لهم، والتي كانت لها نتائج على الصعيد الحدودي: حيث نقلت مصالح الحدود من وادي: ملوية وزا إلى شرقي وجدة بالشمال، وإلى رأس العين بالجنوب.

حملات الباي **حمودة** على قسنطينة[1].فقام بسلسلة من الحملات على الجنوب الغربي للجزائر، بمساعدة قبيلة ذوي منيع، واستولى على فقيق سنة 1805م[2] زمن حكم الداي **مصطفى باشا** كما قام بحملات على منطقتي: قورارة وتوات واستولى عليهما سنة 1808م زمن حكم الداي **علي خوجة الغسال** (1808-1809م).

يظهر لنا من خلال ما تقدم أن القلق العثماني ازداد من جراء الأطماع المغربية، ونستشف هذا من خلال رسالة بعث بها أحد الدايات[3] إلى **لويس رابع عشر** يشك من اتفاق مزعوم بين المغرب وتونس لتصفية الوجود العثماني في شمال إفريقيا. وقد تطور هذا النزاع بعد أن اتخذ صفته الدولية بتدخل جهات أجنبية، والتي كانت لها مصلحة في هذا الصراع مثل إسبانيا وفرنسا والبرتغال، لأن هذه الدول لم تكن لترضى بالتقارب الجزائري-المغربي، لأنه يهدد مصالحهم في المنطقة فسعت الأطراف الأوروبية إلى دفع المغرب وسلاطينه لإثارة الفوضى والفتن داخل الأراضي الجزائرية[4].

وهكذا يتبيّن لنا أن البلدان الأوروبية، كان لها دور حاسم في العلاقات المغاربية، فهي محور أساسي في علاقات التلاقي والتحالف بين الجزائر والمغرب وتونس، فكانت القوى الأوروبية تتدخل باستمرار في الشؤون الداخلية لهذه

(1) قام حمودة باي بحملتين على قسنطينة سنتي 1807 و 1813م.

(2) مسلم، بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر (تحقيق وتقديم: رابح بونار)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974م.ص 51.

(3) الداي شعبان (1688-1695م) والذي كلف محمد الأمين خوجة لمواصلة توقيع المعاهدة مع فرنسا التي أبرمت في 18 ديسمبر 1690م.

(4) عبد الهادي، التازي، "فكرة المغرب العربي، من خلال الوثائق الدبلوماسية"، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة دمشق، العدد 13-14: نوفمبر 1983م، ص 9

البلدان، لبث روح التفرقة، ولتدعيم مصالحها وامتيازاتها في المنطقة.،و العمل على عدم بروز تكتل مغاربي من شأنه تهديد مصالح أوروبا مستقبلاً.

هكذا سيطرت أوروبا على التجارة وفرضت شروطها على العوالم الأخرى بفضل تفوقها التقني والعسكري.ومع نهاية حروب نابليون (1815)، وإقرار سياسة الوفاق الأوروبي في مؤتمر فيينا (1815)، بدأ تطبيق المخطط الأوروبي الذي يهدف إلى إلغاء دور بلدان المغرب العربي الدولي القائم على ممارسة الجهاد البحري،

واستخدمت الدول الأوروبية منطق المهادنة والمعاهدة المعتمد على القانون الذي يبقى قانونا أوروبيا في أساسه.واستخدمت القانون البحري الدولي لضغط على هاته الدول في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط لتبلعها الواحدة تلو الأخرى بدءا بالجزائر سنة 1830 وانتهاء بالمغرب وليبيا سنة 1912م

القرصنة وشروط افتداء الأسرى الأسبان

في الجزائر خلال العهد العثماني*

تعد القرصنة المتوسطية خلال العصر الحديث حربا غير معلنة وغير شاملة، وهي استنـزافية ومعرقلة لمصالح الأطراف المنغمسة في حمأتها أكثر منها مدمرة كما هو الشأن في الحروب التقليدية وقد نشطت وتأججت في مرحلة دقيقة من تاريخ الشعوب المتوسطية بشقيها الأوروبي المسيحي والمشرقي-المغاربي الإسلامي، ففي أوروبا وبالخصوص في شبه الجزيرة الإيرانية حدثت تطورات وظهرت انشغالات كان لها بالغ الأثر في إشعال فتيل القرصنة سواء الأوروبية منها أو المغاربية مع تباين في الأهداف والمقاصد فقد تصدر الإيبريون من جهة، حركة الكشوف الجغرافية الكبرى وجنوا ثمارها؛ ومن جهة أخرى، قضوا على آخر إمارة إسلامية بغرناطة سنة 1492م، وعملوا على طرد الموريسكيين من الأندلس، كلا الحدثين عمقا هوة الخلاف وأججا نار الصراع مع تباين واضح في موازين القوة فبالنسبة للقوى الأوروبية، نشطت القرصنة المضادة للمصالح الإسبانية والبرتغالية خاصة في المحيط الأطلسي، وكان لها تأثير سلبي في عرقلة الملاحة الإيبرية. أما القرصنة الإسلامية سواء منها المشرقية والمغاربية فإنها وإن تمسكت بجذورها الدينية كحركة جهاد ضمن سياق الصراع العسكري والحضاري الإسلامي- المسيحي للهيمنة على المتوسط منذ العصور الوسطى، في مقابل القرصنة المسيحية المنظمة والمدعمة من طرف كل القوى الأوروبية في صقلية ومالطا وقبرص وغيرها من الجزر المتوسطية التي

---

* بحث منشور في مجلة الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 4، أبريل 2005، ص ص 243-250

كانت معاقل لحماة الصليب، وأسواقا للغنائم والأسرى المسلمين فإنها- القرصنة الإسلامية- في ظل الظرفية الجديدة لم تفتأ تتمسك بنفس الوازع الديني (التضامن الإسلامي انتقاما لطرد الموريسكيين من الأندلس) مع تباين في المقاصد والأهداف نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تخيم على البلاد الإسلامية.

إن الحديث عن الظروف التاريخية التي أفرزت ظاهرة القرصنة على امتداد السواحل المغاربية كشكل من أشكال الدفاع الشعبي تارة، ومظهر من مظاهر الرفض الرسمي للهيمنة الأوروبية وتهديداتها في ظل اختلال موازين القوة تارة أخرى، ينبغي أن لا يخفى الوجه الآخر للقرصنة المتوسطية المتمثل في نشاط القراصنة الأوروبيين، وهنا لابد من الإشارة إلى حقيقة هامة وهي أن كلا القرصنتين ليستا وليدة ظروف الكشوف والطرد الأندلسي فحسب، بل هما امتداد لاحتكاك حضاري وصراع عسكري تجلت أبرز مظاهره خلال الحروب الصليبية المتوالية ابتداء من العصر الوسيط.ومن هذا المنطلق يمكننا التشديد على دور العامل الديني في تحريك الجانبين نحو الصدام، وكونه ظل عاملا فاعلا في ذلك الاحتكاك حتى بداية القرن التاسع عشر.

1- الأسرى: التقديرات.

قبل تناول الفداء في واحد من أهم أسواق الأسرى في البلاد الإسلامية الذي هو سوق مدينة الجزائر العثمانية، لابد من إثارة مشكل هام يخص تعداد الأسرى، هذا المشكل شأنه شأن إحصاء السكان بنفس المدينة لا يمكن التسليم بالتقديرات الرقمية المطروحة سواء بخصوص عدد سكان المدينة أو بخصوص عدد الأسرى مستخرجة من مصادر أوروبية. ففي سنة 1578 بلغ عدد الأسرى

من الفرنسيين والإيطاليين والأسبان والمالطيين قرابة 25 ألف أسير، وفي سنة 1635 ارتفع هذا العدد إلى 30 ألف، لكن مع بداية القرن الثامن عشر يلاحظ تراجع لأعداد الأسرى، فمن 10000 سنة 1700 إلى 2000 سنة 1738، ليرتع العدد إلى 7000 نسمة سنة 1750، ثم ليتأرجح ما بين زيادة ونقصان حتى سنة 1830، حيث تتناقض التقديرات بين 500 و122 أسيرا[1].

لقد كان بيع وتوزيع الأسرى يشكل القسم الأكبر من مداخيل خزينة الجزائر، فالمصادر الأوروبية تشير إلى هؤلاء الأسرى على أنهم عبيدا أرقاء في كامل أراضي الدولة العثمانية، بينما تعتبرهم الجزائر أسرى حرب، إن الأسرى الذين لا يختارهم للعمل كحراس أو خدم ولا يشتريهم الباعة يصبحون ملكا للدولة، فيستعملون للخدمة في الحجارة عبر طرق الإيالة، وفي ضيعات الدولة، أو في دار الصناعة بالجزائر وورشات بناء السفن[2].

والأرقام التي بين أيدينا تبين لنا تنوع جنسيات الأسرى بسوق النخاسة في مدينة الجزائر خلال فترات مختلفة، والجدول التالي يبين لنا إحصاء عام للأسرى ما بين سنتي 1799-1800[3].

(1) Plantel, Eugène, les consuls de France à Alger avant la conquête, 1579-1830, Paris, Hachette, 1930, P.44.

(2) سبنسر، وليم: الجزائر في عهد رياس البحر (تعريب وتعليق: عبد القادر زبادية)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1980، ص131.

(3) Berbrugger (A), « la régence d'Alger sous le consulat et l'empire », in, R.A (N°19), 1875, P.30.

البلـــد	عـــدد الأســـرى
جنوة	95
النمسا	41
فرنسا	64
إسبانيا	193
البرتغال	95
سردينيا	4
رومانيا	4
اليونان	377
كورسيكا	25
مالطا	77
بروسيا	72
المجموع	**1047**

ويفيدنا دفتر التشريفات بأعداد الأسرى المسيحيين في مدينة الجزائر ما بين 1816-1736[1].

السنوات	عدد الأسرى
1736	1.063
1738	705
1740	412
1746	783
1750	10063

(1) Tachrifat, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Pub, Par A, Devoulx, imp. du gouvernement, 1852, P.86.

694	1756
1.941	1760
1.323	1770
1.494	1780
715	1790
1.168	1798
860	1800
1.228	1806
1.357	1810
1.475	1812
1.525	1814
1.450	1815
1.016	1816

وقد سبق لفيديريكو كريستي أن عبر عن ضرورة أخذ الحيطة حين تناول تقديرات عدد الأرقاء، لأن المشكل ليس في التقديرات فحسب ولكن في عدم التدقيق، وفي تأكيد المجال الجغرافي، هل هو مدينة الجزائر أو ريفها أو إيالة الجزائر بكاملها[1]. بالنسبة لآخر العهد العثماني فقد حدد العدد في 1642 أسيرا، وهو الأرقاء الذين فكهم **اللورد إكسموث** بعد قذفه لمدينة الجزائر بوابل من القنابل سنة 1816.

يعتقد العديد من الباحثين الذين تناولوا القرصنة الجزائرية أنها كانت المورد الوحيد لبيت المال، وأن المتاجرة في غنائم هذه الأخيرة- سواء كانت بضاعة أو أسرى- كانت العمود الفقري للتجارة بالجزائر، يرتكز هذا الاستنتاج على بعض المعلومات الواردة في قوائم الأرشيف الجزائري الخاص بموارد بيت المال، كما يرتكز على معلومات وردت في تقارير بعض الرحالة

(1) Cresti, Frederico, «Alger à la période Turque: observations et hypothèses sur sa population et sa structure socilale», in, R.O.M.M, N44, 1987, PP.127-150.

الأوروبيين أو بعض الدبلوماسيين، وهي تصور القرصنة بمثابة أهم محرك للنشاط الاقتصادي بالبلاد، ولعل هذا ما جعل بعض المؤرخين الفرنسيين، أمثال **دي جرامون** De Grammont **وبيار بوايي** P.Boyer **وأندري نوشي** A.Noshi يأخذون بنفس التصور في كتاباتهم، بل يبررون التقهقر الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خاصة ابتداء من نهاية القرن السابع عشر، بتراجع لنشاط القرصنة الجزائرية وأن مرده إلى تزايد التطبيق الأوروبي لهذه الظاهرة، من خلال الضربات العسكرية المتكررة لشل هذا النشاط.

والجدول التالي يوضح لنا بعض تقديرات الأسرى المسيحيين في مدينة الجزائر من خلال المصادر الأوروبية:

المصدر	السنة	عدد الأسرى
T. Shaw	1738	2.000
Venture de Paradis	1786-1787	2.000
Raynal	1788	800
De Grammont	1816	1.642
P.Rozet	1830	122

2. الأسرى: ظروف وصعوبات الفداء.

استفاد الأندلسيون من مدا خيل -الجهاد البحري وبيع الأسرى، وجعلوا من تجارة النخاسة بضاعة مربحة على حد تعبير أحد الباحثين، لأنهم عاملوا الأسبان بسوء وقسوة(1).فلا غضاضة أن تعتبر الجالية الأندلسية بفضل اتساع نشاطها المالي

---

(1) للمزيد حول نشاط الأندلسيين التجاري يرجى العودة إلى:=

في مدينة الجزائر، وبفضل خبرتها التجارية، إذ أصبحت تمثل النخبة المدبرة لشؤون الجهاد البحري بتمويلها للسفن بالمال والرجال، ومبادلة الأسرى.

مما لاشك فيه أن القرصنة بما كانت تحصده من غنائم وبغض النظر عن مشروعيتها أم عدمها، كانت نشاطا مربحا على كل المستويات، كان الخروج للقرصنة خاضعا لتنظيم محكم، فهو يفضل في فصول الربيع والصيف والخريف.أما الغنائم فكانت بعد دخولها الميناء، تخضع أولاً لإحصاء دقيق من طرف جهاز وكيل الحرج أو وزير البحرية، إن المداخل الأساسية لغنائم الجهاد البحري كانت تتحول للدولة التي تأخذ الخمس (البنجق) ويوزع الباقي (الفيء) على أصحاب السفن المساهمين في تجهيز السفن.

وكانت تأتي من ثلاث مصادر أساسية: حمولات السفن بالغنائم التي تؤخذ من البحر، ومبالغ افتداء الأسرى، والجزيات (الهدايا والأتاوات) التي تدفعها مختلف الدول الأوروبية تحت تدابير ثنائية وشكلية لحماية سفنها. وهناك مصدر رابع كان يحصل عليه من المؤسسة البحرية بذاتها، وذلك من خلال الإذن بالإرساء ورسوم إعادة ترميم وتصليح السفن وورشات بناء السفن[1].

لقد كانت غنائم الجهاد البحري مهنة مربحة في نظر كثير من المؤرخين المحدين، إذ تنال الدولة من غنائمها حصة تتراوح بين السبع والعشر، وتحظى بـ 12٪ من أسعار السفن المحتجزة، وتنال قسطا وافرا من المبالغ التي تدفع لافتداء الأسرى الأوروبيين.

= حنيفي هلايلي، الموريسكيون الأندلسيون في الجزائر خلال القرنين 16 و17م، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة وهران 1999، ص ص 166-169.

(1) حنيفي، هلايلي، النظام الحربي للجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830م، أطروحة دكتوراه مخطوطة، جامعة سيدي بلعباس 2004، ص 91.

وفي هذا السياق فإن إسبانيا وحدها كانت تدفع سنويا ما قيمته 60 ألف قرش لافتداء أسراها البالغ عددهم ما بين 200 و300 أسير[1].والملاحظ أن الجزائر أعدت حوالي 1008 سفينة للجهاد البحري وما بين 1737 و1799، أي بمعدل 10 سفن في السنة، وبلغ مجموع الغنائم من 1765 و1799، حوالي 376 غنيمة بمعدل 11 في السنة[2].

أما بالنسبة لتوزيع الأسرى بعد وصولهم إلى الميناء، فتشير تقارير الرحالة الأوروبيين الذين زاروا الجزائر، أن الداي كان يحصل على الثمن 8/ 1، والباقي يساقون إلى البادستان أو سوق النخاسة، حيث يطوفون أمام تجار الرقيق من طرف الدلالين لتحديد ثمن كل واحد منهم حسب انتمائه الاجتماعي والمهنة التي يمارسها، ولم تكن عملية افتداء الأسرى الأوروبيين بالعملية السهلة، فهي معقدة من بدايتها.

لقد ارتبطت صعوبات الفداء أساسا بطبيعة العلاقات الثنائية الجزائرية - الإسبانية التي غلب عليها طابع العداء منذ مطلع العصر الحديث، وانعكست بجلاء في الشروط المملاة على الطرف الإسباني والتي هي ثمرة من ثمار تلك العلاقات[3] ويمكن القول بأنه غلب على العلاقات الثنائية بين الطرفين الجزائري والإسباني طابع من التوتر والعداء شبه الدائم امتد من القرن السادس

---

(1) Tubert Delfo(G), « un Etat présent du royaume d'Alger en 1684 », in, R.H.C.M, N°6-7, 1967, P.24.

(2) Des feuilles (P), « scandinaves et Barbaresques à la fin de l'ancien régime », in, C.T, N°15,

1956, P.330 يرجى العودة إلى جدول الغنائم مابين 1793- 1815. في:

- حنيفي هلايلي، المرجع السابق: ص ص 91-95.

(3) أنظر الدراسة القيمة للأستاذ بلبراوت بن عتو حول: "معاهدة العلم بين الجزائر وإسبانيا سنة 1791م" في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة سيدي بلعباس، أبريل 2004م، ص ص 183-192.

عشر إلى 1830. كانت أطماع الأسبان في مد نفوذهم على الشاطئ الجزائري لخطورة ضمن مشروعهم التوسعي الاستعماري، ورغبتهم في إحكام الطوق على عمليات الجهاد لنصرة الموريسكيين، ومحاولتهم عرقلة نشاط القرصنة المضادة للمصالح الإسبانية. وقد ترجم في شكل هجمات عسكرية ومترددة على مدينة الجزائر، ضمن أرمادا **شارل الخامس** Charles-Quint سنة 1541، إلى حملة **الكونت أوريلي** O'Reilly سنة 1775، إلى هـ dom Angelo Barcelo سنتي 1783 و1784، واستمر الحال على ما هو عليه حتى سنة انسحاب الأسبان من وهران سنة 1792.

لم يكن الإعداد لرحلة الفداء في البر الجزائري أمرا هينا في ظل حالة التوتر الغالبة على العلاقات الجزائرية الإسبانية. كانت الخطوات الأولى للفداء تتم بعد إذن الملك الإسباني للمجموعة الدينية المتخصصة بالإعداد للرحلة، أول ما يبدأ به رجال الدين، جمع الأموال اللازمة للعملية برمتها، فبالإضافة إلى أموال أولياء الأسرى، يتم الاعتماد على الصدقات والهبات، وتخضع عملية جمع الأموال لرقابة صارمة من المجلس الاستشاري الملكي.

لقد كان الواجب الأساسي للقناصل الأوروبية هو الافتداء المباشر للأسرى أو التدخل لدى إدارة الداي، ويتم اعتماد وسطاء أوروبيين من الدبلوماسيين، غالبا ما يكونون من الفرنسيين أو من رجال الدين الإسبان المسموح لهم بالقيام بأعباء المستشفى التابع لبلادهم بمدينة الجزائر، وهو المؤسسة الوحيدة ذات الطابع الاجتماعي المهتمة بشؤون الأسرى الإسبان. وقد كان القنصل الفرنسي بالجزائر هو الحامي لهؤلاء القساوسة المختصين في

عمليات الفداء[1].وقد كانت ثلاث مجموعات مسيحية متخصصة في عمليات الافتداء وهي: جماعة الثالوث المقدس (Les Trinitaires)[2]، التي كانت تشرف على أهم عمليات الفداء بالجزائر، ففي سنة 1789، كان لها حوالي مائتين وخمسين (250) فرعا منتشرة في البرتغال وإسبانيا وإيطاليا، ومجموعة المرسدير (Mercedairs).وجماعة آباء الرحمة (الفرنسيسكان)[3].

إن كتاب غزوات يقدم لنا بعض التقديرات الخاصة بالأسرى المسيحيين الأسبان بعد الكارثة البحرية التي تعرض لها الأسطول الإسباني سنة 1519 بقيادة مونكادا . Hugo de Moncada والمقدر بـ 3.036 أسير[4].

بالإضافة إلى الاستيلاء على سفن إسبانية أخرى حاولت إنقاذ الحامية العسكرية بالبينيون التي حررها خير الدين سنة 1529، فأصبح عدد الأسرى الأسبان بمدينة الجزائر يقدر بـ 2.700 أسير[5].

3. شروط الافتداء:

إلى جانب الصعوبات الإجرائية لإعداد رحلة الفداء، لابد من الحصول على وثيقة "الجواز" الرسمية والتي بدونها قد يتعذر الوصول إلى البر الجزائري، وهناك شروط منصوص عليها في نفس الوثيقة الجواز.تتكون هذه الوثيقة من سبع صفحات من الحجم العادي، وهي مترجمة من الوثيقة الأصلية باللغة

(1) جون (ب) وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830م (ترجمة وتعليق: د.أبو القاسم سعد الله)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م، ص 217.

(2) جماعة التنظيم التثلثي تأسست عام 1148م، وتنظيم الرحمة تأسس عام 1232م: الأول تنظيما فرنسيا. والثاني إيطاليا.

(3) جون.وولف، المرجع السابق، ص ص 215-216.

(4) غزوات عروج و خير الدين،(تعليق: نور الدين عبد القادر)، الجزائر : المطبعة الثعالبية. 1934، ص 100.

(5) Sander ,Rang et Ferdinand, Denis, Fondation de la régence d'Alger,histoire des Barberousse; Paris, 1837, T I,p.228.

التركية إلى اللغة الفرنسية.هذه الوثيقة عبارة عن نسخة للجواز (Passeport) وهو الترخيص الرسمي الذي منحه داي الجزائر محمد باشا (1748-1754) للبعثة الدينية الإسبانية المنتسب لمجموعة الثالوث المقدس والراغبة في القيام بعملية فداء عدد من الأسرى الإسبان المحتجزين بالجزائر بتاريخ 29 محرم 1162هـ الموافق لـ 19 يناير 1749م[1].وجاء مضمون الوثيقة ليحدد شروط الفداء حيث نص على ما يلي[2]:

أ- تقدر العملة التي استقدمها الآباء: القطع من فئة أربعة بستول (Pistole) عملية ذهبية إسبانية.

ب- تدفع عند الدخول رسوم جمركية بقيمة ثلاثة بالمائة عن الأموال التي ستستعمل في الفداء.

ج- يدفع عن الأسرى الذين تم فداؤهم أربعون قرشا مكسيكيا (Piastre) لكل رأس كرسوم عند المغادرة، وسبعة عشر قرشا عند إزالة القيود.

د- تؤدي السفينة التي تحمل الآباء والأسرى أربعين قرشا مقابل الرسو.

هـ- يحدد ثمن عبيد البايليك الذين سيخضعون للفداء كالتالي: يدفع عن الذين يخدمون بالسفينة ألف قرش مكسيكي، وعمن هم بمطبخنا خمسمائة قرش، وعن الحرفيين والنجارين والحدادين أربع مائه وخمسون قرشا، وعمن يعملون بالقوافل والبساتين ثلاثة مائة، وعمن ليست لهم أية مهنة مائتان وأربعون قرشا.

و- يدفع الآباء القائمون بالغداء رسوما نقدية بمجرد تسديد المبالغ المالية لموظفي مملكتنا كالتالي:

---

(1) توجد هذه الوثيقة ضمن مجموعة (ل) serie (L) رقم 1381 بأرشيف الغرفة التجارية لمدينة مرسيليا بفرنسا.

الركنجي:	30 قــرشــا
ترجمان القصر:	30 قــرشــا
المحاسب الأول:	20 قــرشــا
المحاسب الثاني:	12 قــرشــا
ترجمان الفداء:	30 قــرشــا
شاويش الإنكشارية:	35 قــرشــا
حراس دار الفداء:	30 قــرشــا
الباشا شاويش العرب:	18 قــرشــا
السكجي:	02 قــرشــا
قراء دار الإفتداء:	50 قــرشــا
أمين الصيادين:	15 قــرشــا
طائفة الصيادين:	18 قــرشــا
حراس بوزريعة:	06 قــرشــا
البراح:	06 قــرشــا
المزوار:	15 قــرشــا
بلوكباشي البحرية:	05 قــرشــا
القافلة:	06 قــرشــا
ترجمان الكاهية:	04 قــرشــا
شاويش شيخ البلد:	02 قــرشــا
حراس الميناء: قرش كل يوم من أيام الافتداء.	

ما يمكن ملاحظته من خلال الشروط الواردة في نص الجواز عديدة وتتناول جوانب تقنية مهمة مرتبطة بعملية الفداء، لكن عيبها أنها تخدم بالدرجة الأولى الطبقة الحاكمة دون غيرها من فئات المجتمع المرتبطة أنشطتها

بتجارة العبيد.وبالإضافة إلى مسألة الرسوم الواردة في الوثيقة، فإن كفة الاستفادة من عملية الفداء ترجح لصالح الداي وحاشيته، وهو قيمة فداء الأسير. كما يمكن الإشارة إلى نقطة هامة، هي تحديد نوع العملة التي بواسطتها تتم العملية وكذا تحديد صرفها بما يخدم مصلحة خزينة البايليك.

يكشف مضمون هذه الوثيقة عن جانب مهم من التاريخ المشترك للجزائر وإسبانيا، في ظل حالة القطيعة السياسية، إنه مشكل القرصنة كأحد مظاهر العداء المستحكم بين الجانبين ومخلفاته، كما يكشف عن الكيفية التي كان يتم بها التعامل مع قضايا الأسرى والوسائل لحل المشكل من جانب الطرفين، في حين يتم الاكتفاء بالتذكير بالاستعداد لمبادلة الأسرى المسلمين العاملين في أشق الأعمال، على متن السفن الإسبانية، دون ذكر لبذل الأموال وعمليات الفداء كما هو الحال بالنسبة للأسرى الأسبان.

إن كتاب غزوات يقدم لنا بعض التقديرات الخاصة بالأسرى المسيحيين الأسبان بعد الكارثة البحرية التي تعرض لها الأسطول الإسباني سنة 1519 بقيادة مونكادا . Hugo de Moncada والمقدر بـ 3.036 أسير(1)

بالإضافة إلى الاستيلاء على سفن إسبانية أخرى حاولت إنقاذ الحامية العسكرية بالبينيون التي حررها خير الدين سنة 1529، فأصبح عدد الأسرى الأسبان بمدينة الجزائر يقدر بـــ 2.700 أسير(2).

---

(1) غزوات عروج و خير الدين،(تعليق: نور الدين عبد القادر، الجزائر: المطبعة الثعالبية، 1934، ص 100.

(2) Sander ,Rang et Ferdinand, Denis, Fondation de la régence d'Alger,histoire des Barberousse ; Paris, 1837, T I,p.228.

الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر

خلال العهد العثماني *

يدل مصطلح الشرطة في العالم الإسلامي على المحافظة على الأمن العام داخل المدن.وهناك عنصرين هامين كان لهما دور فعّال في تطور مهام الشرطة، الأول يتمثل في ضرورة إيجاد تنظيم أمني يتمثل في الشرطة، والثاني اتساع الرقعة الجغرافية وبعدها عن مركز الخلافة والحكم مما يجعل مهمة الشرطة سهلة بالنسبة لجهاز القضاء.

كانت مهمة القضاء في الإسلام هي مراعاة المصلحة العامة، وكانت العقوبات تصدر عن القضاة الذين يلتزمون بتطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية وهو ما اصطلح عليه تسمية السياسة الشرعية أو المدنية، فالسياسة العقلية في نظر ابن خلدون "تكون على وجهين أحدهما يراعي فيه المصالح على العموم ومصالح السلطان في استقامة ملكه....."(1)

في ظل الأمن والأمان تعلو العبادة، ويصير النوم سباتا، والطعام هنيئا، والشراب مريئا، الأمن والأمان، هما عماد كلّ جهد تنموي، وهدف مرتقب لكلّ المجتمعات على اختلاف مشاربها، وهو مطلب لكلّ الشعوب على مرّ الأزمنة، ولا غزو فيها، لأنّه في قتل ومعاقبة المجرم والمفسد على حد سواء، حياة

---

* مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول : "الأمن في التاريخ الإسلامي، أيام 23-24 أبريل 2007، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

(1) ينظر رسالة طاهر بن الحسن لابنه عبد الله حينما ولّاه المأمون العباسي إقليم الرقة: ابن خلدون، المقدمة. ط1، بيروت: دار القلم، 1989، ص 303.

هنيئة لأمّة بأكملها: ﴿**ولكم في القصاص حياة، يأولي الألباب لعلّكم تتقون**﴾[1].

ومن أجل استتباب الأمن في المجتمعات جاءت الشريعة الغراء بالعقوبات الصارمة، وحفظت للأمة في قضاياها ما يتعلق بالحق العام والحق الخاص.

وبخصوص الأمن في التاريخ الإسلامي، فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم: "من أصبح آمنا في سربه، معافى في بدنه، عنده قرت يومه، فكأنّما حيزت له الدنيا بحذافيرها".

تحاول هذه الورقة دراسة مسألة هامّة في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وهذا من خلال تسليط الضوء على: الشرطة والأمن في مدينة الجزائر في الفترة العثمانية.

وإنّه لمن الأهمية بمكان أن نشير أنّ هذه التنظيمات لم تسجل معطياتها في سجلات خاصة، وهو ما يفسر غياب الوثائق بخصوص موضوع الشرطة؛ بالرغم من تسجيلات القاضيين، المالكي والحنفي لبعض المسائل المتعلقة بالجنايات والعقوبات، إلاّ أنّها لا تفي بالغرض

وعليه فإنّ معظم القضايا المتعلقة بمسائل الأمن والشرطة يمكن استقراءها من كتابات القناصل، والرحالة والأسرى الذين مكثوا في الجزائر خلال الفترة العثمانية، بالإضافة إلى تقارير الجواسيس والمغامرين الفرنسيين الذين حاولوا فهم طبيعة الحكم العثماني في الجزائر.

---

(1) سورة البقرة، الآية: 179.

إنّ معظم المصادر الأوروبية حول أدبيات الأمن والشرطة والسجون شحيحة لا تجيب على التساؤلات التي يتوخاها الباحث في التاريخ، ومع هذا كان لزاما علينا البحث في مثل هذه القضايا الشائكة والفوضى في أعمال الأبحاث والدراسات المهتمة بالموضوع.

أولا: مؤسسات نظام الأمن.

1- جهاز القضاء:

أضحى القاضي يلعب دورا هاما في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، ويبدو جليا من وثائق المحاكم الشرعية أنّ دائرة مهامه اتسعت بشكل ملحوظ فهو قاضي الأحوال الشخصية والمشرف على الأوقاف وعلى البيع والشراء، فبالمحكمة يتم تسجيل عقود البيع والشراء، والقروض ويتم إضفاء الشرعية على تلك المعاملات[1].

وإذا كانت وظيفة القاضي دينية في الأساس فإنّ صلاحياته امتدت إلى مختلف مجالات الحياة، فهو لا يعاقب المخلّين بالقانون فحسب بل يفصل في الخلافات، وينظر في الاحتجاجات، ويراعي شؤون القاصرين ويسهر بنفسه على النساء والأرامل واليتامى وذوي الحقوق.ويعتبر القاضي من الموظفين السامين في الدولة، فالقرارات الصادرة عن السلطة المركزية والباب العالي، والمتعلقة بالحياة الاقتصادية كانت توجه إلى جهاز القضاء[2].

---

(1) عائشة غطاس، "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني"، مجلة إنسانيات، وهران، عدد 3، 1997، ص ص 71-79.

(2) MANTRAN (R), «Règlements fiscaux ottomans, la province de Bassara», in, J.E.S.M.O., TX, 1967, PP. 216- 217

تميز القضاء في الجزائر بالازدواجية[1]، إذ منذ ارتباط الجزائر بالخلافة العثمانية عام 1520، أضحى المذهب الحنفي المذهب الرسمي باعتباره مذهب الطبقة الحاكمة. وتكشف لنا وثائق المحكمة الشرعية على أنّ نسبة هامة من سكان مجتمع مدينة الجزائر، كانت على المذهب الحنفي لما تيمز به من مرونة ولا سيما في قضايا الوقف[2]، ويكن لقضاء الأحناف والمالكية سلطة قضائية على جميع أفراد المجتمع، فالمؤسسة العسكرية كانت لها محكمتها الخاصة.

ومما يثير للانتباه أنّ الدراسة التي خصصها كونزاليس (Gonzalez)، لمشاهير مدينة الجزائر ضمنها تراجم لعدد من الأولياء الصالحين، وقائمة بأسماء حكام الجزائر خلال العهد العثماني وقائمة بأسماء المفاتي الأحناف والمالكية في حين سكت عن القضاة[3].

ولا بدّ من أن نشير أنّ وثائق المحاكم الشرعية عبارة عن لفافات، فالقضاة لم يعمدوا إلى تسجيل القضايا في سجلات أو دفاتر، مما جعلها تتعرض لإهمال وإتلاف كبيرين من طرف السلطات الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية[4].

2- المجلس العلمي:

ظلت مؤسسة المجلس العلمي بمدينة الجزائر مجهولة رغم الدور البالغ الذي قامت به في المدينة[5]. تشير إحدى الوثائق أنّ الجلسات الأولى للمجلس كانت تعقد بضريح الولي الصالح سيدي عبد الرحمن، ثم انتقل مقره إلى دار

---

(1) المذهب الحنفي والمذهب المالكي.

(2) أنظر: مئات عقود التحبيس، في سلسلة المحاكم الشرعية المحفوظة بالأرشيف الجزائري.

(3) GONZALEZ (J.de), Essai chronologique sur les musulmans célèbres de la ville d'Alger, Alger, 1886.

(4) ينظر الدراسة القيمة للأستاذة: عائشة: غطاس: " دور القضاة الأحناف بمدينة الجزائر، 1560-1850"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، تونس، العددان 17-18، 1998، ص ص 371-377.

(5) سكتت المصادر المحلية عن ذكر المجلس العلمي منها: المرآة حمدان خوجة، ومذكرات الشريفة الزهار، والمصدر الأوروبي الوحيد الذي ذكر ذلك هو فانتودي بارادي فأشار إلى دوره وسماه "المجلس الشريف". أنظر: Venture de Paradis, Tunis et Alger au XVIII^e siècle, Sindhbad, Paris, 1983, p.25.

الإمارة سنة 1036 هـ/ 1636[1].وفي الثمانينات من القرن السابع عشر انتقل مقره إلى الجامع الأعظم سنة 1099 هـ/ 1670م، وظلّ هذا الحال إلى غاية الاحتلال الفرنسي[2].

يخبرنا **فانتوردو بارادي** أنّ جلسات المجلس كانت تعقد يوم الخميس وهي أسبوعية[3]، ويضمّ المجلس على التوالي ممثلي الهيئة الدينية بشقيها الحنفي والمالكي، فهناك القاضي الحنفي والقاضي المالكي، كما يحضره أحد رجال الجيش الإنكشاري برتبة باش آيا باشي.

إن المجلس العلمي بمثابة محكمة عليا أو ديوان المظالم، إذ يسند إليه الفصل في الخلافات والنزاعات العالقة التي يعجز القاضي عن الفصل فيها. ويظهر من خلال القضايا المعروضة عليه أنه هيئة دينية مدنية وعسكرية في آن واحد.

ويشير الدكتور **سعيدوني**، بأنّ المجلس العلمي هو بمثابة "الهيئة التشريعية لمؤسسة الأوقاف"[4]. وهذا من خلال المحافظة على الوقوف من الضياع والإلغام والتغريم. وقد أشاد الفرنسيون منذ السنوات الأولى لاحتلال الجزائر بأهمية هذه الهيئة ومقدرة العلماء بالجزائريين وكفاءتهم، مما جعل البعض يقصدهم من تونس ومن المغرب للنظر في قضاياهم.

3- الشرطة:

أشاد القنصل الأمريكي، شارل سنة1824 بفعالية نظام الشرطة الذي جعل المدينة تعيش في أمان واطمئنان حيث تحدث عن مدير أو رئيس الشرطة الذي تمتد صلاحياته إلى مراقبة الحمامات وأماكن الدعارة وكتب ما نصه: "لا

(1) سجلات المحاكم الشرعية، ع 119-120.

(2) نفسه.

(3) Venture de paradis, op.cit. p.25

(4) ناصر الدين، سعيدوني: "موظفوا مؤسسة الأوقاف بالجزائر أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 57-58، تونس 1990، ص1174.

توجد مدينة أخرى في العالم لم يبدي فيها البوليس نشاطا أكبر مما تبدّيه الشرطة الجزائرية التي لا تكاد تفلت عنها رقابة جريمة، كما أنه لا يوجد بلد يمتع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر"[1].

أمّا القنصل الفرنسي فالير (Vallière) الذي زار مدينة الجزائر سنة 1781، وفي ظل نظام ميزته ثنائية المدني – العسكري وطبعته الصرامة عرف الوضع العام في مدينة الجزائر الهدوء وعاش المواطن راحة واطمئنانا ولم تشهد المدينة اضطرابات أو قلاقل: "....ولا وجود للصوص إلّا نادرا، والجرائم والاغتيالات تكاد تكون منعدمة ولا يمكن أن تفلت أية جريمة، وتنير المدينة مصابيح خافتة قليلة، وتغلق الشوارع تقريبا بباب وهو الشيء الذي وفر الأمن والراحة للمواطن في منزله" ولا يمكن للمواطنين الاتصال ببعضهم البعض من خلال الأحياء السكنية وفرق الحراسة الوحيدة التي يسمح لها بفتح الأبواب ليلا.وهي خير دليل على التنظيم المحكم للأمن من المجرمين واللّصوص[2].

وتحدث عن مدير الشرطة الذي تمتد صلاحياته إلى مراقبة الحمامات وأماكن الدعارة.

ولعله الكاهية الذي كان بمثابة المحافظ العام للشرطة وكان خاضعا لأوامر الداي مباشرة.

---

(1) وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (ترجمة إسماعيل العربي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص ص 77-78.

(2) Vallière (c.ph), «Mémoire sur Alger en 1781» Publié par Lucien chaillon, Toulon, imp. Nouvelle, 1974, pp.14-15

أما الخزناجي فهو يشرف على الرقابة العامة للشرطة النهارية بينما يقوم المزوار بدور الشرطة الليلية ويساعده قائد زواوة وكان قائد الفرقة من العنصر التركي وتعود أصول التنظيم إلى العهد الأول لتأسيس الدولة العثمانية حيث أوجد منصب "السوباشي" أو قائد الشرطة، إذ أولى السلطة محمد الفاتح عناية خاصة لتنظيم الحراسة الليلية، وعرف الموظف الذي أنيطت به المهمة بعساس باشي[1].

وكان التنظيم نفسه ساريا في مدينة الجزائر إذ تؤكد بعض وثائق المحاكم "المعظم السيد حسين الانكشاري سباشي في التاريخ ابن بابا إبراهيم.."[2]

كما يوجد موظف آخر هو "قول آغا" أو "آغا القل" وهو مدير الشرطة الذي كان يشرف على نحو أربعين شخصا مكلفين بالشرطة الداخلية للمدينة أثناء الليل ويخضع للخزناجي مباشرة، وبمدينة قسنطينة وجد قائد القصبة الذي كان يقوم مقام المزوار بمدينة الجزائر ويعاضده موظف يدعى خليفة الليل[3].

4- المزوار:

يرجع الحديث عن المزوار إلى العهد الموحدي وتحديدا إلى عهد عبد المؤمن بن علي الذي أحدث تنظيما يقضي على رأس كلّ قبيلة شخصين عرف كلّ منهما بالمزوار، وتمتد صلاحيات الأول على العناصر الموحدية، أمّا الثاني فيشرف على

---

(1) BEHRNAUER (W), « Mémoire sur les institutions de police chez lez arabes, les pesans et les Turcs », in, Journal Asiatique, T17, Août-Sept 1860, p.115

(2) س.م.ش.ع. 39 و14.

(3) VAYSSETTES (F), « Histoire de Constantine sous la domination Turque de 1516 à 1837, Constantine, 1869, P.225.

العناصر الدخيلة، وهو نظام سرى على جلّ القبائل ما عدا القبيلة الأم "هرغة" التي كان على رأسها مزوار واحد[1].

وكان المزوار في العهد الموحدي يقوم بدور المحتسب، إذ كانت مهماته وثيقة الصلة بالحسبة وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والسهر على الجانب الأخلاقي، وعقب انهيار دولة الموحدين، ظل المنصب قائما حيث ورثه الحفصيون والمرينيون، والزيانيون، غير أنّ الوظيفة تغيرت وتحول المزوار إلى حاجب لكنّه ظل يقوم بدور المنفذ للأوامر والقرارات الصادرة عن الأمير[2].

وقد أبقى العثمانيون على المنصب، واستنادا إلى ما ذكره الأسير الإسباني "هايدو" فقد كانت هذه الوظيفة في الثمانينات من القرن السادس عشر عظيمة الشأن، إذ أنّ تسيير المدينة وإدارتها خضع لسلطتي المحتسب والمزوار[3].

لا توحي سجلات المحاكم الشرعية بأي دور بارز للمزوار، وحتى دفتر التشريفات يخبرنا بأنّها تقلصت وأصبحت مقصورة على الحراسة الليلية، وغدا المزوار يعرف بقائد الليل، ويدعى مساعده الأول بـ "باش ساقجي"[4]. ويعاضده قائد زواوة، كما أضحى المزوار القائد الأعلى للشرطة الليلية. ويطلع على ما يجري بالمدينة نهارا بواسطة مساعديه وفي كلّ صباح يقدم تقريرا للداي.

---

(1) DHINA, (A), « Les états de l'occident musulman aux XIII.CI, XIV et XV siècles, in, institutions gouvernementales et administratives, Alger, ENAL, 1984, p.148.

(2)Ibid, p.19

(3) Haedo (F. de Diego), «Topographie et histoire général d'Alger», Trad. (Monncreau et A. Berbrugger), in, R.A (N°14), 1871, p.469.

(4)Tachrifat, op.cit., p.22.

وكان له سجن خاص يقع بسوق المقفنولجية يزج فيه من يقترف أخطاء كالخروج إلى شوارع المدينة بعد صلاة العشاء دون استعمال الإنارة.

ومع نهاية القرن الثامن عشر قل شأن وظيفة المزوار وغدت غير مستحبة لما أنيطت به من مراقبة نساء الدعارة.وتكاد المصادر الغربية تركز على أنّ هذه الوظيفة لم توكل سوى للعناصر المحلية.

وكان المزوار يقوم بمهام شرطة الأخلاق والمخالفات الاجتماعية بمساعدة أعوانه من الحرس وعلى رأسهم السركاجي وقائد الفحص ويمكن أن نجمل مهامه فيما يلي:

-مراقبة أهل الدعارة، وقد روى النقيب روزي (Rozet) أن عددهنّ عشية الاحتلال كان يقدر بحوالي ثلاثة آلاف امرأة[1]، وكان للمزوار الحق في حجز كلّ امرأة منحرفة تمارس البغاء بدون رخصة فتعتبر عنده كرهينة، كما كان للمزوار الحق في تطبيق العقوبات الجسدية على المخالفين والعصاة وتنفيذ عقوبة الإعدام إذا تلقى الأمر من الداي، ويسهر على أمن شوارع المدينة وحراسة الزنزانات والسجون[2].

5- شيخ البلد:

يعتبر موظفا مدنيا يشرف على النقابات المهنية والطوائف السكنية، فهو يتصل بأمين المهن ورؤساء الطوائف ليتعرف على مشاكلهم ويلبي حاجاتهم عند الضرورة، كما يتسلم من الأمناء الضرائب والرسوم ليودعها في الخزينة العامة

(1) ROZET (M), «Voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique du Nord», T1, p.130.

(2) نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم العصور إلى انتهاء العهد التركي، قسنطينة: كلية الآداب ال الجزائرية، مطبعة البحث، 1965، ص 76.

كلّ شهرين بالإضافة إلى الأموال الذي يأخذها عن النساء المنحرفات واللاتي يحتجزن عند المخالفة في سجن خاص يقوم هو شخصيا بمراقبته[1] وبذلك يصبح شيخ البلد بمهامه الاجتماعية وسلطته الأدبية أداة وصل بين النقابات الحرفية والطوائف العرقية من جهة وبين سلطات الإيالة من جهة أخرى[2].

تتمثل ثنائية التسيير لدى سلطة شيخ البلد في المجالين الإداري والاقتصادي ويعين من طرف الداي من العنصر المحلي.وهو ما أشار إليه كتاب ابن عبدون:" يجب أن يكون صاحب المدينة إلاّ رجلا عفيفا، فقيها، شيخا، لأنّه في موضع حساس ومغري...الرشوة وأخذ الأموال[3].ومن مهامه الفصل في قضايا الحرفيين وفي حل النزاعات القائمة بينهم. وقد تولى هذا المنصب أسر أندلسية كثيرة وعلى رأسها أسرة بوضربة منذ 1756 إلى غاية الاحتلال الفرنسي.

سادسا : مراقبة فحص مدينة الجزائر[4].

يشرف على أمن فحص الجزائر، رجل يسمى "قائد الفحص" أو محافظ الفحص.ومما يلاحظ أن الكاتب الفرنسي (C. Bontems)، لم يشر في كتابه المفصل عن المؤسسات الجزائرية خلال العهد العثماني إلى هذا المنصب الذي

---

(1) Tachrifat, p.23

(2) ناصر الدين، سعيدوني، ورقات جزائرية، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000، ص 238.

(3) ابن عبدون، ثلا ث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، (تحقيق: ليفي بروفنسال)، القاهرة، 1955.

(4) يتكون فحص مدينة الجزائر من المنطقة الشرقية لإقليم الساحل. ويمتد إلى ما يزيد عن اثني عشر كيلومتر عن أسوار مدينة الجزائر، وتحدّه أوطان بني خليل والخشنة وبني سنوس، وينقسم فحص الجزائر إلى ثلاث جهات، تعرف عادّة بفحص باب الجديد وفحص باب عزون وفحص باب الوادي.

أنظر: ناصر الدين، سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي 2001، ص 255.

ظل مجهولا في كتابات الرحالة الأوروبيين[1]. ولكن دوفولكس (Devoulx). يعرفه في دفتر التشريفات بأنّه رجل يسهر على شؤون أقاليم الفحص[2]، في حين يذكر سعيدوني، بأنّه كان يسهر على أمن فحص الجزائر وينفذ التعليمات الصادرة عن الهيئات العليا ويعتبر قائد الفحص بمثابة رئيس الشرطة بضواحي المدن الرئيسية[3] والمكلّف بتنظيم الأعياد والمواسم وتنفيذ أحكام الشنق عندما يتلق الأوامر بذلك من آغا العرب[4].

تشير بعض الوثائق أنّ المهام العمرانية التي أوكلت لقائد الفحص كانت تصدر من السلطات العسكرية، وهو ما يؤكده أندري ريمون (A.Raymond) إذ ينص "أنّ الدور الذي كان يلعبه قائد الفحص كان بمثابة الشرطة وهو يوازي مهام شيخ البلد في ضواحي مدينة الجزائر[5].

ونستشف من إحدى وثائق المحاكم الشرعية بأنّ من مهام قائد الفحص، كانت تتمثل في مراقبة المرافق العامّة والعيون التي كانت خارج الفحوص. وتوضح إحدى الوثائق بأنّ الداي حسن باشا (1791-1798) كان له أملاك عديدة حبس ثلاثة عيون وهي منبع وادي الخالي القريبة من مقهى عربي قرب بئر مراد رايس، وبئر خادم وعين تقصرين: "كان مدخول هذا الوقف يقدر بـ

(1) Bontems (C), « Manuel des institutions Algériennes de la domination Turque à l'indépendance, cutas, Paris, 1976, T1, pp. 29-61

(2) Tachrifat, p.22.

(3) Naceredine. SAIDOUNI, l'Algéroise rural à la fin de l'époque Ottomane (1791-1830), ed. DAR AL-GHARB AL-ISLAM, BEYROUTH, 2001, p 204.

(4) آغا العرب كان بمثابة وزير مطلق الصلاحية، لكوّنه قائد فرق الانكشارية وفرسان المخزن المعسكرين خارج مدينة الجزائر، أنظر:

Dubois Tainville, mémoire sur Alger (1809), Pub, par G. Esquer, Paris, 1927. p.128.

(5) M. Raymond (A), « Grandes villes arabes à l'époque ottomane, Sindbad, Paris, 1985, p.124.

32 دينارا، نستخدم في خدمة العيون والأسبلة والقنوات وصيانتها. أمّا المتبقي من المبلغ، وهو 24 دينار.تقسم الحصة ما بين شيخ البلد الذي يأخذ حصة 20 دينار، وقائد الفحص 4 دينارات، الذي يراقب ويشرف على أمن العيون والأسبلة... بتاريخ 1212 هـ/ 1801م[1].

إنّ قراءة متأنية لفحوى نص الوثيقة يبين لنا مدى استقلالية الموظفين، ولكن الأهمية في ذلك تتمثل في التنسيق في مجال الأمن والمراقبة المناطة بها بخصوص هذه الأملاك الموقوفة.إذ أنّ مهمة الأول تنحصر في المراقبة داخل المدينة، والثاني القضاء الخارجي للمدينة.

ثانيا: الأمن والشر ـة في مدينة الجزائر العثمانية.

بطبيعة الحال كانت المحافظة على الأمن من الاهتمامات الرئيسية للسلطات العثمانية.وكان أمن المدن هو الهدف الأساسي للعديد من الموظفين والمؤسسات والطوائف.ففي مدينة الجزائر كما في باقي مدن العالم الإسلامي، كان الحكم يتولى بذاته في بعض الأحيان مهام الشرطة، وكانت نوادر تدخلاته الأمنية مثيرة وجذابة، مثل قصة الداي إبراهيم (1710)[2] الذي كان في جولة في الميناء عام 1710م واكتشف مصادفة شخصا يحمل كيسا فوق ظهره وهو يمشي متخفيا. وعند مشيه لاحظه الداي يخرج شيئا من الكيس ويأكله، فطلب الداي من الحراس بتفتيش الرجل المشبوه فوجدوا عنده كيسا من البرقوق والخوخ، وحينها سأله الداي من أين لك هذا؟

(1) سجلات المحاكم الشرعية، علبة 56. وثيقة 47. الأرشيف الوطني الجزائري.
(2) حكم الداي إبراهيم ستة أشهر وجاء بعد الداي مصطفى بكداش خوية (1707-1710)، ثم اغتيل من طرف الانكشارية بسبب الرواتب. ينظر:
Mouloud, Gaïd, l'Algérie sous les Turcs, 2ème ed, Mimouni, Alger, 1991, p.154.

فأجاب اللّص بأنّه اشتراه من أحد المراكب الراسية في ميناء الجزائر، وبعد عملية التحرّي، اكتشف سرقة أحد المراكب الشراعية القادمة من مقاطعة لابرونانس الفرنسية، فأمر الداي بمعاقبة المجرم، وإعدامه جراء ما فعل[1].

إنّ جولات الداي للتفقد والمحافظة على أمن المدينة لدليل واضح على أنّ الحاكم الجديد يريد أن يبين للرعية أنّه يقظ ويسهر على أمن المواطنين وراحة بالهمّ.

إنّ مهام الشرطة في مدينة الجزائر كانت بين أعوان متخصصين في المحافظة على أمن المدينة والسهر على سلامة المواطنين ليلا ونهارا وكان من بين هؤلاء الأعوان:

1-المزوار[2]:

كانت مهمته مراقبة النساء الومسات اللواتي يسجلن عنده في سجل خاص، وكانت فرقة الشرطة الليلية تراقب الدعارة ليلا وتقبض على النساء المشبوهات[3].

كان أعضاء الانكشارية أحرار في تصرفاتهم داخل المدينة لذلك أوكلت فرقة انكشارية تتكون من خمسة عشرة فردا يترأسهم آغا القل (كولوكو باشي). وكانت مهمتها مراقبة الانكشارية والعرب واليهود الذين يخرجون بدون إنارة **أو يقيمون الحفلات ليلا بدون رخصة من السلطات.**

---

(1) Laugier de Tassy, Histoire du Royaume d'Alger, un diplômate français à Alger en 1724, Paris, 1992, pp.123-124.

(2) المزوار: كلمة بربرية، معناها الأول والرئيس.
أنظر:
Dozy (R), Supplément aux dictionnaires, 3[ed], Ley de, Paris, 1967, Vol I, P. 613.

(3) V. de paradis, op.cit. p.128.

تشير بعض المصادر الأوروبية أنّ الشرطة الليلية في مدينة الجزائر كانت مقسمة على النحو التالي:

- المزوار الذي كان يراقب أهل الدعارة والحمامات المشبوهة.
- آغا القل مهمته الإشراف على الشرطة العامّة للمدينة ليلا(1).

في حين تشير بعض المصادر بدء من هايدو في منتصف القرن السادس عشر، حتى روزي Rozet الذي وصف مدينة الجزائر في السنوات الأخيرة للاحتلال الفرنسي حيث أكدّت مصادرهم إلى الدور الهام للمزوار في الشرطة العامّة لمدينة الجزائر(2).

من المحتمل أنّه في أواخر العهد العثماني ازدادت نشاطات فرقة آغا القل في الشرطة الليلية، مع العلم أنّ مهام المزوار حددت بمراقبة النساء والدعارة، والحمامات.

ويتضح جليا من خلال المصادر أنّه قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت هناك فرقتين في المدينة تعملان بالتوازي ليلا، فرقة آغا القل وفرقة المزوار، وكانت مهمتها ملاحقة المجرمين والمشبوهين، فننحصر مهمة المزوار في القبض على المومسات والأهالي، وآغا القل على الأتراك.

كان هناك دور خاص بالحراسة الليلية للعنصر البسكري والمتمثل في حراسة الأسواق وأبواب المدينة ومراقبة الشوارع، وكانت أوامرهم تتمثل في إيقاف كلّ شخص مشبوه ما عدا فرق الحراسة الليلية.

---

(1) Ibid, p.159.

(2) Haedo, op.cit. (1871), pp. 468-469.

- Laugier de Tassy, op.cit., pp. 243-244.

- J.A. Personnel et L.R. Des fontaines, voyages dans les régences de Tunis et d'Alger (Puppar M.Dureau de la Malle), Paris, 1838, Vol 1, p.431).

كان عدد الحراس البساكرة يقدر بـ 150 رجلا يترأسهم أمين البساكرة[1] في مدينة الجزائر وهو المسؤول أمام الداي.والملاحظ أنّ كلا الفرقتين الليليتين كانتا تنسق مع فرقة البساكرة بخصوص السرقات والجرائم. ويتضح من خلال المصادر أنّ المسؤول هي الأمن نهارا في مدينة الجزائر كان من اختصاصات المزوار وليس آغا القل[2].

1-شيخ البلد:

في الجزائر كان يوجد شيخ البلد الذي كان مكلفا بأعمال الشرفة بالإشراف على الطوائف الحرفية، وتلك المتعلقة بإصلاحات البيوت ونظافة وصيانة المباني، وهي صلاحيات حضرية هامّة يؤكدها وجود مكاتب شيخ البلد في قلب المدينة.

ومن البديهي أنّنا نجد موظفين آخرين يذكران كمفتشين أو رؤساء الشرطة لمدينة الجزائر الأول يدعى شيخ البلد[3] كان دوره مناط بنظافة المدينة ومعالمها. كما كان ينفذ الأحكام ضد المخالفين، والموظف الثاني يسمى رئيس الشرطة للسكان المحليين ويدعى الكاهبة آغا الانكشارية، وكان يلعب دورا هاما في إقرار الأمن وتحقيق العدالة بين السكان[4].

وقد سكتت المصادر عن حجم ونوعية التعاون والتعامل في ميدان الشرطة ما بين المزوار– آغا القل وبين شيخ البلد- الكاهية، إذ تشير الشرطة في مدينة

---

(1) V. de Paradis, op.cit. p.161.

(2) شالر، المصدر السابق، ص 58.

(3) حمدان، خوجة، المرآة (تقديم وتعريب: محمد العربي الزبيري)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 105.

(4) Laugier de Tassy, op.cit., p.235.

الجزائر خلال العهد العثماني أن كلا الرجلين آغا القل أو المزوار كانا يتصرفان بشكل مستقل وانفرادي عن بعضهما البعض، بحيث إذا تم إلقاء القبض على رجل من سكان مدينة الجزائر أو يهودي من طرف فرقة آغا القل يقتل في الشارع رميا بالرصاص[1].

في حين إذ ألقي القبض على رجل ثري في منتصف الليل من طرف آغا القل، وكان الرجل يملك ضيعة ومنزلا قرب البحر، فيسجن ويضرب بـ700 جلدة على حافة القدمين[2]، أما الأثرياء المحليين الذين يتم إلقاء القبض عليهم من طرف المزوار فيبيتون في السجن أو يضربون بـ500جلدة، ويدفعون الرشوة مقابل الحفاظ على أزواجهم من الإعدام[3].

في كل صباح يقدم المزوار تقريرا مفصلا عن أحوال الليل لداي ومعه معلومات مسجلة من طرف أعوانه، في حين يتم إحضار الانكشارية إلى قصر الداي الذين تم اعتقالهم من طرف آغا القل لكي تنفذ فيهم الأحكام[4].

من خلال تصفح بعض المصادر الغربية نلاحظ أن المزوار بفضل سلطانه، كان يجبر المومسات على دفع المزيد من الأموال، وعند إلقاء القبض على النساء المشبوهات، يجبرهم على دخول مؤسسته أو يعاقبهن وهذا بعيدا عن الأحكام القضائية ومهام الشرطة المناط بها[5].

---

(1) V. de Paradis, op.cit., p 161.

(2) شالر، ص 56.

(3) Haedo, P.468.

(4) V. de Paradis, p.161.

(5) Laugier de Tassy. Op.cit. ; p.335.

والغريب في الأمر أن الداي كان له الحق في مقاضاة بعض الأحكام المدينة وخاصة منها الجنائية المقترفة من طرف سكان مدينة الجزائر، كل سكان الجزائر مسلمين ومسيحيين ويهود كان لهم الحق في التماس عدالة الداي وقضائه مباشرة دون واسطة.

في كثير من الأحيان عندما يعجز القاضي عن حل النزاعات أو الصراع الدائر في المجلس العلمي ما بين الأعضاء بخصوص مرافعات القضاة، يضطر الداي إلى عقد مجلس المنازعات والذي يحضره القاضيين، والمفتيين وبعض العلماء وأعيان المدينة مع الأخذ بعين الإعتبار الرأي الأخير للمجلس العلمي(1).

عند غياب الداي، يترك صلاحيات القضاء لبعض الموظفين السامين أمثال الخزناجي في المرتبة الأولى، أما قرار الأمن العام من اختصاص هيئة الإنكشارية الذي يترأس ديوان الجند وعندما دخل الداي حسين (1818-1830) القصبة وغلقت أبوابه عن الأهالي أصبح دور الخزناجي والكاهية مهم في مجال الأحكام القضائية.إن الأدبيات التي تؤرخ للإدارة العثمانية في الجزائر سكتت عن مسألة الجنايات، (القتل والخنق).

وفي الشريعة الإسلامية كان الخيار بين القصاص أو الدية كلّ للمتخاصمين والمعروف أن العقاب في الجزائر العثمانية كان شديدا ومروعا، يتمثل في قطع اليد، والقتل والإعدام والأعمال الشاقة في أراضي البايلك. أما السجن فكان للتهذيب فقط. ويلاحظ أيضا عقاب التشهير للمومسات اللواتي كن تحت رقابة المزوار.

(1) Payssonnel et des fontaines, op.cit, VI, p 412.

كانت المخالفات الليلية تعاقب ما بين 500 و700 جلدة، بينما كان الإنكشارية يعاقبون سرا في منزل الآغا ويشنقون أحيانا(1).

كان أحد الضباط الأتراك هو الذي يلقي القبض على الأتراك من سكان مدينة الجزائر بمساعدة فرقة تعمل ليلا وتضم 15 انكشاريان وتقوم هذه الفرقة أيضا بالقبض على المتجولين ليلا ولا يحملون فوانيس. أما بالنسبة لحراسة الأسواق فقد كان يقوم بها حراس من منطقة بسكرة بلغ عددهم 150 فردا يقيمون بالقرب من أبواب الأحياء التجارية مباشرة ويحتفظون بمفاتيح هذه الأبواب التي يحرسونها ليلا، وتخضع هذه القوة لأوامر "أمين البساكرة".

ولازلنا نجهل كيف كان يتم التنسيق بين هذه المؤسسات المختلفة وطاهية التسلسل الرئاسي بينهما؟.

كما كان رؤساء الطوائف (مهنية وعرقية ودينية) يمارسون دور الشرطة داخل إطار طوائفهم.وكانت السلطة المكلفة باختصاصات الشرطة تمتلك مجموعة كبيرة ومتنوعة من العقوبات، وتتراوح هذه العقوبات بين الحكم بالإعدام الذي لا يصدره سوى الداي وحده، والسجن والجلد بالعصا على أخمص القدمين والغرامة، أو القيام بجولة شائنة في شوارع الجزائر.أما بالنسبة للأتراك فقد كان يتم جلدهم بالعصا أو شنقهم في الكتمان.وكان مسلمو الجزائر يشنقون أو تقطع رؤوسهم في باب عزون، أما اليهود فيحرقون أحياء أمام باب الواد، والنساء النونيات يوضعن في جوال ثم يغرقونهن في الماء، وقد عرفنا هذه المتنوعات المثيرة عن طريق الرحالة الذي نشتبه في مبالغاتهم وكتاباتهم التي لا تكاد تخلو من الحقد الدفين على مجتمع المدينة الجزائر خلال العهد العثماني(2).

---

(1) Galibert (L), l'Algérie ancienne et moderne depuis les premiers établissements des carthaginois jusqu'à la prise de la smala d'Abd El-Kader, Paris, 1844, P.348.
(2) V.de Paradis, P.74.

وكانت هناك عدّة سجون، للمجموعات السكنية بمدينة الجزائر العثمانية، فالأتراك يزج بهم في منزل آغا الانكشارية، والنساء المشبوهات والأسرى يتمركزون في سجن شيخ البلد. أمّا السجن الرئيسي فكان تحت سلطة المزوار(1).

أما الأسرى المسيحيين الذين أرسلوا للعمل في الميناء أو على ظهر السفن كجدافين، أنشأت لهم سجون خاصة امتلكها رياس البحر، وحسن غراماي (1619) يمكن توضيحها حسب الجدول التالي(2):

ملكية السجن	عـــدد الأســـــرى
سجن سليمان رايس	32
سجن علي العرباجي	38
سجن حسن البرتغالي	40
سجن علي بتشين	550 أسير (سنة 1645)

وبالتوازي مع النظام المتشدد، لا بدّ من تسجيل سلطة الشرطة الداخلية التي تمارس من طرف أمناء الجماعات والطوائف، فالجماعات البرانية بمدينة الجزائر واليهود كانت لهما شرطة خاصة معترف بها من طرف السلطة(3).

(1)V.de Paradis, op.cit, p.159.
- Rozer, Vol III, P.352. 111.
(2) Ben Mansour (Abdel Hadi), Alger XVIe- XVIII siècle (journal de Jean-Baptise Gramaye), éd du Cerf, Paris, 1998, p.155.

(3) الجماعات البرانية هي: الميزانيون – البساكرة – الجيجليون – وكانت كلّ جماعة يترأسها أمين.

تشير بعض المصادر أنّ مهمة الأمين كانت محددة بقضايا مدنية فقط[1].وكان مقدم الجالية اليهودية الوسيط بين جاليته والحكومة فيما يخص قضايا القضاء والأمن، وكان ينفذ الأحكام بناء على قرارات المعبد اليهودي بمدينة الجزائر[2].

وكان جمع القمامات والسهر على نظافة المدينة من مهام موظف يدعى "قائد الزوبية أو الزبل" وهو بمثابة ضابط في شرطة المدينة (شرطة العمران في عصرنا الحالي). وكان يشترط أن يكون من العنصر التركي.كما كان يساعده فريق يتكون من ثلاثين شخصا مكلّف بمهمة تنظيف المدينة وكان قائد الزبل يرصد كلّ شخص لا يحترم إجراءات النظافة كرمي الأوساخ في الأماكن والمرافق العمومية فيطبق عليه دفع الغرامة أو المعاقبة بالجلد[3].

من خلال هذه الورقة يتضح أنّ مجال الأمن والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني لم يخرج عن السياسة العامّة للسلطة العثمانية. ومما يجب ملاحظته في هذا الصدد أنّ الوثائق المتعلقة بملفات الأمن والقضاء والعدالة والسجون لا يزال غامضا في الجزائر خلال الفترة العثمانية باستثناء بعض القضايا المسجلة في سجلات المحاكم الشرعية أو المشار إليها في المصادر المحلية. ويمكننا الخروج بجملة من الاستنتاجات وهي:

أ- في مدينة الجزائر واستنادا على المصادر الغربية اتضح أنّ الأحكام القضائية والجنائية لم تكن من صلاحيات القاضي.

ب- يلاحظ في مدينة الجزائر العثمانية عدم التفريق ما بين صلاحيات الشرطة والقضاء وتنفيذ الأحكام، وأحيانا غياب الأحكام القضائية ما بين القبض والعقاب.

---

(1) Galibert, op.cit, p.352.

(2) للمزيد حول الجالية اليهودية بمدينة الجزائر ينظر:

محمد دادة، اليهود في الجزائر خلال العهد العثماني، منذ مطلع القرن 18 حتى سنة 1830، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة دمشق، 1985.

(3) عائشة، غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1800-1830)، مقاربة اجتماعية-اقتصادية: أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ج1، 2000-2001، ص 113.

ج-.إنّ التعامل مع الأتراك في مجال الأمن والشرطة، يوحي بالتهميش ولا الاندماج ما بين السلطة والسكان، مما يجعل الأتراك في منأى عن الحكام القضائية ومراقبة الشرطة، وهو ما كرس سياسة التهميش(1).

د-.تعامل السلطة مع الجماعات البرانية في مجال إقرار شرطة خاصة بهم يدل على الخوف من هذه التجمعات السكنية في دار السلطان.

هـ-.في مجال تنظيم الشرطة نلاحظ أنّه خلال العهد العثماني كان هناك تنظيمات في مدينة الجزائر وقسنطينة.

ففي مدينة قسنطينة الفرقة المسؤولة عن الحراسة الليلية والمومسات كانت تحت إشراف قائد الدار الذي كان يتسلم تقارير المدينة ويقاضي الأحكام داخل المدينة وبالتالي في قسنطينة كان قائد الدار هو المسؤول عن الأمن والقضاء والشرطة، وليس الباي، ولا يشبه شيخ البلد في الصلاحيات.إنّ المتتبع للأحداث التي ميزّت الجزائر منذ 1671 يستنتج منه دور الانكشارية في تدهور الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية للجزائر.

إنّ علاقة الإدارة العثمانية بالسكان كانت ذات طابع عسكري يتمثل في أسلوب تسيير إداري تنظيماته من التقاليد العثمانية. وذلك من أجل تحقيق ثلاثة أهداف: الأول يتمثل في إقرار الأمن والمحافظة على الهدوء والطاعة ولو باستعمال العنف، والثاني استخلاص الجباية بشتى الوسائل، والثالث المحافظة على وضع اقتصادي وعلاقات اجتماعية تضمن امتيازات الجماعات الحاكمة ونفوذ المتعاونين.

---

(1) ينظر الدراسة المنشورة:

حنيفي، هلايلي، الثورات الشعبية كردّ فعل على سياسة التهميش، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية: عدد 20، قسنطينة: 20 أبريل 2006.

ثنائية توظيف المصادر المحلية والأوربية

في كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني*

من خلال تجربتي دوفولكس و دو غرامون

Devoulx (A) – De Grammont (H)

لأمد بعيد ظلت المصنفات الأوروبية والوثائق الأجنبية السبيل الوحيد لدراسة تاريخ الجزائر في العهد العثماني، وبالرغم من غياب الوثائق العثمانية والمصادر المحلية سواء المكتوبة باللغة العربية أو التركية عن هذه الدراسات إلاّ أنّها كانت حاضرة(1).

لقد ظل الأمل معقودا على استغلالها وإماطة اللثام عن مجموعة من القضايا التي ظلت عسيرة الفهم وصعبة التفسير في ضوء الاعتماد الأحادي على النصوص الأجنبية.

لقد انبرى ألبير دوفولكس (Devoulx) بالعدد الهائل من الوثائق العثمانية التي اكتشفها حيث قام بضبطها ودراستها، ونشر العديد من ملفات الوثائق في

---

* بحث منشور في مجلة الحوار المتوسطي. العدد 1 ، جامعة سيدي بلعباس، مارس 2009،؟ ص ص 7-20.

(1) بالرغم من الغنى الوثائقي لكتاب بروديل إلاّ أنّه ظل يعتبر غياب الأرشيف العثماني به ضعفا وكتب ما نصه: " فهناك فراغ مدهش بالنسبة للبلاد التركية ونقطة ضعف في هذا الكتاب. وباعث المؤرخين الأتراك والبلقانيين والسوريين والمصريين والمغاربة على ملأ هذه الفراغات ومساعدتنا على هذه المهمة التي لا يمكن أن تكون سوى جماعية.

ينظر:

Braudel (E), la méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philipe II, 5ème édition. A. Colin, 1982, TII, p.532.

شكل كتب مستقلة أو دراسات بالمجلة الأفريقية، وعلى هذا الأساس كانت محاولته الأولى في توظيف المصادر المحلية لكتابة تاريخ الجزائر العثمانية.

لكن دوغرامون (H. De Grammont) رفض وبشكل قاطع الاعتماد على المصادر المحلية في كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وشكك في نزاهتها ومصداقيتها واتهمها بالتجريد والمبالغة، ونادى بالاعتماد على الرحلات الأوروبية وأرشيف الدول الأوروبية والمذكرات ومراسلات القناصل وانطباعات الرهبان والجواسيس.وعليه فإنّ جل الدراسات التي كتبها دوغرامون، تعتبر مغرضة وتهدف إلى خدمة الاستعمار الفرنسي في مجال التاريخ.

تحاول هذه الدراسة تحديد أبعاد الاختلاف والتكامل بين تجربتي دوفولكس ودوغرامون في محاولتهما كتابة تاريخ الجزائر العثمانية باستعمال مصادر مختلفة، ولكن بإتباع خط واحد في المعالجة التاريخية يتميز بقلة وسرعة الأحكام وسطحية التفسير.

فإلى أي حد استجابت هذه الكتابات في إبراز المعالم الصحيحة لتاريخ الجزائر العثمانية؟ وما هي حدود الاستفادة منها؟[1].

---

(1) من بين أهم الدراسات التي استنطقت الوثائق العثمانية في كتابة تاريخ الجزائر العثمانية: مايلي:

- حنيفي، هلايلي، *الموريسكيون الأندلسيون في الجزائر خلال القرنين 16 و17م*، رسالة ماجستير، جامعة وهران 1999: في طريقها إلى الطبع.

- خليفة، حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة منتوري قسنطينة 2006، في 3 أجزاء، غير منشورة.

- محمد زاهي، أوقاف الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية 1518-1830. مذكرة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس، 2008، (تحت إشراف د/هلايلي حنيفي).

انبرى عدد من الأوروبيين بالوثائق العثمانية التي تقف عند كثير من القضايا الشائكة، وبالعدد الهائل من الوثائق المكتشفة، وهي وثائق كانت نتيجة تنظيم محكم للبيروقراطية العثمانية.

فما هي الإمكانات التي يوفرها الأرشيف العثماني[1].

شجعت الإدارة الفرنسية الأساتذة الجامعيين والباحثين (1880-1962) على كتابة تاريخ الجزائر، وهذا منذ تأسيس المدارس العليا بالجزائر تطبيقا لقانون 1880، وافتتاح الجامعة الجزائرية عام 1990، وتأسيس معهد الدراسات الشرقية عام 1933، مما ساعد على تطوير الإنتاج التاريخي من خلال إنشاء النشريات والمجلات المختصة التي اشتهرت منها: المجلة الأفريقية (Revue Archéologie de la province de Constantine)، والمجموعة الأثرية لمقاطعة وهران (Recueil archéologique de la province d'Oran) وحوليات معهد الدراسات العربية (Annales de l'institut des études arabes).

استعمل الفرنسيون المصادر الغربية والأرشيفات الأوربية التي يتألف أغلبها من مذكرات الرحالة ومراسلات القناصل والمغامرين وتقارير الجواسيس وانطباعات الرهبان والجواسيس، وبذلك ظلت المصادر المحلية

---

(1) يوجد باسطامبول أرشيفان مهمّان هما أرشيف TOPKAPISARAY طوبي سراي وهو أرشيف يتضمن الوثائق المتعلقة بالأسرة المالكة، وأرشيف الوزراء Basbakanlik Arsivi ويتضمن الوثائق الإدارية للدولة العثمانية.

والمتمثلة في الأرشيفات والمخطوطات بالجزائر وتركيا مهملة، مع كوّنها المادّة الخام لهذه الدراسات[1].

إنّ أغلب الدراسات التاريخية المتعلقة بالفترة العثمانية، والتي تمت على يد كتاب فرنسيين، تعتبر دراسات مغرضة، فهي تخدم إلى خدمة الاستعمار الفرنسي في مجال التاريخ، بحيث أخضعت منهجية التاريخ ومتطلبات البحث إلى واقع الاحتلال ومرامي السياسة الاستعمارية.

فالوجود العثماني بالجزائر في نظر المساهمة الفرنسية كان بمثابة العامل الذي حال دون اكتساب الجزائر مقوّمات الدولة الوطنية وعاق تطور النظم الاجتماعية والاقتصادية. وقد أدّت هذه النظرة المغرضة بالكتاب الفرنسيين إلى تجاهل الوجود التاريخي للشعب الجزائري، واعتبار الجزائر منطقة فراغ حضاري تفتقر إلى وجود شعب متماسك وأمّة متكاملة. فالجزائر بهذا المفهوم كان ينظر إليها على أنّها جزء من الغرب افتك من طرف الشرق في مناسبتين، الأولى عند الفتح الإسلامي (القرن 7 م)، والثانية مع ظهور الأتراك العثمانيين وتأسيس أيالة الجزائر (ق 16 م).

إنّ جلّ ما كتب حول الفترة العثمانية يعتبر بالنسبة لاهتمامات التاريخ الجزائري من قبيل القضايا الجانبية والموضوعات الهامشية، بحيث ظلّ الاهتمام والتركيز منصب على مدينة الجزائر وعلى ما يهمّ الأوربيين من نشاطا مثل الاحتكارات التجارية ومشاكل القرصنة (الجهاد البحري) المتعلقة بفداء الأسرى ودفع الإتاوات والهدايا، والحملات البحرية العدائية التي شنّها

(1) MANTRAN, Robert, Les données de l'histoire moderne et contemporaine de l'Algérie et de la Tunisie, note pour une étude plus approfondie, Annuaire de l'Afrique du Nord, C.N.R.S., Aix-en-Provence, Paris, 1962, p. 244.

الأوروبيون على السواحل الجزائرية، وهكذا نرى أنّ إهمال المصادر العربية – التركية والاعتماد الكلّي على الوثائق الأوروبية المتصلة بالفترة العثمانية بالجزائر، كان بمثابة رفض التعرف على الحقيقة التاريخية، ومعاداة للرؤية السليمة للتاريخ(1).

1.- مساهمة آلبير دوفولكس (Albert Devoulx):

نشر المحافظ دوفولكس العديد من المواضيع التي تتصل بمدينة الجزائر اعتمادا على وثائق الأرشيف ومجموعات المكتبة العامّة بالجزائر، وعمل على نشرها باللغة الفرنسية مثل دفتر التشريفات ووثيقة عهد آمان، وسجل غنائم البحر، وبيان بثكنات الانكشاريين، وتعريف بحياة البحار الجزائري الرايس حميدو، وسجل أوجاق الجزائر.

في 13 أكتوبر 1848 أعلن مرسوم الجنرال شارون (Charron) القاضي بالاهتمام بمخلفات الدولة من وثائق ودفاتر ورسوم، وعهدتها إلى الوكيل، ونتيجة لهذا المرسوم تعين ألبير دوفو (Albert Devoulx) لهذه المهمة(2).

تعلم هذا الأخير اللغة العربية بمعهد باب عزون وكان لوالده ألفونس دوفو (Alphonse Devoulx)، أثر كبير في اهتماماته واختصاصه فيما بعد. كان يساعد آلبير دوفو جزائريان، حيث ترجما له كلّ الوثائق التركية كما ساعداه على

---

(1) ناصر الدين، سعيدوني، ورقات جزائرية، ط1، دار الغرب: بيروت: 2000، ص ص 26-27.

(2) Busquet, Raoul, « Le fonds de concessions d'Afrique et l'organisation du gouvernement général de l'Algérie », in, la révolution française, Revue d'histoire moderne et contemporaine, n°5, Paris, Novembre 1908, pp. 385-401.

ترجماته للعربية وهما محمد بن مصطفى ومحمد بن عثمان خوجة، ولم يفتأ دوفو يذكرهما بخير لجزيل العمل الذي أسدياه له لسير أبحاثه التاريخية. نقل دوفو الدفاتر والوثائق من الإدارة الفرنسية المحلية (Domainc) وأودعها مكتبة الدولة العامّة، وتمكن من جمع الآلاف من الوثائق ويذكر ذلك على لسانه:" من أنّه مرت على يديه حوالي مائة ألف وثيقة". ومجموع دراساته التي نشرها بالمجلة الأفريقية (Revue Africaine)، تشهد بأنّه اطلع على أشياء كثيرة[1].

ويحق اليوم أن يتساءل الباحث والدارس لتاريخ الجزائر في الفترة العثمانية أين هذه المائة ألف وثيقة التي ذكرها دوفو والتي اطلع عليها طوال إدارته لوثائق الدولة الجزائرية قبل سنة 1830؟.

إذا أخذنا بالاعتبار نجاة أغلبية الدفاتر العربية التركية، يبدو أنّ الأكثرية من هاته الوثائق قد ضاعت.ويذكر دالفان (Delphin) أنّ عددا من مخطوطات ووثائق دوفو قد قام هو نفسه على جمعها وشرائها[2].كما يذكر جون ديني (Jean Deny) أنّه عثر على 200 وثيقة مخطوطة تهمّ الجزائر من 1754 إلى 1829 وتتناول تاريخ الجيش الانكشاري، تحتوي على 25 فرمانا ورسائل وكلاء الجزائر وقناصلها في مدن البحر الأبيض المتوسط: مثل رسائل حاكم مصر، محمد علي، ويحدس دوني الذي اشترى هذه الوثائق من مكتبات باريس، أنّه متأتية من وثائق دوفو[3].

---

(1) عبد الجليل، التميمي: موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، تونس: منشورات المعهد الأعلى للتوثيق. 1983، ص ص 16-17

(2) Delphin (G), «Au sujet des mêmes documents», in, journal Asiatique, Mai-Juin, 1914, p. 168.

(3) Deny, jean, «Documents turcs inédits relatifs à l'Algérie des années 1754 à 1829 », in, journal Asiatique, op.cit, pp 705-709.

وقد أكدّ دلفان الذي اشتغل مع دوني تبعية تلك الوثائق إلى دوفو بدليل وجود إمضاء هذا الأخير على بعض الوثائق[1].

وبالرغم من ذلك فقد وضع دوفو ترقيما للدفاتر التي بلغت 508 دفترا، تخص أجور الانكشاريين وتجنيدهم من الامبراطورية العثمانية وحياتهم العسكرية وأسماء الثكنات والضباط.

وقد حكم عليها دوفو بعدم جدوى هذه الدفاتر بالنسبة للإدارة المحلية بالجزائر، لذا أمر بإيداعها المكتبة الوطنية بالجزائر سنة 1852 [3].

وقد قام فانيان (Fagnan) بترقيمها في الفهرست الذي أقامه للمخطوطات بالمكتبة الوطنية بالجزائر[4].

وبعد موت دوفو سنة 1876 أهمل هذا القسم من الدفاتر والوثائق حتى مطلع القرن العشرين حيث صدر قرار بتاريخ 6 أفريل 1908 يدعو إلى الاهتمام بأرشيف الجزائر.

---

(1) Delphin, op.cit, p 710.

(2) قام جون دوني بدراسة هاته الدفاتر ونشر بحثا قيما حولها:
Deny, jean 'Les registres de solde des janissaires conservés à la bibliothèque nationale d'Alger », in, Revue Africaine, (N°61), 1920, pp 14-46 et 212-260.

كما قال مارسال كولومب بدراسة هذه الدفاتر حول موضوع تجنيد أوجاق الجزائر:
Colombe, Marcel, « Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjak d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la Régence », in, Revue Africaine, (N°87), pp. 166-181.

(3) ينظر حول هذا الموضوع:
FAGNAN (E), Catalogue général des manuscrits de la bibliothèque nationale d'Algérie, 2e édition, Alger, 1995, P.456.

1.- دفتر التشريفات Tachrifat:

وفي فهرس فانيان جاء ما نّصه:"تقارير ورسائل وملاحظات باللغة التركية حول تاريخ الجزائر منذ عهد الداي شعبان في 1103هـ، حتى أوائل الاحتلال الفرنسي، النسخ بدأ باسم محمد الكاتب.قسم كبير منها تمّ ترجمته من طرف ألبير دوفو، والمخطوط باللغة التركية، وبالخط الديواني(1).

تفطن دوفو لأهمية دفتر التشريفات في مجال تقدم حركية البحث في تاريخ الجزائر العثمانية، وحاول ترجمة بعض النّصوص فقط، بدأ من الأحداث التاريخية: الحرب مع المغرب، منذ 1692 (1103هـ)، الحملة ضد تونس (1694) تحرير وهران 1708 في عهد الداي محمد بكداش خوجة (1707-1710)، الحملة الانجليزية على مدينة الجزائر 1823 وقبلها في عهد الداي عمر باشا (1816-1817) ثم حملة اللورد اكسموث 1816.

- أحداث الحصار الفرنسي للجزائر (1249هـ/ 1827م)

- الجيش: الموظفين: الخزناجي، وكيل الحرج، الأمناء، ذكر 32 أمين حرفة، الديوان، الأسطول، السفن، الغنائم، الهدايا والأتاوات، الضرائب وجباية الأموال.

- افتداء الأسرى: المصاريف والطاقم الإداري للعملية.

---

(1) ذكر دفتر التشريفات في فهرس فانيان:

FAGNAN, op.cit, p.458.

والداي الذي ذكر هو الداي الحاج شعبان (1688-1695م)؛ أنظر تفاصيل حياته عند:

Mouloud, GAÏD, l'Algérie sous les Turcs, 2e, éditions Mimouni, Boumerdes, 1991, p.149.

- الحاميات العسكرية في البايلكات، حركية النقود، شبكة توزيع المياه في المدينة.

- الإحصاء العام للأسرى المسيحيين وهذا حسب الأمّم الأوروبية(1).

إنّ الأهمية التاريخية لدفتر التشريفات تتمثل في الأرقام المسجلة به فيما يخص عددا الأسرى المسيحيين ما بين 1736-1816.

والجدول التالي يوضح ذلك(2):

السنوات	عدد الأسرى
1736	1.063
1751	1.773
1770	1.323
1780	1494
1790	715
1800	860
1810	1357
1816	1.016

(1) Tachrifat, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Pub. par A. Devoulx, Alger, imp., du gouvernement, 1852.
ويحتوي الكتاب على 99 صفحة.

(2) Ibid, p.86.

2.- مساهمة هنري دلماس دوغرامون (Henri Delmas de Grammont)

يعتبر كتاب هنري دلماس دوغرمون (1830-1892) المسمى: تاريخ الجزائر تحت الحكم العثماني، الذي صدر سنة 1887 من أشهر الدراسات التاريخية خلال الاستعمار الفرنسي.

استقر دوغرامون بالجزائر منذ 1859، واهتم بالأبحاث حول تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية، لم يكن دوغرامون جامعيا أو عسكريا، بل عاصر التغيرات الاجتماعية والسياسية لنظام الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فهو عضو الجمعية التاريخية الجزائرية منذ 1874 ثم رئيسا لها سنة 1878، وكان أحد أعمدة المجلة الأفريقية حيث نشر جلّ أعماله التاريخية.

يعد كتاب دوغرامون حول تاريخ الجزائر العثمانية الفريد من نوعه المكتوب باللغة الفرنسية، حيث اعتمد على مصادر أولية في معالجة مختلف مضامين الفترة[1].

يقول عنه فرندال برودال بأنّه كان مؤرخا من الطراز الأول بفضل تكوينه، وكان شريفا في تحليلاته، مرتبطا بالحدث أكثر من غيره. ومع هذا فإنّنا نلاحظ

(1) ولد دوغرامون بفرنسا في 5 أوت 1830، من عائلة أرستقراطية أمضى نصف عمره بالجزائر التي انتقل إليها سنة 1850 في إطار الخدمة العسكرية. كرس معظم حياته في التأليف والأبحاث المهتمة بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني. وهو أحد المؤسسين البارزين للجمعية التاريخية الجزائرية منذ 1874، وارتبط اسمه بالمجلة الأفريقية، للمزيد حول حياته أنظر:

R.A (N°36), 1892, pp. 289-311.

من خلال كتابه ارتباطه برسالة اوروبا الحضارية والتفوق الأوروبي على الآخرين، ولم يتمكن من التجرد عن هذه الصفة[1].

إنّ تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، يتناول التاريخ السياسي بالدرجة الأولى، وهو عمل قائم على جمع مصادر مختلفة ومتنوعة من شهادات وجرائد معاصرة ومصادر أرشيفية، أوروبية بالدرجة الأولى،ومع هذا فقد وفق في كثير من الأحيان في تفسير أسباب المعارك التي شهدتها الجزائر طوال الفترة العثمانية، وهذا بحكم تجربته السياسية والعسكرية. ولأنّ كتاب دوغرامون يحمل بين طياته الأبعاد السياسية والعسكرية لتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وذلك راجع إلى طبيعة الوسط السياسي الذي عاش دوغرامون بين أحضانه[2].

ومن الأحكام التي طبعت كتاب دوغرامون هو أنّ الصراع في الجزائر كان بين المؤسستين العسكريتين هما: الانكشارية (الأتراك) ورياس البحر (الأعلاج)، وهذه نظرية حول الإدارة والسياسة العثمانية بالجزائر اتخذها كقاعدة لتفسير الأحداث التاريخية وأثرت على المؤرخين الذين جاؤوا من بعده.

صحح دوغوامون بعض الأخطاء الواردة في المصادر الأوروبية (هايدو)[3]، الذي أخطأ في الشخصيات وبعض الأحداث في تاريخ الجزائر خلال مرحلة البيلربايات.

(1) Fernand, Braudel, l'histoire au quotidien, 2e, Editions de Fallois, Paris, 2001, pp.328-334.

(2) De Grammont (H.D), Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, (Présentation de Lemnouar Merouche, éditions Bouchène. France, 2002, pp 7-13.

(3) Haëdo (F.D.de), Histoire des Rois d'Alger, Trad. par H.D. de Grammont, Alger, 1881.

لقد قرر في كتابه بأنّ الجزائر كانت تعيش من غنائم القرصنة، وهذا غير صحيح على الإطلاق، وقد دحض ناصر الدين سعيدوني في كتابه (النظام المالي للجزائر) وفند هذه الأطروحة[1].

إنّ الإهمال الواضح للمصادر المحلية من طرف دوغرامون جعله لا يثق في صحة الوثائق العربية-العثمانية، ويصفها بالتجريد والمبالغة، ولا يعتمدها في أبحاثه التاريخية.

ذهب دوغرامون بأنّ الجزائر العثمانية يجب أن تدرس من خلال الروايات والملاحظات الأوروبية لا عن طريق المصادر المحلية، واتهم المؤرخين المسلمين بتعمد نشر الأخطاء والمبالغات والأكاذيب في حولياتهم وكتاباتهم.

وقد أدّت هذه النظرة المغرضة بالكتاب الفرنسيين إلى تجاهل الوجود التاريخي للشعب الجزائري[2].والكتاب التي سوف نتناوله بالتفصيل هو محاولة تبرير دو غرامون لإدعاءاته الاستعمارية في مجال كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني و التقليل من أهمية المصادر المحلية .

---

(1) ناصر الدين، سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب: 1985.

(2) محمد، الميلي، "موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائري". مجلة الأصالة، عدد 14-15، 1973. ص 58.

تم ترجمة كتاب "غزوات عروج وخير الدين من طرف فانتور دو بارادي (Venture de Paradis)[1].ويعود تاريخ الترجمة إلى سنوات 1778 -1780 ضمن رصيد المكتبة الوطنية بباريس تحت عنوان:

"Les pieux exploits d'Aroudj et de Kraïreddine"

حاول Sander Rang و Ferdinand Denis منذ 1837 كتابة مشروع تاريخي حول الجزائر تمثل في حملة شارلكان" و"نظرة تاريخية وإحصائية لميناء الجزائر".وكان الهدف من هذا المشروع هو إعلام الرأي العام الفرنسي بخصوصيات تأسيس أيالة الجزائر من طرف الأتراك، ومساندة مشروعهما الرامي إلى ضرورة بناء ميناء بحري بمدينة الجزائر وتدعيم حركة الاحتلال الفرنسي للسواحل الجزائرية ودحض الشعار القائل:" البحر للفرنسيين، واليابسة للجزائريين".

حاول دوغرامون دراسة (كتاب غزوات عروج وخير الدين) من خلال التأكيد على أهمية الاكتشاف الذي تمّ على يد ساندار ودونيس، من خلال كتابهما "تأسيس أيالة الجزائر: تاريخ بربروسة"'[2].

وقد قدم المؤلفات الترجمة العربية للمخطوط العربي، المتواجد بالمكتبة الوطنية في علب المستشرق الشهير فانتور دو بارادي.

---

(1) جون ميشال فونتور دوبرادي من مواليد 1739 بمرسيليا تعلم اللغتين العربية والتركية بمعهد اللغات الشرقية بباريس. تقلد مهمة مبعوث فرنسا في أهمّ القناصل الفرنسية لدى الإمبراطورية العثمانية، كما كان مستشار نابوليون بونابرت خلال حملته على مصر (1798-1801) توفي سنة 1799 للمزيد راجع:
Venture de Paradis, Tunis et Alger au XVIIIe siècle (Mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, ed Sindabad, Paris, 1983, pp 10-14.

(2) SANDER, RANG et FERDINAND, DENIS, Fondation de la régence d'Alger. histoire des BARREROUSSE, Paris, Librairie orientale, 1837, T I, P.5.

يشير دوغرامون في حديثه عن المؤلف بأنّ المعطيات المتواجدة بين صفحات المخطوط، إذا ما حاولنا مقارنتها بنصوص الكتابات الإسبانية المعاصرة للمخطوط، فإنّها تدّل على أهمية الكتاب من خلال تناوله النقدي لتاريخ الجزائر خلال الفترة التركية (العثمانية)[1].

ولكن ما يلاحظ هو أنّه بالرغم من الأبحاث الجادّة حول الفترة، إلى أنّ مؤلف الكتاب ظل مجهولا بالنسبة للمترجمين.

والكتاب يبدأ بسنة 1470 وهو تاريخ مولد بربروسة وينتهي عند إسهامات خير الدين البحرية عندما كان قبودان باشا (الأميرال) (1538-1546) العثماني في عهد سليمان القانوني (1520-1566).

يتحدث المخطوط عن أصل بربوسة وجهادهم البحري في حوض المتوسط، واستقرارهم في سواحل شمال افريقيا.وتأسيس أيالة الجزائر، ثم ينتهي المخطوط بالحديث عن مأساة حملة شارلكان على مدينة الجزائر (1541).

دوّن دوغرامون بعض الملاحظات حول كتاب المخطوط؟ إذ يقول:"كتاب أملي باللغة التركية من طرف خير الدين وأخيه عروج ثم نسخ بالعربية، والذي ترجمه إلى اللغة الفرنسية دوبارادي"[1].

---

(1) Henri de GRAMMONT, le R'AZAOUAH est-il l'œuvre de kheir-ed- din Barberousse, imprimerie, ville neuve, sur-lot, 1873, in – 8^{e}.

والمخطوط موجود بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 942.

والمخطوط موجود أيضا بعنوان: مؤلف مجهول، غزوات عروج وخير الدين، المكتبة الوطنية الجزائرية رقم 1623.

(1) Le R'AZAOUAT est-il l'œuvre de Keir-ed-Din Barberousse,Villeneuve-sur-lot.1882, , p.32.

إنّ كتاب غزوات خير الدين باشا، كتب بأمر من السلطان سليمان، وأملى من طرف شاوش سينان. وتوجد منه نسختين باللغة التركية، الأولى تحتوي على 89 صفحة والنسخة الثانية على 128 صفحة.كما توجد نسخة منه في حالة جيّدة بمكتبة Barberini بروما[2].

يتهم دوغرامون المؤرخ التركي حاجي خليفة بأنّه اختصر المخطوط وأشار إليه في كتاب "غزوات عروج وخير الدين".

ومن بين النتائج التي توصل إليها دوغرامون مايلي:

1- لم يملى كتاب غزوات لا من طرف خير الدين ولا سينان شاوش ولا غيرهما.

2- لم يكتب تحت أي وصاية من أحد.

3- لم يؤلف المخطوط من طرف عناصر الجيش أو أحد أتباع خير الدين.

ومن هذه الاعتبارات جميعها أن صالح رايس (1552-1556) حرر بجاية من الإسبان سنة 1555، وخير دين توفي سنة 1546.وهايدو، جعل موت خير الدين سنة 1548 وذلك بسبب حمى أصابته دامت 14 يوما.وأنّ مؤلف غزوات كتب بعد وفاة خير الدين[1].

1- كتاب غزوات يوضح لنا طريقة مقتل عروج (1512-1518) (قتل بالرصاص وهو قرب جدران تلمسان)، لكن الحقيقة أنّه قتل قرب وجدة وهو

---

(2) Hamer, Histoire de l'empire ottomane, TV, p.5.

(1) Haedo, op.cit., p68.

يحاول الهرب إلى فاس طالبا المساعدة من سلطانها (رميا بالسهام) وكان ذلك سنة 1518.

2- يقارن دوغرامون هذه المعلومة برواية الراهب الأسباني ساندوفال (Sandoval) الذي يشير إلى موت أول بربروسة ويشير إلى العلاقات القائمة بين المغرب واسبانيا من خلال سفير أحمد المنصور (1578-1603) الذهبي الذي كان شاهد عيان حول موت عروج الذي ترك الأمتعة والسلاح والمؤن، هاربا نحو منطقة سبدو ومتجها نحو وجدة.

انتصر عروج على أبي حمو الثالث ملك الزيانيين الموالي للأسبان، في معركة قرب سهل أغبال، ودخل تلمسان في رمضان، سنة 1577م [2]. وسعى عروج إلى إقامة تحالف دفاعي وهجومي مع السلطان الوطاسي محمد البرتغالي (1505-1524) ضد الأسبان، فرحب هذا الأخير بالعرض ووافق عليه.

لكن من خلال رواية هايدو، فإنّ السلطان المذكور الذي كان مشغولا بحروبه ضد البرتغاليين وبمحاولته فرض سيادته على كامل التراب المغربي، وإخضاع زعماء الوحدات السياسية العديدة التي كانت قائمة فيه، رفض التدخل في شؤون تلمسان، ومملكتها، ورفض التورط في حرب خارج المغرب ضد عروج [1].

كان ردّ فعل الأسبان سريعا إلى جانب السلطان المخلوع أبي حمو الثالث، فقطعوا أولا خط الرجعة على عروج إلى الجزائر، بقضائهم على حامية قلعة بني راشد الذي كان على رأسها إسحاق بربروسة، ثم حاصروا عروج في تلمسان

---

(2) أنظر أحداث ضم عروج لتنس وتلمسان.

Ibid. pp. 25-27.

(1) Ibid, pp. 32-33.

الذي كان يأمل في وصول المدد إليه من حليفه السلطان الوطاسي، ولما طال الانتظار، حاول الفرار رفقة القليل من جنوده، لكنّ الأسبان أدركوه في منطقة بني يزناسن في ماي 1518 وقتلوه[2]، ونصبوا السلطان الزياني أبي حمو الثالث على تلمسان مقابل دفع ضريبة سنوية لهم، مقدارها 12000 دوكات ذهبية واثنا عشر من الخيل، وستة من إناث الصقور، علامة على التبعية[3].

1- متى وكيف شيدا الأسبان قلعة عسكرية بصخرة البنيون؟ لا يخفي على أحد حقيقة تواجد الإخوة بربروسة بمدينة الجزائر ومحاولتها تحرير المدينة من التواجد الإسباني، القابع على أرض الصخرة[4].

إنّ القضاء على الحامية الإسبانية كانت البداية الأولى لحكم خير الدين وتأسيسه أيالة الجزائر.

يعبر مخطوط غزوات عن هذا التأسيس بعبارة أحدهم:" لم نجد الأسباب ولا الكيفية التي شيد بها الإسبان قلعة الصخرة، وهل استوطن المسيحيون بموافقة سكان مدينة الجزائر؟ أو جاؤوا للتجارة فقط؟

---

(2) Graulle (A), «La mort et le tombeau de baba Aroudj», in Revue de l'occident Musulman et de la méditerranée, Aix-en- Provence. T24. 1913, p.246.

(3) Haedo, op.cit. p.27.:وأيضا
Marmol, (L) de Caravajal, Description général de l'Afrique, (Trad. Perrot d'Albancourt). Paris. 1667, T2, p.339.

(4) البنيون: منارة بحرية تبعد عن مدينة الجزائر بـ 200م، قريبة من باب عزون، قدرت حاميتها من الجنود من الإسبان بـ 200 رجلا.
وقد دمرها خير الدين سنة 1529 رغم مقاومة قائدها الإسباني (Martin de Vargos).
Haedo, pp. 66-68:أنظر

2- تم الحديث عن حملة شارلكان (1541) في 20 صفحة، بينما حملات Francesco devera (1516) و(Hugo de Moncada) (1518)، كان الحديث عنها مختصرا[1].

خلص دوغرامون في الأخير على أنّ كاتب المخطوط، ربما يكون مفتيا

أو شيخا صالحا، بالنظر للكرامات والرؤيا التي كانت تنبئ خير الدين دائما بالمؤتمرات والدسائس التي تحاك ضده من طرف الأعداء وخاصة من طرف أمير كوكو.

ومن بين الملاحظات التي توصل إليها دوغرامون عند دراسته لمخطوط مجهول غزوات عروج وخير الدين مايلي:

- كانت وفاة خير الدين بثمان سنوات قبل كتابة مؤلف غزوات.
- لم يتعرف صاحب المخطوط على هوية محرّري مدينة بجاية.
- جهل المخطوط الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى مقتل عروج.
- جهل المخطوط كيفية وتاريخ تشييد قلعة البنيون.
- تجاهل أحداث مهمة في تاريخ الإخوة بربروسة.

(1) حول حملة شارلكان على مدينة الجزائر، راجع: مجهول غزوات عروج، ص 115.
Marmol, op.cit, T2, pp 403-408.
Haedo, pp 63-65.
مولاي بلحميسي: "غارة شارل الخامس على مدينة الجزائر 1541"، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، الجزائر، عدد 6-7، 1974، ص.ص 34-56.

ويرجح دوغرامون بأنّ كتاب غزوات لم يكن من تأليف خير الدين، ومن الضروري عدم الاعتماد عليه في كتابة تاريخ الجزائر العثمانية، بالرغم من أنّه مصدر مهم لتاريخ مؤسسي الأيالة: عروج وخير الدين بربروسة.

هذه هي أهمّ الاستنتاجات التي توصل إليها دوغرامون في نقده لكتاب غزوات[1].

إنّ الدراسات التاريخية المتعلقة بالجزائر العثمانية، التي تمت على يد دوغرامون ودوفو وغيرهما بالرغم من نظره الاختلاف في استعمال المصادر إلى أنّها كانت تهدف بالأساس إلى خدمة الاستعمار الفرنسي في مجال التاريخ، وإخضاع منهجية التاريخ إلى واقع الاحتلال ومرامي السياسة الاستعمارية، فالحكم العثماني في نظر هذه الكتابات كان يقوم على الاستبداد ويتصف بالظلم والعدوان بينما الحضور الفرنسي حسب استنتاجاتهم أقرب إلى العمل الحضاري منه إلى التدخل الاستعماري.

أدّت هذه النظرة المغرضة إلى تجاهل الوجود التاريخي للشعب الجزائري، واعتبار الجزائر منطقة فراغ حضاري تفتقر إلى وجود شعب متماسك وأمّة متكاملة، وأنّ الجزائر كونها منطقة جغرافية يتعاقب عليها الحكام.وهكذا شبه الكاتب الفرنسي جاك بيرك J.Berque أنّ الفترة العثمانية "أكثر غموضا من العهد الروماني".إنّ الوجود العثماني بالجزائر في نظر المساهمة الفرنسية كان بمثابة

---

(1) ذكر فهرس فانيات مخطوط غزوات بالنص التالي:
كتاب رقم 1622: غزوات عروج وخير الدين بربروسة من البداية إلى حملة شارلكان على مدينة الجزائر 1541/948، نسخه من طرف محمد بن رمضان الدلسي" ترجم من اللغة التركية إلى العربية من طرف خوجة المفتي الحنفي بالجزائر، ومحمد الكرغلي؛ وهو يقع في 58 صفحة بخط مغربي وبمداد أسود:
أنظر:

FAGNAN, (Ed), op.cit, pp.451-452.

العامل الذي حال دون اكتساب الجزائر مقوّمات الدولة الوطنية وعاق تطور النظم الاجتماعية والاقتصادية، وذلك ليخلصوا إلى مقارنته بالحضور الفرنسية.

وبالرغم من هذه الانتقادات فإنّ المساهمة الفرنسية الاستشراقية في كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، اعتمدت بالدرجة الأولى على مصادر غربية وأرشيفات أوروبية متعددة اللّغات، متجاهلة المصادر المحلية بشكلها المخطوط والوثائقي، استخدم الكتاب الفرنسيون تقنيات البحث الحديث من حيث تصنيف المادّة التاريخية حسب التخصصات والتقيد بالطرق المتعارف عليها في الفهرسة والتبويب، ونقد المصادر، وكان لها الفضل في تنشيط الإنتاج التاريخي المتصل بالعهد العثماني الذي يحتاج من المدرسة التاريخية الجزائرية إلى إعادة غربلته وكتابته بمنهجية سليمة وأسلوب علمي رصين.

القسم الثاني

في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال العهد العثماني.

2- أنظمة التعامل التجاري في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر.

3- دور الوقف في الحفاظ على الملكية العقارية والثروة لدى الأندلسيين في مدينة الجزائر العثمانية.

4- الجزائريون والرحلة إلى الحجاز على ضوء رحلتي الورثلاني وأبو راس الناصري.

5- صورة التصوف السني في الجزائر خلال العهد العثماني من خلال سيرة عبد الرحمن الأخضري.

6- تجربة أبو القاسم سعد الله في كتابة تاريخ الجزائر هفي العهد العثماني بين حركية التأليف والترجمة.

التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال العهد العثماني.

يعتبر القرن السادس عشر بالنسبة للتاريخ المغاربي، قرنا محوريا إذ شهد تحولا كبيرا جدا على جميع المستويات، وإذ عرف بقرن المجابهات الحربية بين مختلف الأطراف، فهو ولا شك قرن التحولات الضخمة في الأنظمة السياسية والاتصالات المباشرة والبعثات التي حصلت بين أطرافه عبر البحر الأبيض المتوسط، و هو أيضا قرن التحالفات الظرفية و المنافع العاجلة[1].

وبالإضافة إلى ذلك فهو قرن يستحيل معه فصل السياسة عن الدين وعلى الأخص ما كان متعلقا منه بملف الصراع الإسباني- العثماني، حيث وجب أن لا يغيب عنا أن الدين قد أثر على فكر وسلوك الإنسان خلال القرن السادس عشر سواء أكان عثمانيا أو إسبانيا أو أوروبيا، و تلك هي الحقيقة التي تشرح لنا طبيعة الأحداث والصراعات السياسية و العسكرية بالبحر الأبيض المتوسط الغربي وعليه فإن منتصف القرن السادس عشر، قد تميز ببروز **درغوث رايس وعلج علي واندري دوريا**، الذين يعتبرون شخصيات محورية وهي شخصيات طبعت أحداث المغرب العربي بما لها من عبقرية أهلّها لتبني خطط واضحة ومدروسة لتحركها السياسي والعسكري[2].

---

(1) إن البحوث و التأليف عن القرن السادس عشر المتوسطي ضئيلة نسبيا وهذا بدءا برسالة بروديل ثم عديد المقالات المنشورة ب Revue Africaine والمجلة التاريخية المغاربية وكراسات تونس و غيرها من المجلات.

(2) عبد الجليل التميمي "التشكل الإداري والجغراسياسي للأيالات العثمانية بالجزائر وتونس وطرابلس الغرب (1557-1588م). في كتاب تحية تقدير للأستاذ خليل الساحلي أوغلو (جمع و تقديم: د.عبد الجليل التميمي)، زغوان: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ج2، أكتوبر- نوفمبر ،1997م. ص452.

ففي المغرب العربي كانت ظاهرة الصراع الدائم بين القوى السياسية المنقسمة على نفسها و بين القوى المحلية ذات الطابع القبلي أو الديني، قد عمقت ظاهرة الانحطاط والتفكك والفوضى السياسية: هكذا يعطينا المغرب في نهاية القرن الخامس عشر صورة انحطاط سياسي وعسكري وتدهور اقتصادي فالعائلة الحفصية كانت ضعيفة وغير قادرة على السيطرة على القبائل لم تمتد سيطرتهم السياسية إلاّ على تونس وضواحيها، في حين كان فضاؤهم الجغراسياسي الواسع، عرضة ومجالا للتوسع المحلي والأجنبي، أما دول المغرب الأقصى فكانت تتمتع ببعض القوى السياسية والعسكرية أهمها تلك التي تمركزت في فاس أما المغرب الأوسط (الجزائر)، فقد كان عبارة عن مستنقع سياسي، و هو الذي سيصبح الإيالة التي تحكمها جماعة البحارة الأتراك العثمانيين، وستصبح عاصمتها مدينة الجزائر ولكن هذا لم يحدث بدون صراع القوتين الصاعدتين في القرن الخامس عشر في طرفي البحر الأبيض المتوسط ونعني بهما المملكة الأسبانية والدولة العثمانية[1].

كان التعصب الديني، والرغبة في نشر المسيحية وكذلك الرغبة في زحزحة حدود الإسلام يدفع الإسبان منذ أواخر القرن الخامس عشر، وطوال القرن السادس عشر إلى التدخل في البلاد الإسلامية بشمال إفريقيا[2]، فخرجت

---

(1) جوب.ب (وولف)، الجزائر وأوروبا 1500-1830 (ترجمة و تعليق: د. أبو القاسم سعد الله)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م، ص 23-24.

(2) Fernand, Braudel, «les Espagnols en Afrique du Nord de 1492 à 1577», in R.A(49),1928, pp.198-199

القوات الإسبانية لاحتلال مختلف الموانئ الجزائرية والتونسية والليبية، وكذلك فعلت البرتغال بالشواطئ المغربية[1].

يقول بروديل: "إن الحروب الإسبانية في إفريقيا أخذت صبغة الصليبية الحقيقية، وذلك نظرا للدور العظيم الذي قام بأدائه رجال الكنيسة والكهنوت، فالكنيسة بإسبانيا قد ساهمت بكل ما لديها من حماس ومن الجرأة في هذه المعركة، معركة خاصة بها "[2].

إن سقوط غرناطة سنة 1492م، قد عجل بانطلاق الطاقات الإسبانية نحو مغامرات ما وراء البحار وقد كانت إفريقيا على قربها الشديد الاختيار المنطقي الأول في هذه الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه فإن هجرة الموريسكيين قد خلقت التأزم و وفرت سببا لتعليل التدخل الإسباني[3].

وقد انطلقت في سنة 1505م الأرماردا[4] الاسبانية لاحتلال كل من المرسى الكبير عام 1505م ووهران 1509م وبجاية وطرابلس عام 1510م والجزائر عام 1511. أما بقية الموانئ الجزائرية وأهمها دلس وشرشال ومستغانم فقد قبلت دفع الجزية والتخلي عن نشاط القرصنة. وتمكن بدرونافارو Pedro Navarro من بناء قلعة في إحدى الجزر التي تحمي ميناء الجزائر وأطلق عليها اسم البنيون Penôn[5]

(1) كللت المساعي البابوية بروما بالنجاح بإبرام اتفاق بين اسبانيا و البرتغال عام 1494، تم بمقتضاه تقسيم العالم الغير أوروبي إلى منطقتي نفوذ بينهما، و كان المغرب المتوسطي من نصيب الاسبان في هذه القسمة.

(2) F.Braudel; op; cit; P. 201

(3) وليم، سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، (تعريب و تعليق: د. عبد القادر زبادية) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1980م، ص 27.

(4) كلمة إسبانية تعني الجيش البحري الكبير العدد و العدة.

(5) الصخرة.

تتمثل أهداف هذا الاحتلال في قطع الطريق أمام الأندلسيين الفارين وعزلهم داخل إسبانيا كما يتضمن برنامج الإسبان بعد هذا الاحتلال في تعمير هذه المدن بالإسبان وجعلها مدنا مسيحية والملاحظ أن نفقات إسبانيا على هذه المستعمرات كانت تغطيها من نفس المنطقة عن طريق الضرائب التي تفرضها على السكان، وبذلك كان يسهل عليها التحكم فيها[1]

ومن هذا المشهد السياسي نستخلص العناصر التالية:

- ليس هناك دولة مركزية موحدة، قوية و معترف بها بالمغرب العربي.
- غياب شبه كلي للدفاع عن السواحل التي أصبحت مفتوحة لكل المغامرين و تحقيق المشاريع التوسعية.

بروز البحارة الشرقين و الموريسكين- الأندلسين[2] الذين اعتبروا قوى بحرية جديدة في الفضاء الجغراسياسي للبحر الأبيض المتوسط الغربي في بداية القرن السادس عشر، وهو الأمر الذي مكنهم من مجابهة ومحاربة إسبانيا ومد يد المساعدة للموريسكين داخل التراب الأندلسي.ومن هذا المنطلق وابتداء من 1505م وضعت إسبانيا آلية احتلال موانئ: المرسى الكبير ووهران وبينيون الجزائر وبجاية وحلق الوادي وطرابلس الغرب وقد سعت بذلك لجعل هذه القلاع، حصونا مسلحة، بهدف مراقبة النشاط المتزايد للأتراك العثمانين وكذا للموريسكين.

---

(1) Elie, de la primaudi, «Documents inédits sur l'histoire de l'histoire de l'occupation Espagnols en Afrique (1516-1574)», in, R.A (N°20), 1876, PP . 136-150.

(2) للمزيد من التفاصيل حول موضوع الموريسكيين الأندلسيين و هجراتهم إلى الجزائر، راجع: حنيفي هلايلي، "الموريسكيون الأندلسيون في المغرب الأوسط خلال القرنين 16 و 17م"، رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة وهران، 1999-2000م.

إن عثمنة المغرب العربي خلال النصف الأول من القرن السادس عشر، قد وردت مبدئيا في إطار مبادرات شخصية، فوصول الأخوين بربروسة[1] إلى السواحل الإفريقية كان وراء عثمنة الفضاءات المغاربية، بدءاً بالجزائر ثم طرابلس الغرب و أخيرا تونس[2].

كانت البانوراما السياسية للمغرب الأوسط تتأرجح بين الضعف السياسي و التجزئة الإدارية والقبلية ويرجع الفضل إلى **عروج وخير الدين** اللذين نجحا تماما، على إثر مجابهتهما مع النظام الاجتماعي والقبلي السابق في أن يضعا حدا لتلك الانتهاكات ولثورات القبائل، وأن يتمكنا فيما بعد، من إرساء استراتيجية وتحالف بين العثمانيين وشيوخ الطرق الدينية ضد العدو المشترك؛ إن النجاح الذي تحقق، قد أدى حتما إلى تبني تصور سياسي مستقبلي، يقضي بربط الجزائر بالدولة العثمانية، وهو الارتباط الذي رغب فيه بل وطالب به عن طواعية أهالي الجزائر[3] الذين كانت تقضي مضاجعهم الضربات والهجومات الإسبانية ضدهم.

إن التوغل العثماني بالجزائر سمح بتبني أنظمة إدارية و عسكرية جديدة كما نجح خير الدين في استجلاب وتشريك الأعيان القدماء في تسيير المدينة دون أن يؤدي ذلك إلى منحهم أي نفوذ سياسي، سوف يوفر للبلاد خلال الأعوام القادمة، فرصة إعادة عثمنة عنابة وقسنطينة، واسترجاع قلعة البنيون بالجزائر سنة 1529م وهو الأمر الذي كان وراء إرساء الوحدة السياسية والإدارية لإيالة

---

(1) قدم الإخوة بربروسة (عروج، إلياس، إسحاق، خير الدين) من جزيرة ميديلي Medeli مقابل ساحل بحرايجة لتركيا، وقد اتبع هؤلاء الإخوة طريق العمل البحري منذ وقت مبكر.

(2) عبد الجليل، التميمي، المقال السابق، ص.452.

(3) عبد الجليل، التميمي، "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519م". المجلة التاريخية المغربية، العدد6، تونس: جويلية، 1976م: ص 116-120.

الجزائر العثمانية والتي أصبحت قاعدة عثمانية متقدمة ومحصنة تحصينا جيدا ومؤثرة على مصيرية الإيالات المغاربية الأخرى.

إن النجاح العسكري السريع الذي حققه **خير الدين بربروسة** على تونس الحفصية سنة 1534م، بمساعدة من الأهالي، ثم الهزيمة الشنيعة التي لحقت **شارل الخامس** في حملته ضد الجزائر سنة 1541م، قد أكدت تماما دور إيالة الجزائر الحاسم في الاختيارات الاستراتيجية والسياسية والعسكرية لكل الفضاء المغاربي خلال النصف الأول من القرن السادس عشر[1].

و يمكن الإلمام بالفترات الرئيسية لتاريخ الجزائر العثمانية، بالتعرض للأوضاع السياسية و الاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها مدخلا ضروريا لكل دراسة تتصل بالنظام الحربي للدولة الجزائرية.

أولا: الأوضاع السياسية

تميزت الحياة السياسية في الجزائر منذ مطلع القرن السادس عشر، بعدم الاستقرار وتوالي عدة أنماط من الحكم على السلطة، ويرجع هذا إلى طبيعة الوجود التركي في الجزائر.فسياسة الأتراك اتجاه البلدان التي دخلت تحت حكمهم، كانت تتصف بعدم التدخل في الحياة الخاصة لهذه البلدان الخاضعة،

---

(1) حول موضوع تأسيس إيالة الجزائر راجع:

جمال، قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987م، ص 19-26.

جون، ب (وولف)، المرجع السابق، ص 26-41.

مما يجعل الحكم التركي ظاهريا أكثر منه حقيقيا، أما في المناطق النائية فكان مجال تدخل السلطة المركزية يتضاءل نسبيا[1].

كان حكام الجزائر بعيدين عن فكرة التمرد عن إرادة السلطان العثماني الذي كانوا يعتبرونه المرجع السياسي ولروحي الذي يبارك أعمالهم ويرفع من مكانتهم في نظر السكان المحليين، لكن التحول الذي حدث في طبيعة العلاقات العثمانية –الأوروبية في نهاية القرن السادس عشر، واختلال موازين القوى لصالح الأوروبيين. كانت وراء ازدياد الضعف العثماني ولا سيما إثر معاهدتي كارلوفيتز (Carlovitz)[2] في 1699م مع النمسا والبندقية وبولونيا، وعاهدة اسطامبول 1670م مع روسيا والتي بموجبها تخلى فيها العثمانيون عن بعض أقاليمهم[3]

قد نتج عن هذا التطور أن ضعفت الروابط بين نيابة الجزائر و السلطة العثمانية، حتى أصبحت الجزائر شبه جمهورية عسكرية[4]، وحسب تعبير نور الدين عبد القادر فإن إيالة الجزائر "لا يربطها بالدولة العثمانية سوى رباط ديني و وازع أدبي"[5].

---

(1) محمد خير،فارس،تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دمشق: مطابع ألف باء، الأديب، 1969، ص 54

(2) حول المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية و انعكاساتها على مصير السلطة، راجع:
عبد الكريم، رافق: العرب و لعثمانيون، (1516-1916)، دمشق: مطبعة ألف باء، 1974، ص 117-119.

(3) Pananti, Relation d'un séjour à Alger, contenant des observations sur l'état actuel de cette régence, Tra de l'anglais, par M.r Blanquiere, le normant, Paris,1820, P.411.

(4) نور الدين، عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورهما إلى انتهاء العهد التركي، قسنطينة: مطبعة البحث، نشر كلية الآداب الجزائرية، 1965، ص 86.

ومما زاد في استقلالية الجزائر وكامها عن الدولة العثمانية، أن أصبح الدايات يعتبرون أنفسهم كخلفاء للباب العالي فقط بعد أن كانوا تابعين له، ووصلت بهم الجرأة أن يقوموا بالاتصال بالدول الأوروبية، دون اعتبار لمصلحة السلطة(1).

وأصبح ممثلو الدول الأوروبية لدى الجزائر و إيالات الغرب (طرابلس الغرب وتونس)، يتجاهلون السيادة العثمانية في تعاملهم مع هذه الإيالات، ولا سيما ممثل فرنسا الذي أصبح يلقب منذ بداية القرن التاسع عشر بالمكلف بالأعمال، و هذا ما جعل طبيعة العلاقات بين الجزائر وفرنسا تكتسي صبغة خاصة(2).

و يتضح لنا مدى استقلال الكيان الجزائري عن الدولة العثمانية، من خلال إلغاء منصب الباشا الذي فرضه السلاطين على الدايات، سنة 1711م، "عندما منع الداي علي شاوش، إبراهيم باشا مبعوث الباب العالي من دخول الجزائر بحجة تسببه في إثارة القلاقل"(3).

وقد تجسدت هذه الاستقلالية في نجاح علي شاوش الحصول على لقب الباشا من السلطان بفضل الهدايا وسياسة الأمر الواقع(4).

وانحصرت مظاهر تبعية الجزائر للدولة العثمانية في تلقي الخلعة و تبادل الهدايا و توجيه الرسائل التي تصبغ على السلطان العثماني ألقاب: السيد و الرئيس و ولي نعمة داي الجزائر(5).

---

(1) J. Serres, La politique Turque en Afrique du Nord sous la monarchie de Juillet, Goutheser, Paris, 1925, PP.9-10.
(2) idem
(3) ibid, P.194
(4) حول موضوع استقلالية الجزائر عن حكومة الباب العالي. و تغيير المناصب، راجع الدراسة القيمة:
ERNEST, WATBLED, «Pachas-Pachas-Deys», in, R.A (N°17), 1873, PP.438-443.
(5) E. Kuran, «la lettre du dernier Dey d'Alger au grand-vizir de l'Empire Ottoman»,
in, R.A (96), 1952, PP.194-195.

وبفعل هذه الأحداث والتغيرات، شهدت الحكومة التركية بالجزائر أربعة أشكال من الأنظمة السياسية، انفرد كل واحد منها بمواصفات بسبب الوضع الدولي للإيالة الجزائرية.

مرحلة البايلربايات[1] (1518–1588 م):

يعاصر عهدهم فترة السلاطين العظام وعصر القوة العثمانية، والملاحظ خلال هذه الفترة توطيد الحكم العثماني في الجزائر ووضع أسسه التي سوف يرتكز عليها طوال التواجد التركي في الجزائر وكان هؤلاء البايلربايات بمثابة ملوك مستقلين رغم اعترافهم بسيادة السلطان العثماني، إذ كانوا يمارسون سلطتهم بأنفسهم أو بواسطة خلفاء لهم يعينوهم في حالة انشغالهم عن إيالة الجزائر.

وقد تميز عهدهم بازدياد التدخل الإسباني وتكثيف الغارات البحرية على مدينة الجزائر، إلا أن جميعها باءت بالفشل، كما تميز عهدهم بالوقوف في وجه تدخل ملوك المغرب السعديين في الجزائر والانتصار عليهم في كثير من المواقع، والعمل على بسط السيادة العثمانية داخل الأراضي الجزائرية وكان البايلربايات من كبار رجال البحر الذين يعود الفضل إليهم في تنظيم القوة البحرية العثمانية، وفي التفوق البحري العثماني في المنطقة الغربية للبحر الأبيض المتوسط، والإشراف على إخضاع باقي شمال إفريقيا للسلطة العثمانية، وظلت مسؤوليتهم

(1) تعني أمير الأمراء، ورتبة (ميرميران) من المناصب الرفيعة في الدولة العثمانية، وكان خير الدين من بين الشخصيات المحدودة التي منحت هذا اللقب، وكان هذا المنح دلال امتياز لخير الدين وللولاية التي يحكمها كنائب للسلطان، فقد اعتبرت الجزائر قاعدة الحكم العثماني في شمال إفريقيا وفي غرب البحر المتوسط.

تنحصر في توجيه الحكم في طرابلس وتونس حتى نهاية عصر البايلربايات سنة 1587م[1].

والجدير بالملاحظة أن أهم ظاهرة سياسية طبعت هذا العصر، هي محاولة البايلربايات وضع حد لنفوذ الجيش الانكشاري، وهذا من خلال إنشاء قوة عسكرية موازية لها اعتمدوا فيها على تجنيد عناصرها من الجزائريين والعلوج، وقد حاول المؤرخ الفرنسي **جوليان** أن يفسر الدافع الحقيقي لهذه المحاولة حيث من خلالها حاول البايلربايات إنشاء إمبراطورية بحرية تقتضي تضافر وتلاحم جميع القوى الفاعلة في الإيالة[2].

تشير بعض الدراسات على أن البايلربايات تمكنوا من أن يجدوا لأنفسهم قاعدة شعبية تساعدهم في مهامهم السياسية والعسكرية مما أفضى على عهدهم نوعا من الاستقرار والهدوء.فقد كان لتمسكهم بمبدأ تحرير البلاد من بقايا الاحتلال الإسباني قاعدة أساسية، أكسبتهم هالة من الاحترام والتقدير في نظر السكان، ومحاولتهم التقرب من رجال الصوفية وكسب ولائهم من خلال منحهم الكثير من الامتيازات وهذا بغرض استمالة نفوذهم الروحي، ونظر للشعبية الواسعة التي كان يتمتع بها شيوخ الزوايا[3].

وقد جمع معظم البايلربايات بين وظيفة البايلرباي ومنصب قبطان باشا، والسبب في ذلك أن البحر كان طريق الاتصال الوحيد بين اسطامبول وشمال إفريقيا، وكان قبودان باشا هو الذي يتولى أمر الاتصال بين السلطان ونيابات

---

(1) محمد خير،فارس، المرجع السابق، ص47-53.

(2) شارل أندري، جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، (تعريب: محمد مزالي و البشير بن سلامة)، الدار التونسية للنشر، 1983م، ج2، ص 341.

(3) Marcel, Boudin, «Notes et questions sur Ahmed ben Youcef», in, R.A (N°66), 1925, PP.181-182.

الجزائر وتونس وطرابلس.وكانت سيطرت البايلربايات على القوتين العسكريتين الأساسيتين في الجزائر: الانكشارية (القوات البرية) وطائفة الرؤساء (القوات البحرية) قوية.

وفي هذا العهد امتد الحكم العثماني في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، وتوغل الأتراك في عهد **صالح رايس** إلى واحات ورقلة وتقرت، وبوفاة علج علي سنة 1587[1] قدرت الدولة العثمانية أن الوقت قد حان لإدخال الولايات الثلاث في شمال إفريقيا في إطار التنظيمات العثمانية العادية، فألغت بايلربايات الجزائر وحولت الولايات الثلاث إلى نيابات يديرها باشا يعين لمدة ثلاث سنوات[2].

مرحلة الباشوات (1587-1659م).

أصبحت الجزائر منذ تطبيق هذا النظام ولاية عادية إذ يتولى شؤونها أحد البشاوات، والذين حددت فترة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات.

لم يكن للبشاوات القادمون للإيالة أساس أو سند محلي بين القوى التي كانت تسيطر على أوضاع الجزائر، فكان همهم الوحيد جمع الأموال وكان لهذا الشعور دور في خلق الانفصال بينهم وبين الرعية، وهذا ما يفرقهم عن البايلربايات الذين كانوا زعماء للجهاد، بينما هم مجرد موظفين ترسلهم اسطامبول لخدمة السلطان العثماني في الجزائر.

---

(1) أصدر السلطان العثماني مراد الثالث في سنة 1587م بعد موت علج علي فرمانا يلغي التسمية المتمثلة في البايلربايات، بالرغم من أن المراسلات العثمانية استمرت تذكر بايلربايية الجزائر حتى القرن 19م.وقد عوض الفرمان ذلك بمنصب الباشا كمنصب رسمي أعلى للجزائر

(2) محمد خير، فارس: المرجع السابق، ص 52-55.

لما بدأ عهد الباشاوات لم يلقوا من رجال الطائفة والانكشارية دعما ولا احتراما، وأصبح الباشا لا يستطيع القيام بمهامه إلا بعد أن يفوز بثقة الانكشارية في حين انصرف رجال الطائفة إلى البحر لممارسة القرصنة وقد حاول **خضر باشا** سنة 1596م أن يتحرر من وصاية الانكشارية بمساعدة الكراغلة والقبائل المستعدة للثورة، ولكن المحاولة ظلت دون نتيجة واضطر الباشا أن يتقبل مشاركة الديوان (المؤلف من رؤساء الجند).له في السلطة، وكان الباشا يعلن القرارات الرسمية على النحو التالي: "نحن باشا وديوان الباشا ميليشيا الجزائر التي لا تغلب"[1] وقد كلفته هذه العملية أن قامت حكومة الباب العالي بتعويضه[2].

لقد عرفت على الجزائر خلال هذه المرحلة أكثر من أربعين باشا تجدد تعيين بعضهم أكثر من مرة، وتعرض الكثير منهم للعزل والسجن على يد الأوجاق وكان عهد معظمهم قصيرا، فقد استمر حكم **يوسف باشا** سنة 1640م أربعين يوما ثم عزل و سجن سنة 1642م بسبب تأخره عن دفع رواتب الجند ثم عاد للمرة الثالثة سنة 1647م، وبين 1655-1659م تعاقب على الحكم أكثر من مرة كل من **أحمد باشا** و**إبراهيم باشا** وكانت هذه الفترة مليئة بالاضطراب مما دفع الأوجاق إلى إنهاء حكم الباشوات[3].

كان باشوات الجزائر مثل غيرهم من الباشوات العثمانيين يشترون مناصبهم بالمال، ولهذا كان همهم الوحيد جمع الثروة.وكانت واجبات الباشا

---

(1) شارل، أندري، جوليان، المرجع السابق، ج2، ص 352.

(2) Claude.Bomteins, Manuel des institutions Algériennes de la domination Turque à l'indépendance, Paris, Cujas 1976.

(3) H.D. de Grammont, histoire d'Alger sous la domination Turque (1515 - 1830), éd Leroux, Paris, 1887, PP.135 – 147.

والتزاماته تسمح له بأن يقوم بعمليات النهب، فمهمته الأساسية جمع الضرائب التي تسمح له بدفع رواتب الجند وتجهيزهم، وهي النفقة الإلزامية الوحيدة، وقد استغل الباشاوات هذه الوظيفة المالية كما استغلها أعوانهم، فكانوا يتلاعبون أو يتأخرون في دفع رواتب الجند، وكان الباشاوات قد أرهقوا سكان الجزائر بجشعهم ونهبهم، ولعل هذا كان بسبب تجريدهم من كل سلطة وهذا عام 1659م[1].

مرحلة الأغوات (1659-1671م).

تمكن قادة الجيش من الاستلاء على الحكم تدريجيا عن طريق مجلس الوجاق الذي يرأسه عادة أحد الأغوات، ويعتبر نظام الأغوات محاولة لإيجاد نوع من التوازن والديمقراطية داخل مختلف أجنحة المؤسسة العسكرية المسيطرة على السلطة[2].

يعتبر هذا العهد عهد تسلط الجيش على الحكم، ويمثل أحلك فترة في تاريخ الحكم العثماني في الجزائر.ويعود السبب في قيام حكم الأغوات إلى سياسة الباشوات المالية، فقد اتهم **الجند ابراهيم** باشا بنهب المعاشات والضرائب.وكان السبب المباشر في تجريد الباشا من سلطاته هو محاولته أن يستوفي العشر من المنح التي كان السلطان يرسلها لمساعدة الأسطول الجزائري. مما أثار رد فعل شديد دفع الديوان إلى اتخاذ قرار بإلغاء امتيازات الباشا، وهي:

- دفع المعاشات.
- تعيين القواد.

- ممارسة القضاء على أهل البلد.

ولم يترك للباشا سوى اللقب الشرفي.وأخذ الأغوات منذ 1659م، يمارسون السلطة التنفيذية[1].

ومن الغريب أن هذه الثورة التي قامت للدفاع عن حقوق الطائفة انتهت لصالح الجند حتى سنة 1671م وكان نظام الآغاوات ينطوي على نقاط ضعف كثيرة فقد كان الجند ينتخبون كل شهرين آغا جديدا بحسب الأقدمية، فإذا رغب في الاحتفاظ بالسلطة تعرض لثورة الجند والقتل، وأصبح القتل الإجراء الوحيد لتبديل الأغوات[2].

وتلا مقتل علي آغا انتشار الفوضى الكاملة في الجزائر، فخلال ثلاثة أيام عين الجند خمسة أو ستة أغوات، ولكن هؤلاء امتنعوا عن قبول هذا المنصب الخطير، وسارعت الطائفة لانتزاع السلطة من الجيش وأنهت عهد الأغوات وفرضت أحد زعمائها سنة 1671م حاكما للجزائر ليبدأ بذلك عهد جديد هو عهد الدايات[3].

---

(1) محمد خير، فارس، المرجع السابق: ص 54.

(2) محمد الميلي، عبد الله الشريط. الجزائر في مرآة التاريخ: ط1، قسنطينة: مطبعة دار البعث، 1965م، ص 25.

(3) كان عدد الآغاوات أربعة وهم:
- خليل آغا (1659 – 1660)
- رمضان آغا (1660 – 1661)
- شعبان آغا (1661 – 1665)
- علي آغا (1665 – 1671)

لمزيد راجع: محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 56.

مرحلة الدايات[1] (1671–1830م):

تسلم الدايات السلطة منذ 1671م عندما حلت سلطة زعماء الطائفة محل الأغوات، واستمر انتخاب الدايات من قبل الطائفة حتى سنة 1689م، وكان الدايات الأربع الذين حكموا بين 1671-1689م من زعماء الطائفة، وقد عملوا على تقليص نفوذ الديوان.وفي عهدهم نشطت البحرية الجزائرية مما أدى إلى قيام عمليات انتقامية أوروبية.ورغم مظاهر القوة والنفوذ التي اتصف بها الداي إلا أنه لم يستطع عمل شيء وقد وصف الكاتب الإسباني **جوان كانو** الداي أنه: "... رجل غني لكنه ليس سيد خزينته، أب بدون أطفال، زوج بدون إمرأة، طاغية بدون حرية، ملك لعبيد، عبد لأتباعه..."[2].

ويسجل حلول الدايات المنتخبين محليا محل الباشاوات الذين كان السلطان يرسلهم من اسطانبول ضعف الصلات بين الجزائر وعاصمة السلطنة، وكانت سلطة الداي مطلقة، وإن كانت- نظريا- مقيدة بالديوان، فهو يبث في مسائل الحرب والصلح وهو الذي يختار وزرائه بنفسه[3].

وقد تعززت سلطة الداي بعد إلغاء منصب الباشا –مبعوث السلطان الشرقي- سنة 1711م، وتدهور نفوذ الديوانين: الديوان الصغير الذي اختفى وحل محله مجلس الموظفين الكبار "مجلس الدولة أو الحكومة"، والديوان الكبير "المجلس العام"، الذي حدد نشاطه في نطاق احتفال شكلي بمناسبة الأعياد الدينية وحفلات توزيع الأجور كل شهرين في قصر الداي، وهذا ما جعل

(1) الداي كلمة تركية تعني (الخال) ولم تستخدم للدلالة على عمل وظيفي إلا في الجزائر وتونس، وكانت في بادئ الأمر لقبا شرقيا، ثم استخدم لوظيفة عسكرية في الجيش الانكشاري في الجزائر وتونس.واستعملت بمعنى الحاكم أو الرئيس.

(2) محمد خير، فارس، المرجع السابق، ص 73

(3) نفسه.

كوندا ميني يصف الداي بقوله: "مستبد وليس له حرية، أرستقراطي لكنه محروم من أرباح القرصنة"[1].

وكان الداي يختار من الوجاق من بين ثلاثة موظفين سامين، هم الخزناجي وآغا العرب وخوجة الخيل[2].وفي الوثائق الإدارية كان اسمه يرادف كلمة سيدنا أو أفندي ويدعى عند الخطاب بسلطان الجزائر[3] ومنذ عهد **علي شاوش** (1710 – 1717م) أعطى الدايات رتبة الباشا ذي الثلاث شرطات في الجيش العثماني[4].

ومما تجدر ملاحظته أن مباشرة الدايات لمهامهم الإدارية والمالية، كانت تتأثر بسلوكهم، وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين صنفين منهم: الصنف الأول زاهد في متاع الدنيا منصرف إلى الأعمال الخيرية مثل الداي **بابا محمد**

(1) Marcel, Emerit, «Le voyage de la condamine à Alger 1731», R.A, T18, 1954, P.360.

(2) Nahoum.Weissman, les Janissaires, études de l'organisation militaire des ottomans, imp, orient, Paris, 1964, P.69.

(3) idem.

(4) إن النزاعات الطائفية على أساس مصلحي داخل المؤسسة العسكرية، قد جعل حياة الدايات في خطر، حيث ما بين 1671 و1830م، تولى سبعة وعشرون (27) دايا عاش وراء المدة المقررة للبقاء في الحكم بينهم إثنان. وكان معدل سنوات البقاء في الحكم هو ست سنوات.

وأطول حكام الجزائر مدة و أكثرهم فعالية خلال هذه المرحلة هم:

- الداي حاصي محمد (1671 – 1681)
- الداي بابا ابراهيم (1732 – 1775)
- الداي أحمد عثمان (1766 – 1791)
- الداي حسين (1818 – 1830)

للمزيد من التفاصيل راجع: وليم، سبنسر، المرجع السابق، ص 75 – 78.

عثمان (1766 – 1791م)، الذي انفق ثروته الخاصة في تشييد المسجد المقابل لقصره، وبناء القلاع والحصون لحماية مرسى الجزائر[1].

أما الصنف الثاني فعرف بعدم المقدرة على تسيير أعمال الدولة، لأنه توصل إلى منصبه بفضل تمرد الجيش المطالب بزيادة الأجور والهدايا، وكان هؤلاء الدايات يباشرون مهنا وضيعة كمهنة الفحامين أو الإسكافيين أو الكناسين[2].

ومثال على هذا الصنف: الداي علي الغسال، الذي قيل بأنه كان يشتغل بغسل الأموات قبل سنة 1808م[3].والداي محمد عثمان الذي كانت مهنته إسكافيا في بادئ الأمر، ليرتقي بالتدريج في الوظائف الإدارية ليصبح خزناجي ثم دايا فقد قال عن وصوله إلى أعلى منصب "أنه كان مكتوبا"[4].

إن كل دايات الجزائر كانوا يظهرون للعالم الخارجي، وخاصة للقناصل الأوروبيين والتجار الذين تعاملوا معهم، بمثابة الرمز الظاهر للدولة القوية، وعلى هذا فإن القنصل الأمريكي في الجزائر جويل بارلو (1795-1797) (Joel Barlow) يصف الداي سيدي حسن إثر مقابلة معه كما يلي:

"لقد اكتست قدمه بجلد ناعم رفيع امتد للإحاطة بساقه مع أزرار من الماس في خيوط مرصعة بالأحجار الكريمة وحول وسطه حزام عريض يلمع بالحلي، وقد تدلى منه سيف عريض يتكون غمده من أجود نوع للقطيفة، وفي

---

(1) ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أزاخر العهد العثماني (1792-1830)، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1985، ص 25.

(2) A. Benachanhou, L'état Algérien en 1830, ses institution sous l'Emir Abdelkader, S.N.E.D, Alger, S.D, P.29.

(3) .H.D. de Grammont, Histoire,..., op.cit, PP.369-370

(4) وليم، سبنسر، المرجع السابق، ص 76-77.

حزامه قد التصق خنجر ومسدسان قيل أنها كانت هدية من المرحوم السيئ الحظ لويس الرابع عشر، وذلك الخنجر من الذهب الخالص"[1].

يرتبط نظام الحكم في الإيالة الجزائرية بهيئة الموظفين، نظرا لإشرافهم عليه وتأثيرهم على مختلف أجهزته ومصالحه، وتماشيا مع التقسيم المنطقي لسلطات هؤلاء الموظفين والمكانة المرموقة التي احتلوها في هرم السلطة الإدارية للدولة.وعلى هذا النحو كانت وزارة الداي تضم موظفين سامين، سنتطرق إلى مهامهم:

1-.الخزناجي: المختص بالإشراف على الخزينة فقد أوكل إليه أمر حراستها وإيداع مصادر دخل الدولة بها مع الإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الجند.ويباشر الخزناجي مهامه المالية بحضور الداي وأعضاء الديوان[2]. وأصبح الخزناجي في الديوان الشخصية الثانية المؤهلة لشغل منصب الداي حال شغوره، وقد ظل هذا الاختيار المتعارف عليه معمولا به منذ موت الداي علي شاوش (1710 - 1718م) في أفريل 1718 وحتى سنة 1805م، مما سمح بانتهاج نوع من الترقية التدريجية في السلم الإداري ونظرا لهذا التوسع في النفوذ لم يعد منصب الخزناجي ذا طابع مالي فقط، بل أصبح له صبغة عسكرية، فهو يقود الحملات العسكرية عند اقتضاء الأمر كما حدث للخزناجي **إبراهيم خوجة** الذي قاد الحملات ضد الثائرين بالنواحي **الوهرانية** سنتي 1734 و1736م[3].

(1) المرجع نفسه، ص 78-79.

(2) Laugier de Tassy, Histoire du royaume d'Alger, Paris, éd Lousel, 1992, P.228

(3) H.D, de Grammont, «Relations entre la France et la régence d'Alger au XVIIe siècle», in, R.A, T23, 1879, P.12.

وتؤكد لنا كتابات المؤرخين و الرحالة المعاصرين لتلك الفترة على مدى سلطة ونفوذ الخزناجي نتيجة اكتسابه صلاحيات واسعة في الجهاز الإداري للإيالة الجزائرية ففي هذا الصدد نجد **فانتوردو بارادي** Venture de Paradis يضفي على الخزناجي لقب الوزير الأول(1)، كما أن **تيدينا** (Thedenat) يعتبره في مذكراته التي سجل فيها قصة مغامراته التي انتهت به إلى أن يصبح خزناجي باي معسكر "بأنه كبير البلاد بعد الداي، يخضع لأوامره معسكر، ويتقرب إليه بتقييد يديه ورجليه"(2).

2-.بيب المالجي: وهو الموظف المشرف على مصلحة الأملاك و الثروات التي تؤول إلى الدولة، و يكلف بحيازة الثروات المنقولة و غير المنقولة لصالح بيت المال، طبقا للأحكام الشرعية(3).

3-.خوجة الخيل: وهو موظف سام يدير أملاك الدولة، كما يشرف على تجنيد الفرسان (رجال المخزن) مما خول له نفوذا على عرب الصحراء مثل عشائر **رحمان** و **البواعيش** وتوسعت صلاحيات خوجة الخيل بتقادم الزمن، حيث أصبح يتولى قيادة الفرق العسكرية(4).

(1) Venture de Paradis, Tunis et Alger au XVIIIe siècle, présenté par Joseph cuoq, éd Paris, Sindbad, P.214

(2) Marcel, Emerit, «Les avantures de thédenat, esclave et ministre d'un Bey d'Afrique au 18e siècle (1772-1782)»,in, R.A, (N°92), 1948, P.355.

(3) A. Devoulx, Tachrifat, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Alger, imp du gouvernement, 1852, P.20.

(4) الحاج أحمد الشريف، الزهار، مذكرات نقيب أشراف الجزائر (1754 - 1830)، (تحقيق و نشر: أحمد توفيق المدني)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1980م، ص 45.

ومما تجدر ملاحظته أن منصب خوجة الخيل أصبح يحتل مرتبة حساسة في إدارة الجزائر مع نهاية القرن الثامن عشر، وهذا ما يؤكده لنا قول **حمدان خوجة**: "بأن الداي **علي بورصالي** (1817 – 1818م) عين **علي خوجة خزناجيا** ثم رفعه إلى مرتبة خوجة الخيل"(1)

4.- وكيل الحرج: وهو موظف سامي يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة البحرية، ويشرف على تهيئة عتاد الحرب وتوزيع غنائم البحر، وتتوسع صلاحياته في بعض الأحيان إلى الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية(2).

5-.آغا العرب:كان يعتبر بمثابة وزير مطلق الصلاحية حسب تعبير بعض المصادر، وذلك لأنه كان يحتل المرتبة الثانية في سلك الموظفين السامين من حيث المعاملة و الهدايا التي يحظى بها، لكونه قائد فرق الانكشارية و فرسان المخزن المعسكرين خارج مدينة الجزائر(3).

أما بخصوص الموظفين المساعدين فيشكلون إطاراً متميز له صلة وثيقة بالجهاز المالي والاقتصادي للإيالة الجزائرية كما أن له ارتباط بأوضاعها الاجتماعية و حالتها الثقافية عصرئذ.ومن بين هذه المجموعات ما يلي:

5- الخوجاباشي: اتضحت اختصاصاتهم منذ بداية القرن الثامن عشر، حيث أصبحت لهم مكانة مرموقة في ديوان البايليك.وتتوزع مهامهم على النحو التالي:

---

(1) حمدان بن عثمان، خوجة: المرآة (تقديم و تعريب وتحقيق د.محمد العربي الزبيري)، ط2 الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982م، ص 153.

(2) للمزيد من التفاصيل، أنظر الفصل الأول من الباب الأول من الدراسة.

(3) Bubois, Thanville, Mémoire sur Alger en 1809, Pub par G.Esquer, Paris, Champion, 1927, P.128.

أ- **الكاتب الأول أو المكتابجي**: يكلف بفرض الضرائب والمحافظة على سجل محاسبات الدولة وبه تثبت القوانين العسكرية وأسماء ورتب وأجور فرق الانكشارية من أوجاق ومحلة ونوبة[1].

ب- **الكاتب الثاني أو الدفتردار**: يكلف بتسجيل مصادر دفتر دخل البلاد من الضرائب وله حق مراقبة مخازن الدولة وهذا ما أسبه لقب وكيل الخرج الكبير[2].

ج- الكاتب الثالث أو وكيل الخرج الصغير: وهو يهتم بالسجلات الخاصة بغنائم البحر، وأمور الديوانة (الجمارك) ويلقب أحيانا بقبودان بالي.

د- الكاتب الرابع أو الرقمجي: يحافظ على السجلات المتعلّقة بمصالح البايليك والمتصلة بالشؤون الخارجية للبلاد مثل شيكايات القناصل المقيمين بمدينة الجزائر.

ويلحق بهؤلاء الكتاب الترجمان وأمين أملاك الحرمين الشريفين الذين يتم اختيارهم من بين أعيان الحضر حسب ما يفهم من معلومات **حمدان خوجة**[3].

1- خوجات الخدمات العامة: وهم مكلفون بأعمال ذات طابع اجتماعي واقتصادي وأشهر هؤلاء الخوجات حسب الخدمات التي يؤديها:

خوجة القصر، و يدعى أحيانا خوجة الباب.

خوجة الجمارك، ويتسلم رسوم البضائع الواردة من البلاد المسيحية عن طريق المراسي[4].

(1) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 129.

(2) N. Weisman,op.cit, P.70.

(3) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 155.

(4) نور الدين، عبد القادر، المرجع السابق، ص 76.

- خوجة الغنائم، وهو مكلف ببيع الغنائم وتقسيمها بين المستحقين لها.
- خوجة الرحبة، وهو مكلف بتسليم الرسوم على الحبوب المعروضة في الأسواق.
- خوجة الزرع، يوزع الحبوب على الفرق العسكرية بالعاصمة.
- خوجة العيون، يهتم بالمنشآت المائية من عيون وسواقي وقنوات، ويرعى الأوقاف المحبوسة والمخصصة للإنفاق.
- خوجة الملح، يتكفل بشراء وتعبئة الملح.
- خوجة الجلد، بيده مفاتيح فتدق الجلد(1).
- خوجات أبواب المدينة، على كل باب يوجد اثنان منهم(2).
- خوجة الوزن، المكلف بالمقاييس والمكاييل.

وإلى جانب هؤلاء الموظفين الثانويين، كان هناك حشد كبير كل يعمل حسب المهام المنوطة به، كجماعة الطباخين والنظار والوكلاء والمحتسب وجماعة الشواش(3).

وقد كانت اختصاصات الدايات تشمل بصفتهم رؤساء الدولة الإدارة العامة والعدالة، وإعلان الحروب، والتوقيع على معاهدات السلام وتجديد أو رفض الاستغلال الاقتصادي مثل تلك التي أعطت للشركة الفرنسية لنش Linche والمتعلقة باستغلال المرجان على الشواطئ البحرية قرب القالة(4).ويعقد الدايات

(1) Tachrifat, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'Ancienne régence d'Alger, Pub, par A. Devoulx, Alger, imp du gouvernement, 1852, P21

(2) Shaw (Dr), Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, etc de cet état, Trad. De l'anglais avec des nombreuses augmentations par J.Mac Carthy, Paris, Malin, 1830, P.230.

(3) للمزيد من المعلومات راجع: ناصر الدين السعيدوني، النظام المالي المرجع السابق، ص 28.

(4) تحول حصن القالة خلال الفترة العثمانية إلى محطة تبادل تجاري تتولى الإشراف عليها مؤسسات فرنسية مقابل آتاوات سنوية وهدايا إلزامية لفائدة الحكومة الجزائرية، وقد كان مركز القالة موضع نزاع الحكومة=

اجتماعات الديوان، ويتلقون مجموع الضرائب والاتاوات من مختلف الدول الأوربية وكذلك من باياتهم، ويعينون الرسميين لمختلف الوظائف بما فيها الحكومة المركزية[1].

وفي هذا السياق كتب جويل بارلو مندوب الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1796م يقول: "إن نظام الحكم في الجزائر قد أصبح تقريبا ملكيا، فإن الديوان لم يعقد اجتماعا واحدا خلال عدة سنوات، والذي لا يخضع لأية قيود سوى تلك الضرورة الناجمة عن اضطراره إلى توزيع الهدايا التي يتلقاها من الأجانب، وفي بعض الأحيان، بعض أمواله أيضا بين كبار الضباط لكي يدفع عن نفسه غائلة الاغتيال أو لمنع حركات العصيان في الجيش"[2].

ويمكن أن نصف جهاز الدولة الإداري إلى طبقتين، الطبقة الأولى: تضم الداي والموظفين السامين، والطبقة الثانية وتشمل الموظفين المساعدين مثل: كتاب الدولة وموظفي الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ورجال حفظ الأمن والإشراف على القوانين بالإضافة إلى الديوان المحلي لكل من بايليكات الشرق والغرب والتيطري.

فالمجموعة الأولى من موظفي الإيالة الجزائرية، المتكونة من الداي ومساعديه من ذوي المناصب السامية أصبحت لهم سلطة مطلقة في تسيير

=الفرنسية. وذلك منذ أن انتهك متولي الامتيازات توماس لانش Thomas Linches الصلاحيات المخولة له سنة 1561، بتحويل القالة إلى حصن عسكري، مما أدى إلى تدخل القوات الجزائرية وتدميره سنة 1686م.

للمزيد من التفاصيل راجع:

ناصر الدين، سعيدوني، "وضعية المراكز الإقليمية بالجزائر نموذج: حصن القالة: من مركز إسلامي إلى محطة عثمانية"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 9، زغوان أوت 1994ن ص 167-184.

(1) وليم، سبنسر، المرجع السابق، ص 77.

(2) راي، أروين، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776 – 1816م)، (ترجمة إسماعيل العربي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978، ص 23.

شؤون الإيالة بفعل الظروف السياسية التي عاشتها الجزائر، والتي تميزت باستقرار نسبي طيلة السنوات العشر الأولى من القرن التاسع عشر، بعد الفوضى والاضطرابات التي تعرضت لها الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر[1].وهذا ما عمل على تدعيم سلطة الدايات.والملاحظ أنه خلال القرن السابع عشر و أواخر القرن الثامن عشر، كانت الوظائف الرئيسية في الإيالة منوطة بأعضاء الديوان الصغير الذي كان يتشكل منه مجلس الحكومة[2] وعلى رأسهم الكاهية الذي كان يقوم بمساعدة الداي في إدارة شؤون الدولة و يحظى بتأييد أعضاء الديوان الكبير المعروف بالمجلس العام.

وبفضل هذا التطور أصبح المسؤول عن جهاز الحكم بالإيالة الجزائرية و الممثل الشرعي للسلطان العثماني بالجزائر، فهو حسب تعبير بعض المصادر: "الحاكم المستبد و السيد المطلق الصلاحية بإيالته"[3].

ويشير بلانطي (Plantet): "لقد أخذ الجزائريون ابتداء من سنة 1671م، ينتخبون بأنفسهم رئيس دولتهم، مدشنين بذلك عهد الدايات بدون إذن من الباب العالي، ولم يعودوا يتركون لمبعوثي السلطان إلا وظائف شرفية، ثم ابتداء

---

(1) بعد الفترة التي تلت حكم محمد عثمان باشا (1766 – 1791م)، تولى تسع دايات قتل جلهم، ونفس الأوضاع كانت تعيشها البايليكات فبايليك قسنطينة عرف بعد مقتل صالح باي (1792)، تعاقب تسعة عشر بابا لقي أغلبهم مصرعه على أيدي الحامية التركية وبأمر من دايات الجزائر، كما أن بايليك وهران والتيطري عرف نفس الأوضاع والأحداث.

(2) كان يتألف من الداي والقاضيين الحنفيين والضباط الكبار من الأياباشي والبولوكباشي، أنظر:
P. Boyer, «Introduction à une histoire intérieure à la régence d'Alger», in R.H, N478, avril-Juin, 1966, P.310

(3) Pananti, op.cit, P.240.

من سنة 1710م، أخذ الداي ومساعدوه يطردون بالقوة ممثلي السلطان، تاركين للدايات و حدهم السيادة المطلقة في السلطة"[1].

كانت الإدارة الجزائرية في العهد العثماني ترتكز على تقسيم يتلخص في أربع بيليكات، و هذا منذ ولاية حسن **باشا** الذي حكم الجزائر ثلاث مرات.الأولى ما بين (1544 – 1552م).والثانية ما بين (1557 – 1561م)، والثالثة ما بين (1562 – 1567م)، وكان على رأس كل بيليكية باي يعينه الداي، وكانت تشمل المقاطعات التالية:

1- الجزائر: وكانت تسمى **دار السلطان**، وهي تمتد من **دلس** شرقا إلى **شرشال** غربا، وساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس **البليدي** جنوبا، وتضم إقليمي: الساحل ومتيجة، وتخضع مباشرة لرؤساء السلطة التركية، وتنقسم إلى أوطان يحكمها قواد تحت إشراف آغا العرب قائد الجيش، وكل وطن يتكون من دواوير.

2- بايليك الشرق: وعاصمتها قسنطينة وقد أسست في السنة الأخيرة من حكم حسن باشا 1567م وقد حكم الأتراك أغلب نواحيه الجبلية والصحراوية عن طريق الرؤساء المحليين.

3- بايليك الغرب: لقد تبدلت عاصمتها أكثر من مرة.إذ تأسس سنة 1563م، ونقلت عاصمتها من مازونة إلى معسكر سنة 1710م، ثم أصبحت وهران عاصمة لها بعد تحريرها من الاحتلال الإسباني سنة 1792، وكانت ...

Eugène, Plantet, Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833), Paris, F.Alcan, 1889, T2, PP.333-334.

صبغة حربية نظرا لتوتر العلاقات بين الأتراك و المغاربة و بقاء الإسبان زهاء ثلاثة قرون.

4- بايليك التيطري: كان أصغر البايليكات ومقرها المدية، أسس سنة 1540م، وكانت الأكثر ارتباطا بالسلطة المركزية، ووضع بجانب الباي حاكم يتصل مباشرة بالجزائر ويهتم بأمور القيادات الأربع التي كان البايليك يتكون منها.

وبصورة عامة، لم تكن السلطة التركية الفعلية تشمل سوى سدس مساحة الجزائر الشمالية في حين ظلت حدود الجزائر جنوبا غير واضحة، وهذا حسب المعلومات التي أثبتها بعض الكتاب الفرنسيين(1).

يمثل الباي السلطة السياسية الأولى على الإقليم وهو المسؤول الأعلى أمام الحكم المركزي، حيث كان عليه القيام بتعيين المسؤولين وتنصيبهم وتنحصر مهامه في تسيير شؤون المقاطعة والإشراف على القوات العسكرية وعملية جمع الضرائب من الأرياف والسهر على أمن المنطقة وللبايات الحق المطلق في إصدار العقوبات ضد الأهالي وحق مصادرة الممتلكات، كما يتولى البايات قيادة الجنود في المعارك(2).

كان البايات مطالبين بالتوجه إلى دار السلطان مرة كل ثلاث سنوات يسلموا عائدات بياليكهم وتقارير عن أوضاع المناطق الخاضعة لهم، وكان يتم في نفس الوقت تجديد تعينهم أو عزلهم نهائيا وذلك وفقا لما كان يقدمونه من العائدات والرشاوي للداي وأعوانه.

---

(1) Louis. Rinn, «le Royaumme d'Alger sous le dernier Dey», in, R.A (N°41), 1897, P.137.

(2) Shaw, op.cit, P.103

فعلى المستوى المحلي كانت المهام مقسمة بين ثلاثة حكام يقومون بجمع الضرائب والإشراف عليها وتعيين القياد وهؤلاء الموظفون هم: آغا الدواير وآغا الزمالة وخليفة الشرق[1] وكان الآغوات يشرفون بدورهم على باقي المناطق بمساعدة القبائل ومن بين المساعدين الرئيسيين الخليفة الذي يقوم باختياره الباي ويعينه الداي[2] وللخليفة مهام متعددة وكبيرة أهمها نيابة الباي عند الضرورة وتتمثل مهام الخزندار في الإشراف على كل الخدمات المالية.

كما كان للباي كاتبان، كاتب السر ويقال له باشي دفتر وآخر يكتب الرسائل ويسجلها وكان للباي أيضا مسؤولان عسكريان وأربعة شواش[3].وأعوان: "آغا الدواير من الأعراب وآغا الصبايحية من الأتراك"[4].

لقد كانت العلاقة الموجودة بين السلطة المركزية والباي تتجلى في مساعدة البايليك بالجيوش وتقديم المساعدات المالية أثناء الكوارث الطبيعية أما الباي فلقد كان يقدم للسلطة المركزية ضرائب وهدايا كانت تشكل عوائد البايليك.

وتتمثل هذه العوائد في ما كان يسمى بالدنوش الأصغر[5]، والذي كان يتمثل في ضرائب وهدايا تمنح للداي كل ستة أشهر أي في الربيع والخريف ويقوم خليفة الباي بايصال الدنوش الصغير إلى العاصمة[6].

(1) لقب بخليفة الشرق لأن سلطته كانت تمارس على المنطقة الموجودة شرق مازونة، وهي منطقة سهول الشلف أنظر:

Louis.Rinn, le royaume, op.cit, ..., P.139

(2) Claude Bomteins, op.cit, T1, P.59.

(3) قتيحة، لوليش، الحياة الحضرية في بايليك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1993-1994، ص18.

(4) الزهار، المصدر السابق، ص35.

(5) الدنوش لفظ محلي معناه المحاسبة على الضرائب، شاع استعماله في الفترة العثمانية لمصطلح ضمن الالتزامات المالية.

(6) Lapène (E), Tableau historique de l'Algérie depuis l'occupation Romaine jusqu'à la conquête par les Français en 1830, Mets, Lamort, 1845, P.39.

ويدنش البايات مرة كل ثلاث سنوات وخلفائهم يدنشون مرتين كل سنة، وعملية التدنيش[1] ما هي إلا زيارة إجبارية يؤديها البايات إلى الذي اعترفا بولائهم للحكومة المركزية ولتمتين الإحساس بسلطة الداي وحكومته على المقاطعات وكان الدنوش الصغير والكبير يتألف من ما يلي:

الدنوش الصغير يتشكل من اللزمة[2] وهي عبارة عن ضريبة مالية إضافية، والمصنوعات المحلية كالحياك والبرانس البيضاء والسوداء والجلود الفلالي الحمر وأقمشة الصوف وقطع الحرير والأحذية والسروج المطرزة وقناني العنبر والروائح والعبيد وقطعان الخيل والبغال والمواشي والجمال وكميات الشمع والعسل والزبدة والأرز والحبوب والزيتون والكسكس، وأما الدنوش الكبير فكان حاميته تتكون من ثلاثة آلاف فارس من القبائل الحليفة، وعلى رأس كل قافلة ثمانين بغلا [3].

(1) كانت عملية تقديم الدنوش. تتم بواسطة نزول البايات عند عين الربط أو ساحة المناورات (ساحة أول ماي بالجزائر)، وهي معدة لنزول القوافل.ويوزع الباي خلال هذا المهرجان الأموال على مستقبليه، فينال كل مظف نصيبا من الهدايا كل حسب رتبته الاجتماعية ولهذه الهدايا دور حاسم في اكتساب عطف الداي وديوانه أو في إثارة الغضب والانتقام وفي حالة الرضى يلبس الباي الخلعة ويكرم ويبقى في ضيافة الباي (بقصر البايات) سبعة أيام.

(2) تستند اللزمة على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة الإسلامية، لتموين الجند في الأرياف، فهي بمثابة الخراج، وباعتبارها ضريبة قبائل الرعية المغلوبة على أرمهان ومن أنواعها، معونات بلاد القبائل، وضيفة الباي التي كانت تقدم كل ستة شهور، ويطلق عليها أمالي التيطري اسم غرامة الصيف وغرامة الشتاء، وخيل الرعية وتلتزم به قبائل الناحية الغربية.

للمزيد حول موضوع اللزمة والمعونة، راجع: ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي، ص 96-99.

(3) للمزيد من التفاصيل حول موضوع عوائد الدنوش، أنظر:

الزهار، المرجع السابق، ص 36-46.

- M. Emerit, «les aventures», op.cit, PP.159-160.

- Ben Djelloul, «La prise d'Alger en 1830 d'après un écrivain musulman», Tra, L.Féraud, recueil des notes et mémoire de la S.A.P.C, (1865), PP.67-79.

والملاحظ أن عملية الدنوش والعوائد الفصيلة، كانت تكثر أو تقل حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في كل منطقة، ولهذا يأتي بايليك قسنطينة في معظم الأحيان في الطليعة من حيث كمية الدنوش التي يساهم فيها، ويكاد يقاربه بايليك الغرب، بينما بايليك التيطري وقيادة سباو وأوطان دار السلطان لا تمد الدولة إلى بموارد ضئيلة من الثروة، وهذا ما يؤكده جدول عائدات الدنوش التالية[1]:

المصادر المعتمدة مرتبة زمنيا	دنوش بايليك الشرق	دنوش بايليك الغرب	دنوش بايليك التيطري	دتوش أوطان دار السلطان	المجموع
لوجي دوتاسي 1725	120000 قرش أو 300000 فرنك	100000 قرش أو 250000 فرنك	50000 قرش أو 125000 فرنك	50000 قرش أو 125000 فرنك	/
بايصونال 1724-1725	120000 قرش مع هدايا وترضيات	/	/	/	/
شاو 1720	من 80000 إلى100000ريال	40000 إلى 50000ريال	12000ريال	12000ريال	/
فانتوردي بارادي 1788-1790	228000 قرش	273000 قرش	67000 قرش	50000 قرش	6613000 قرش مع هدايا 750900

(1) ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي...،المرجع السابق، ص 102.

					ق
دي بواتنفيل	/	/	/	/	230000 قرش مع هدايا
شالر 1822	60000 دولار اسباني	75000 دولار اسباني	4000 دولار اسباني	16000 دولار اسباني	/
جيردان 1830-1832	294150 فرنك	30248250 فرنك	/	/	/
روزي 1833	778811 فرنك	622402 فرنك	1401213 فرنك	لم يشر إليها	/
جدول المؤسسات الفرنسية 1833	1211550 فرنك	/	/	/	/

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية.

لم يكن للأتراك دور في تطور البنية الاقتصادية لنيابة الجزائر، فبالرغم من اهتمام الجزائر بالبحر لا نجد للدولة أثر في إنشاء الموانئ الصالحة للتجارة. وكان ميناء الجزائر هو الميناء الوحيد الصالح للتجارة في حين كانت باقي الموانئ

مهملة.وقد بدأ اهتمام الحكومة بميناء الجزائر منذ أيام خير الدين، ولكن الاهتمام لم يكن بقصد التجارة بل لإيجاد مرسى أمن لسفن القرصنة[1].

ويرى أحد الباحثين أنه لو استثمر الأتراك المبالغ الضخمة التي كانت تدرها أرباح القرصنة في مجالات الاقتصاد المحلي المختلفة لتحسنت وضعية الإيالة، لكن الأتراك وجهوا هذه الأموال لخدمة مجموعة من الأفراد وعلى نطاق ضيق، إذ انحصرت على الفئة الحاكمة والموظفين[2].

ويشير ستاندار الذي زار الجزائر و يتعجب من ضعف النشاط الاقتصادي في البلاد يقول عنها:"غنية وذات خصوبة وكثيرة السكان، ويفسر هذا الضعف بأنه ناتج عن فقدان الصناعة، وانعدام النشاطات المنتجة والحواجز التي تقيمها الحكومة من أجل الإشراف على مظاهر الاقتصاد كلها واحتكارها..."[3].

فبالرغم من أن الزراعة كانت المورد الرئيسي لمعيشة غالبية السكان، إلا أنها تميزت بالبساطة والبدائية وهذا الوضع أثر سلبا في مردودية الأرض وكميات الإنتاج.

وقد شجعت السلطة العثمانية بالجزائر القبائل على استغلال الغابات، وحيث أزيل قسم كبير منها في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة انتشار الحياة الرعوية والاستغلال المفرط، فمنطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789م بأمر من الداي لبناء خمسين سفينة[4].

(1) محمد خير، فارس، المرجع السابق، ص 96.

(2) عبد المالك خلف، التميمي: "ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل الاستعمار الفرنسي". المجلة التاريخية المغربية. تونس، العدد 29-30، جويلية 1973م، ص 116-117.

(3) برنو، سلفاتور، "العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي"، (ترجمة: أبو القاسم بن التومي). العدد 6-7، مجلة الأصالة: الجزائر، 1972، ص 118

(4) L.Boudicour, la colonisation de l'Algérie, J. le coffre, Paris, 1856, P.18.

أما من حيث الإنتاج الزراعي بالإيالة الجزائرية فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية، فالحبوب اشتهرت بها معسكر ووهران ومجانة وقسنطينة وكانت تعتبر محصولا رئيسيا معدا للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، ولذلك عمل البايليك للاستلاء على أراضي الحبوب التي أصبحت من أملاك الدولة بنواحي قسنطينة ووهران، وكانت تغطي حوالي أربعة وثمانين ألف هكتار عشية الاحتلال[1].

بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية والمدية، وازدهت بساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران ومعسكر وتلمسان والمدية ومليلة والبليدة والقليعة وعنابة وقسنطينة[2].

وكانت أخصب الأراضي ملكا لأفراد الطائفة التركية وجماعة الكراغلة والحضر الموسرين كما هو شأن حمدان خوجة الذي يذكر عن نفسه: "أنني أحد المالكين في المتيجة، وأزرع سنويا، في هذا السهل، ولحسابي الخاص، حوالي مائة وستين حمولة جمل من القمح، وحوالي مائة أو مائة وعشرين من الشعير"[3].وكان هؤلاء الأغنياء يستعينون بالفلاحين لخدمة بساتينهم مقابل خمس الإنتاج أو بعض العبيد والأسرى المسيحيين[4] أما عن نظام الأرض الذي اتبعه الأتراك في إيالة الجزائر فإنه يختلف عن الذي عرفته البلاد العربية وكانت هناك عدة أنواع من الأراضي أهمها:

(1) L.Boudicoour, op.cit, P.19.

(2) ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي... المرجع السابق، ص 32.

(3) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 18.

(4) ناصر الدين، سعيدوني، المرجع السابق، ص 33.

1- أملاك الباي:

وتعتبر ملكية خاصة، وتضم أحسن الأراضي المسقية والصالحة لكل أنواع المنتوجات الفلاحية، حيث يقوم بفلاحتها بواسطة أعمال السخرة (التويزة) التي يفرضها الأتراك على قبائل الرعية[1] وإذا كانت غير كافية فإن الباي يشغل (الخماسين) وهم الذين يتلقون من الدولة الحيوانات والبذور ويتقاضون 1/5 الإنتاج كأجر لهم.

2-أراضي البايليك:

وهي الأراضي التابعة للدولة وتسمى بالعزل، وغالبا ما كانت تصادر من القبائل الثائرة، وتتنازل عنها الدولة لصالح:

- كبار الموظفين.
- القبائل التي تدعي (العزل) التي تقدم المقاتلين للسلطة التركية، زيادة على تخصيص جزء من المحاصيل الزراعية للباي.
- الفلاحين مقابل دفع الأتاوات المفروضة عليهم[2].

و قد تركز هذا النوع من الأراضي الزراعية في الناحية الشرقية من الإيالة.

1- أراضي العرش:

وهي الأراضي التابعة للقبائل غير المتعاونة مع الأتراك، وكانت أقل شأنا من الناحية الاقتصادية، لأنها تقع في المناطق الجبلية أو الصحراوية وكانت في غالبيتها مخصصة للري.

---

(1) Ch, Feraud, Notice historique sur la tribu des oules Abdennour,constatine, 1864, P.151

(2) عبد اللطيف. ابن أشنهوا، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر (1830-1962م)، ترجمة نخبة من الأساتذة، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص27.

وبالرغم من تنوع المحاصيل فإن الفلاحة الجزائرية في أواخر الفترة التركية كانت تعاني عدة مشاكل كانت تعيق تطورها وازدهارها[1].

وتعود هذه الصعوبات إلى التقنيات الفلاحية البدائية المستعملة في الخدمة الزراعية، كوسائل الري، والظروف الطبيعية الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري.فقد كان معرضا للحملات العسكرية، ومهدّدا من قبائل المخزن المسلحة كما كان عرضة للأمراض والفياضانات والمجاعات.

لقد ساعد استقرار الحكم وظهور دايات أقوياء أمثال كرد **عبدي باشا** (1724-1732م) و**إبراهيم باشا** (1732-1749م)، و**محمد بكير باشا** (1748-1754م)، و**علي بوسبع باشا** (1754-1766م)، و**محمد عثمان باشا** (1766-1791م) على توسيع أراضي الدولة بمواطن العشائر، واستقرار أوضاع الملكيات المشاعة، وحيث بدأت الملكيات الخاصة الموجودة بفحوص المدن إلى أوقاف أهلية يعود ربحها بعد انقراض عقب محبسيها على المؤسسات الدينية و المشاريع الخيرية[2].

و سرعان ما بدأت الأوضاع تسوء اثر موت الداي **محمد عثمان** باشا، وتولى مقاليد الحكم الداي **بابا حسن** (1791-1798م) والداي **مصطفى باشا** (1798-1805م) اللذين انتهجا سياسة جديدة قوامها تصدير المزيد من لمحاصيل الزراعية إلى الخارج عن طريق الشركات الأوروبية والمحتكرين اليهود.كما أدى الضغط المتزايد على الأرياف إلى قلة الإنتاج وإهمال الزراعة

(1) حول ازدهار الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة العثمانية راجع:
ونيم، سبنسر: المرجع السابق، ص 113-120.

(2) للمزيد من التفاصيل حول الملكيات العقارية في الجزائر العثمانية، أنظر: ناصر الدين، سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م، ص 12-108.

وإعلان العصيان، واحتدم الصراع مع حكام تونس من 1806 إلى1817م، كل ذلك أدى إلى تحول جزء من السكان إلى الترحل هربا من الانتقام و تجنبا لبطش الحملات العسكرية ولم يعد الحكام يسيطرون إلاّ على سدس أراضي التل حسب التقديرات[1].

وقد وضحت هذه الحالة التي أصبحت عليها الأراضي الزراعية بالجزائر إحدى الوثائق التي تعود إلى أوائل الاحتلال بهذه العبارة: "حوالي سنة 1791م، اضطر قسم كبير من السكان إلى الالتجاء إلى المناطق الجبلية المنيعة، و قد نتج عن هذه الحالة تناقص المحاصيل الزراعية التي لم تعد تفي إلا بحاجة السكان الاستهلاكية و قد كانت قبل ذلك تصدر للخارج"[2].

ونظرا لهذه الأوضاع السيئة والظروف الصعبة، فقد دفع بكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض لخدمتها أو الالتجاء إلى الزراعة المؤقتة والرعي المتنقل لاسيما في المناطق التي انعدم فيها الأمن و أصبحت تعرف ببلاد البارود أو أرض الخلاء[3].

و قد عبر عن هذه الأوضاع التي كانت عليها الملكيات الزراعية بالجزائر في الفترة الأخيرة من العهد التركي **محمد الصالح العنتري** القسنطيني في كتابه سنين القحط و المسبغة بقوله: "لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله و بعده

---

(1) L.Rinn, le Royaume, R.A (1897), PP.137-138.

(2) Aperçu historique statistique et Topographique sur l'état d'Alger rédigée par trois officiers anonymes, Marseille, 3ed, 1830, PP.205-206.

(3) L.Rinn, le Royaume, R.A (1897), P.131.

من يهتم بأمر الزرع أبدا..." وكانت الحراثة زمن الترك ضعيفة لم تتعلق بها أعراض الناس"[1].

أما النشاط الصناعي فقد عرف مرحلة التقهقر منذ بداية القرن الثامن عشر، وظل متواضعا لا يتعدى الصناعات المحلية البدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية إن النقطة الأكثر أهمية للملاحظة حول الصناعات المحلية أنها كانت تعتمد في نشاطها على إرضاء متطلبات أسواق المدن والأرياف من المصنوعات البدوية مثل: صناعة الأغطية الصوفية والبرانس والزرابي والحصر بالأطلس الصحراوي[2] والفخار بندرومة والأحذية والزرابي بقلعة بني راشد، و الأدوات الجلدية والأقمشة بها زونة، ومهن الحدادة ومنع الأسلحة والفضة بمناطق جرجرة[3] ومعالجة الصوف والجلود وضع السروج والجواهر بقسنطينة[4].

ويرجع الفضل في المحافظة على هذه الصناعات المحلية المختلفة إلى بعض الأسر من الحضر الأندلسيين واليهود.فالطائفة اليهودية اختصت بصنع الجواهر الثمينة والأحجار الكريمة في مدن تلمسان والجزائر وقسنطينة تشجعها في ذلك الأرباح الوفيرة التي تصل فوائدها كما هو الحال بقسنطينة إلى 30 أو 50 من الجواهر المصنوعة[5]، وامتازت الصناعة الجزائرية في العهد العثماني بصفات وخصائص يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

---

(1) محمد الصالح، العنتري، سنين القحط و المسغبة ببلد قسنطينة، (نشر وتحقيق: رابح، بونار) بعنوان مجاعات قسنطينة، الجزائر، 1974، ص35.

(2) Marcel, Emerit, «la situation économique de la régence d'Alger en 1830», in. information hitorique, Mars-Avril, n°1952, P.170

(3) Djillali. Sari, les villes précoloniales de l'Algérie occidentale, thèse de 3e cycle. Alger, 1969, P.7

(4) André, Nouchi, «Constantine à la veille de la conquête Française», in, C.T, (n°11), 1955, P 382.

(5) ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق: ص35.

اعتمدت الصناعة الجزائرية على الموارد الأولية المتوفرة كالأصواف و الجلود والأخشاب.

خضعت صناعة المدن لتحكم ومراقبة النقابات المهنية، بحيث انحصرت صلاحيات أمناء هذه النقابات في الإشراف على أصول المهنة والحرص على جودة البضاعة وتحديد كمياتها[1].

أخرت منافسة المصنوعات المستوردة المصنوعات الجزائرية، وقد ساعد على هذه المنافسة غلاء أسعار المصنوعات الجزائرية، وعدم انتهاج الحكومة سياسة الحماية الجمركية، و العمل على تشجيع الإستيراد الخارجي[2].

ومع مرور الزمن تحولت من الضرائب وتحكم النقابات المهنية في الصناع من أهم العوامل التي عاقت التطور الصناعي في الجزائر العثمانية.

أما القطاع التجاري فعرف ركودا بسبب إهمال العلاقات التجارية مع إفريقيا و الدول الأوروبية، وذلك بسبب سيطرة القرصنة على الحياة الاقتصادية في الإيالة.فأصبحت الجزائر أقل بلدان المغرب حظا في ميدان التجارة العالمية[3].

وقد كان العائق الأساسي الذي عرقل النشاط التجاري، هو الاحتكار الحكومي.فقد كان الديوان أكبر تاجر في الإيالة، فله الحق وحده في بيع

---

(1) من بين المراجع المهمة التي عالجت نظام الطوائف الحرفية في الدولة العثمانية، كتاب:
جيب وباون، المجتمع الإسلامي والغرب، الترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر: دار المعارف، جزئين. بدون تاريخ.

(2) M.Emerit, la situation,..., P.170.

(3) مذكرات وليم شارل، قنصل أمريكا في الجزائر (ترجمة: اسماعيل العربي): الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982م، ص 103.

الحبوب، فهو الذي يحدد السعر، و يحرم بيع المنتوجات للشركات الأجنبية إلا بفوائد تتراوح ما بين 50٪ إلى 60٪[1].

وكانت الجزائر تشترط استخراج رخص لتصدير الحبوب والأنعام، كما كانت حقوق تصدير الجلود والشمع والصوف تعطى في شكل امتيازات سنوية لمن يدفع أكثر.وقد أظهر التقرير القنصلي **لوليام شالر** (W.Shaler) في سنة 1822م[11] الميزان التجاري كما هو مبين في الجدولين التاليين:

الواردات

المصدر الأصلي	البضائع	القيمة بالدولار الإسباني
إنكلترا	بضائع مصنوعة	500.000
ليفورنة (إيطاليا)	حرير – خيوط – سكر – فلفل – قهوة	300.000
جنوة (إيطاليا)	بضائع مصنوعة	
فرنسا	سكر – قهوة – فلفل – حرير حليب	200.000
موانئ الشرق العثماني	حرير خام – ثياب جاهزة	100.000
فرنسا – إيطاليا	أحجار كريمة – ألواح فضية – خشب – ماس غير محول.	100.000
المجموع		**1200.000**

(1) عبد القادر، حليمي، مدينة الجزائر: نشأتها، تطورها قبل 1830م.دراسة في جغرافية المدن، ط1، الجزائر: المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، 1972، ص30.
(2) وليم: سبنسر، المرجع السابق، ص 123.

الصادرات من كل الموانئ الجزائرية إلى مرسيليا وليفورنة وجنوة

المصدر الأصلي	البضائع	القيمة بالدور الإسباني
20.000	الصوف بمعدل 8 دولارات للقنطار	160.000
10.000	الجلود بمعدل 10 دولار للقنطار	80.000
600	الشمع – ريش النعام و مواد مختلفة	18.000 15.000
المجموع		**273.000**

والملاحظ من خلال هذه الجداول أن تجارة الجزائر كانت متواضعة وتراعي مصلحة الحكومة كقاعدة للتوسع التجاري والصناعي، فمن الناحية النظرية كان الدايات ملتزمين برؤوس الأموال، ولكن من الناحية العملية كانت تجارة الجزائر عرضة للأوامر المحلية، وقد كانت ضريبة الاستيراد على كل المواد هي 12.5٪، وعلى الصادات هي 2.5٪، أما تكلفة الميناء فتقدر بـ 12 دولار إسباني وكان استيراد الخشب والحديد لأغراض صنع المدافع، والأسلحة البحرية من احتكار الدولة، وهو أمر ضروري للدفاع عن الجزائر[1].

وكانت الدول الأوروبية وبالخصوص فرنسا، تستورد المواد الأولية المتوفرة بكميات تجارية كالأصواف والجلود والشمع والزيوت والحبوب مقابل تصدير المواد الكمالية والترفيهية كالعطور والمصبرات من فرنسا، والزيج

(1) وليم،سبنسر، المرجع السابق، ص 124.

من إيطاليا، والعتاد الحربي من اسكندنافيا، والرصاص والأقمشة القطنية من إسبانيا والسكر والقهوة والأقمشة من إنكلترا عن طريق جبل طارق(1).

والجدول التالي يوضح لنا أهمية التجارة الخارجية مع أوروبا من خلال التواجد المكثف للسفن الجزائرية بأوروبا ما بين 1801-1816م(2).

برشلونة	83 سفينة
مرسيليا	67 سفينة
ليفورنة	5 سفن
مالطة	22 سفينة
المجموع	**177** سفينة

ومع بداية القرن التاسع عشر استولى اليهود على مقاليد التجارة الداخلية والخارجية للإيالة بموافقة الدايات.فهم وحدهم يشكلون ملة غير إسلامية معترف بها في الدولة العثمانية، وكانت معرفتهم فوق العادة بقضايا العملة. فخلال عهد الدايات كان اليهود يستعملون للتعامل بكثير من الأعمال التجارية للدولة وللقيام بالمفاوضات مع التجار الأوروبيين وهو ما يتطلب معرفة باللغات والمعاملات التجارية للبحر الأبيض المتوسط التي كانت تفوق إمكانية حكام الجزائر(3).

(1) M. Emerit, la situation..., P.171.

(2) Daniel, Panzac, «un défi intérrompu: les flottes de commerce du maghreb au début au XIXe siècle», in A.H.R.O.S, N°25, Publication de la fondation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, Tunisie, Août, 2002, P.65.

(3) وليم، سبنسر، المرجع السابق، ص 84.

ولعب اليهود دور الوسيط حتى بالنسبة للمحاصيل الزراعية التي يأتون بها بأنفسهم من الأرياف إلى المدن[1].

وقد عمل الدايات على منع نشوء برجوازية جزائرية وعوضوها بالتجار الأجانب وبالخصوص من التجار اليهود والفرنسيين[2]. ومن هذا الوضع لم تستطع البرجوازية أن تحتكر لنفسها السوق الوطنية أمام المنافسة الأجنبية التي غزت منتوجاتها أسواق الجزائر. وكان من نتيجة هذا الوضع أن تجار الجزائر المسلمين احتلوا مكانة ثانوية في تجارة بلدهم.

ثالثا: الأوضاع الإجتماعية

اختلفت المصادر الأجنبية والمحلية في تقدير عدد سكان الجزائر في أواخر العهد العثماني، ونحن إذ نعتمد على هذه التقديرات، فإننا لا نملك الإحصاءات الرسمية الصادرة عن جهات حكومية موثوقة، ورغم أن هذه المصادر تعود لأشخاص سمحت لهم الظروف أن يقيموا في الجزائر أو يزوروها كرحالة أو تجار أو قناصل أو أسرى، إلا أن رواياتهم وشهاداتهم المتعلقة بإحصاء سك الجزائر تنقصها الدقة في بعض الأحيان. وتشير بعض الدراسات إلى أن مجمو السكان لا يتجاوز مليون نسمة[3] بينما روايات أخرى تضخم هذا العدد فترتفع إلى عشرة ملايين نسمة[4]. والأكثر احتمالا أن عدد السكان يتراوح بين ثلا ملايين و ثلاثة ملايين و نصف مليون نسمة[5].

---

(1) نفسه.

M. Emerit, la situation…, P.169.

Aperçu historique…, op.cit, P.222

(4) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص46.

Boutin, Reconnaissances des villes, forts et batteries d'Alger, Pub, par G.Esquer, Paris, champion, 1927, P.72

ومن الواضح أن غالبية سكان الجزائر في هذه الفترة كانت تعيش في الأرياف، بينما يؤلف سكان المدن أقلية ضئيلة لا تتعدى حسب المعلومات 5٪ من مجموع السكان، ففي الناحية الغربية تبلغ 7٪ أو 8٪ و في الناحية الوسطى تنخفض إلى 6٪ بينما في الناحية الشرقية لا تتجاوز 3٪ من مجموع السكان[1].

وتجب الملاحظة في هذا السياق أن الجزائر تعرضت لمجاعات مهلكة سنوات متلاحقة، ففي سنة 1800م حدثت مجاعة بالبلاد اختفت فيها الأقوات من الأسواق حتى اضطر الداي مصطفى باشا بالالتجاء إلى استيراد القمح من موانئ البحر الأسود لتوزيعه على السكان، وأعطيت الأوامر بعدم تصدير هذه المادة وتشديد حراسة الجنود على مخازن الحبوب، وهذا ما أشار إليه حمدان خوجة[2] بقوله: "وفي سنة 1800م أصيبت الجزائر بمجاعة كبرى، ووقعت الحاجة إلى الأقوات، فأمر الداي لتموين البلاد بالذهاب إلى موانئ البحر الأسود لشراء القمح.وقد بيع ذلك القمح بثمانية وعشرين فرنكا للصاع الواحد، وعلى الرغم من ذلك كان لابد من تنصيب الجنود عند باب كل مخزن"[3].

وقد شهد القرن التاسع عشر موجة من فترات المجاعة والقحط، وتتضمن المصادر المحلية الكثير من الإشارات حول المضار التي سببتها هذه الظواهر، مما ترتب عنها فقدان الموارد الغذائية في الأسواق، وارتفاع أسعارها، حتى أصبح

---

(1) Robert.Gallissat, «Essai de la définition du mode de production de l'Algérie précolonial», in, R.A.S.J.E.P, volV, n°2, 1966, PP.386-387.

(2) حمدان خوجة هو أحد أعيان مدينة الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي للبلاد، وعائلته كانت تملك أراضي واسعة في سهول متيجة، والبنايات في العاصمة، كان أبوه فقيها وأمينا عاما للإيالة "مكتابجي"، وكان طليعا على الثقافات الأجنبية.كما زار العديد من العواصم الأوروبية، ويعتبر من ألمع وجوه المقاومة السياسية الوطنية، غادر الجزائر سنة 1833م.

حول حياته وأهم أعماله بالجزائر وخارجها، راجع:

Georges, Yver «Si Hamdan Ben Othman Khoudja», in, R.A(N°57), 1913, PP.96-138.

(3) حمدان، خوجة، المصدر السابق: ص 160.

القمح يباع بأثمان مرتفعة[1]، فراح الناس يتغنون بهذا المحصول إذ يقول أحدهم:

القمـح يـابـا هـي اللـون ... مـن شبعتـك لا زيـادة.

أنـت القوت كـل مسـكين ... بـك الصـلاة والعبـادة[2]

وبسبب المجاعات انتشرت الأمراض وزادت حدتها بسبب جهل أغلبية الأهالي بأبسط قواعد الصحة، فلم يهتموا بمحاربة الأوساخ، ولم يعلموا على الاستصلاح المستنقعات المنتشرة في سهول متيجة ووهران وعنابة.

كما أن قلة الأدوية زادت الحالة الصحية سوءا، فالجزائر كانت تكاد تخلو من الصيدليات، ماعدا صيدلية واحدة كان مقرها مدينة الجزائر، بالقرب من قصر الداي، ولكنها لا تحتوي إلا على بعض الزجاجات والكؤوس المحتوية على بعض العقاقير والتوابل، يشرف عليها أحد الأتراك، ومع أن هذا التركي يجهل استعمال أغلب التوابل المعروضة في الصيدلية، إلا أنه يمتهن مهنة الصيدلي ومهنة الطبيب الجراح.وهذا حسب المعلومات التي أوردها الرحالة الألماني مارصيول (Marsiol)[3].

---

(1) صاع القمح أصبح يباع في مدينة البليدة بسبع 7 دنانير سنة 1794، وفي مدينة الجزائر بـ 4 سلطاني وصاع الشعير بـ 3 سلطاني، للمزيد من التفاصيل راجع:

- Feraud, "Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination Turque à Alger de 1775 à 1805", in, R.A N°18, 1874, P.308.

(2) تجد هذه الإشارات عند:

محمد بن مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر (تحقيق وتقديم: راجع بونار)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974م، ص64.

وقارن عند: صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، ص 43.

- E.MERSIOL,«La régence d'Alger, Vue par un Allemand à la fin du XVIII siècle»,

- 2ème congré national des science historiques d'Alger 1930, publié, S.H.A, Alger, 1932, P.315.

وقد ازدادت الأمراض الفتاكة بالسكان طيلة الحكم العثماني للبلاد، وتركت أثرا سلبيا في الحياة الاقتصادية حيث كانت لها انعكاسات خطيرة على الأوضاع المالية للبلاد[1].

ومن أهم الأوبئة وباء سنة 1817م، الذي دام ثلاث سنوات وعم جميع أنحاء البلاد، وحسب شهادة القنصل البريطاني فإن جماعات كثيرة من الأهالي في مدينة وهران كانت تموت في الشوارع[2].لقد اتخذ التنظيم الاجتماعي في الجزائر شكلا هرميا تتصدره الطبقة التركية التي لم يتجاوز عددها -حسب المعلومات المتوفرة- عشرين ألف نسمة، والتي كانت منعزلة عن بقية السكان[3].

وقد أشار روزي (Rozet) إلى حياة الأتراك بالجزائر ورغبتهم المتواصلة في العزلة عن الأهالي، والدافع في ذلك هو إبقاء هيمنتهم على المناصب الحكومية، وحتى يحافظ الأتراك على وضعهم الاجتماعي.كانوا يستخدمون جماعات من أتراك الأناضول للعمل في فرق الأوجاق[4].

---

(1) لأخذ فكرة عن الأمراض التي عرفتها الجزائر قبل 1830م، راجع:
A.Berbrugger, «un mémoire sur la peste en Algérie, depuis 1552 jusqu'en 1819», in exploitation scientifique de l'Algérie, imp, Royale, Paris, 1847, T2, PP.205-228.
(2) ibid, P.232.

(3) ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي ص 42.

(4) C.A, Rozet, voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée Française en Afrique, TII, A. Bertrand, Paris, 1833, PP.276-277.

وبسبب الروح العدائية والنفوذ المتبادل بين الطبقة الحاكمة وبقية السكان، كتب هايدو (Haedo) يقول: "بأنه لا يوجد في الإمبراطورية العثمانية علاقة أسوء من علاقة الترك بالعرب في مملكة الجزائر"[1].

أما جماعة الكراغلة فهي طبقة أبناء الأتراك الذين ولدوا في الجزائر من أمهات جزائريات، وهي في نظر هؤلاء الأتراك نتاج اجتماعي أدنى منهم مرتبة فأطلقوا عليهم (أبناء العبيد)، أو (الكراغلة).

وقد تكاثر عدد أفراد هذه المجموعات السكانية حسب بعض المراجع، حتى بلغوا في نهاية القرن الثامن عشر في مدينة الجزائر حوالي 6000 نسمة[2]، وبلغ عددهم في مدينة تلمسان حوالي 500 شخص وكانوا أصحاب الرأي فيها، وحيث كلفوا بحراسة الأبراج[3] ، ونجدهم أيضا في مدن (مازونة، وقلعة بني راشد والمسيلة)، وكانت الأغلبية من أفراد هذه الجماعة تمارس مهنة الفلاحة.

وللثقل الاجتماعي الذي تمثله هذه الجماعة كانت عيون الأتراك وجواسيسهم لا تفارقهم خوفا من احتمال تواطئهم مع أعيان البدو ووجهاء القبائل بقصد الاستيلاء على مقاليد السلطة في الجزائر[4].

وبالفعل حاول أفراد هذه الجماعة وبواسطة التحالف مع بعض الشرائح الاجتماعية المحلية، زيادة على التأييد المعنوي الذي وجدوه من طائفة رؤساء البحر أن يطالبوا بنفس الامتيازات التي كان يتمتع بها الأتراك و قاموا سنة

(1) Haedo, Histoire des rois d'Alger, trad et annotée par (H.D, de) Grammont A.Jourdan, Alger, 1881, p.219.
(2) E.Albertini, G, Marçais, l'Afrique du Nord Française dans l'histoire, Ed, Archat, Paris 1937, P.222.
(3) Pierre.Boyer, «le problème Koulonghli dans la régence d'Alger», in, R.O.M.M, N°Spécial, 1970, P.87.
(4) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 126.

1596م بأول محاولة للثورة عندما قدموا مساندتهم إلى **خضر باشا** الذي حاول القضاء على الانكشارية ولم يستطيع الأتراك الحد من شوكتهم إلا بعد أن سمح لهم الداي **شعبان آغا** (1661 – 1665م) بحق الانتساب للأوجاق[1].

وكانت نتيجة سياسة الترقية التي انتهجها الداي **شعبان** آغا ارتقاء بعض الكراغلة إلى مناصب سياسية إذ تولى بايليك الغرب الكرغلي **مصطفى العمر** (1636 – 1648م) وبايليك التيطري الكرغلي **محمد الذباح** (1668 – 1671م)، وبايليك الشرق **الباي أحمد** (1826 – 1837م).

و كانت أخطر ثورة للكراغلة على النظام التركي هي ثورة 1633م في عهد الباشا حسين (1626 – 1633م)، إذ تسللوا إلى مدينة الجزائر في الظلام لكن محاولتهم انكشفت و قضى على زعماء الثورة بكل وحشية، وقام الأتراك بنفيهم نحو المدن الداخلية وتشتيت تجمعاتهم[2].

وقد كان لسياسة التقارب بين الأتراك والكراغلة أثر سيئ في العلاقة بين الكراغلة والأهالي.إذ أصبح الجزائري العادي ينظر إلى الكرغلي نظرة لا تختلف عن نظرته للسادة الأتراك الحاكمين.

أما باقي سكان المدن فيمكن تصنيفهم حسب أوضاعهم الاجتماعية إلى ثلاث طبقات، طبقة الحضر وطبقة البراني وطبقة الدخلاء.فطبقة الحضر كانت تتكون من الأسر والعائلات المستقرة بالبلاد، ومن مهاجري الأندلس بعد أن تكاثر عددهم نتيجة قرارات الطرد النهائي الصادرة عن ملك إسبانيا **فليب الثالث**(1596-1621م) سنة 1609م[3].استطاع أفراد الجالية الأندلسية بفضل

(1) Pierre. Boyer, «Introduction»,op.cit, P.84.

(2) E. Merçiol, op.cit, P.220

(3) حول موضوع هجرات الأندلسيين إلى الجزائر، راجع:
حنيفي، هلايلي، المرجع السابق، ص 123-143.

نشاطهم الاقتصادي الواسع من تكوين ثروات ضخمة ساهمت في فعالية اقتصاد إيالة الجزائر.

فقد برع الأندلسيون في الميدان الفلاحي وخاصة في مجال الري، فاستصلحوا أراضي شاسعة في سهول متيجة، ومناطق أخرى مثل شرشال والبليدة وعنابة ووهران وتلمسان، وبفضلهم ازدهرت زراعة الأشجار المثمرة(1).

وقدم أفراد الجالية الأندلسية خدمات إدارية لصالح العثمانيين، حيث اشتهروا بتحصيل الضرائب وجمع موارد الخزينة والقيام بتسجيلها، وبفضل خبرتهم المالية مارسوا أعمال القرصنة والنخاسة وافتداء الأسرى(2).

وتشير معظم المصادر التاريخية إلى الدور الذي لعبه الأندلسيون في المرحلة الثانية من تأسيس الحكم العثماني بالجزائر (1614-1830م)، حيث كان هذا التواجد واضحا في الجيش والإدارة خاصة، ووحدة هدف هذين العنصرين، جعل منهم فئة نشيطة دائما في الجيش العثماني المؤسس بالإيالة(3).

ويعتبر البارانيون من بين سكان مدينة الجزائر النشيطين خلال العهد العثماني وبالرغم من هيمنتهم على العديد من المهن غير المرغوب فيها من طرف الحضريين بمختلف فئاتهم وتقديمهم للعديد من الخدمات الضرورية لأهل المدينة، فقد ظلوا يعتبرون أجانب بسبب انغلاقهم ضمن المجموعات التي ينتمون إليها وعدم اندماجهم بشكل عملي في حياة المجتمع من خلال الزواج وامتلاك العقارات وغير ذلك. وقد عاش بالجزائر خلال هذه المرحلة عدد هـ د

(1) المرجع نفسه: ص 160-161.

(2) Laugier, de Tassy, Histoire du rayaume d'Alger, Paris, ed Loysel, 1992, P.69.

(3) Henri.Federman, «sur l'histoire de l'administration du Beylik de Titeri», in, R.A N°9, 1865, P.281.

من البرانيين ينتمون لعدة مجموعات أهمها: المزابيون والأغواطيون والبسكريون والقبائليون والجيجليون.

ولضبط أفراد هذه المجموعات الأجنبية عن المدينة، كان على رأس كل واحدة منها أمين[1] يتمتع بسلطة أدبية وقانونية تجعله مسؤولا أمام السلطة المحلية عن كل تصرفات طائفته.ومن مسؤوليات الأمناء أيضا الضرائب لحساب البايليك وتقديم المساعدة الضرورية عند الحاجة لأفراد الطائفة، ولعب دور الوسيط بينهم وبين الإدارة[2].

■ المزابيون:

بالرغم من الدور الاقتصادي الذي تتميز به هذه المجموعة بمدينة الجزائر، حيث كانت تملك العديد من الحوانيت التجارية التي تتخذها أيضا مسكنا لها، وتدير الحمامات والمطاحن، فإنها لم تندمج في المجتمع الحضري بحيث ظلت مهمشة بداخله.

فمعتقداتها الإباضية وممارستها الدينية التي تختلف عن أهل السنة، مالكيين وأحناف كانت من بين أسباب انكماش المزابيين على أنفسهم ومع هذا فقد احتكر المزابيون بمدينة الجزائر أعمال المشرفين على الحمامات وشكلوا أغلبية الجزارين والرحويين[3].

---

(1) كان يتصدر جماعات "البرانية" أمين يقع تعينه من طرف الداي، وخضعت وظيفته إلى نظام الالتزام حيث كان الأمناء يدفعون ضريبة عرفت بضريبة "البشماق أو الصباط".

(2) للمزيدحول موضوع الفئات البرانية بمدينة الجزائر راجع:

Mai Mohamed, Amine, «La situation d'Alger vers 1830», in, R.H.M, Tunis, N°74, 1994, PP.23-25.

(3) وليم، سبنسر، المرجع السابق، ص 83-84.

الأغواطيون والبسكريون:

لا تعكس تسمية البساكرة والأغواطية حقيقة وواقع تشكيلة جماعية، فهي تضم عناصر عديدة ومختلفة، وفدت من مناطق الزيبان ووادي ريغ وسوف وتوقرت وطولقا[1].فالأغواطيون مثلا احتكروا أعمال التنظيف في الشوارع وتصفية الزيوت، بينما البسكريون فكان أكثرهم اشتغالا بالمهن الوضعية. فمنهم من يشتغل بالسقاية ومنهم من يهتم بتنظيف المراحيض ومنهم من يعمل في حفر الآبار و تنظيف المداخن، ومنهم من يشتغل في حراسة الغنائم بالميناء أو كحمال أو خادم، ومن بين المهام الموكولة إليهم أعمال الحراسة بالليل في الأزقة والأسواق.وثمة شهادات عديدة تشير إلى أن البسكريين أوكلت إليهم المهن الأكثر تواضعا فاستنادا إلى وصف الفرنسي **لوماي** عام 1800م فإنهم كانوا يقومون بالأعمال الأكثر قذارة وشقاء[2].كما مارس هؤلاء مهنا متواضعة كالاستخدام في المنازل وتحضير الخبز، وقد وصف شالر البساكرة بقوله:

"والبسكريون قوم مسالمون ومخلصون وكثيرا ما يستخدمون في المنازل حيث يتمتعون بالثقة، والبسكريون يحتكرون صناعة الخبز وهم الذين يحملون الخبز في الجزائر..."[3].

وهناك من اشتغل في الأفران والحمامات وهو عمل يقتضي جهدا عضليا. وكما عهدت الحراسة الليلية وبوابات الأسواق والحومات ليلا للبساكرة[4].

---

(1) ناصر الدين، سعيدوني، والشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، المصدر السابق، ص 100.

(2) شالر، المصدر السابق، ص 109-110

(3) نفسه.

(4) M.Emerit, «Alger en 1800 d'après les mémoires inédits», in, R.H.M, (N°4) Juillet, Tunis, 1975, P.130.

■ القبائليون:

يعتبر القبائليون من أهم مجموعات البرانيين عددا بمدينة الجزائر، لم يكونوا محل ترحاب من طرف العثمانيين بسبب ثوراتهم ضد حكومة الجزائر.وهناك إشارة أوردها شالر بخصوص هذا الموضوع: "... والحكومة التركية التي يغار رجالها من ذكاء القبائل وشجاعتهم تعارض في استخدام هؤلاء في أي عمل منزلي كان..."[1].فاتجهوا إلى أشد الأشغال مشقة كالبناء وحرث الأرض وكخدم عند الأجانب المقيمين بالجزائر خاصة عند القناصل.

ويبدو أن العمل هناك كان لا يتجاوز مدة طويلة: "... والقبايلي يتعلق بمسقط رأسه إلى حد بعيد بحيث أن القناصل يجدون صعوبة في الاحتفاظ بواحد منهم أكثر من ستة أشهر دون أن يراودهم الحنين لرؤية جبالهم مخاطرين بذلك بفقد مورد رزقهم"[2] ومن النشاطات التي مارسها القبائل وكانت على ما يبدو حكرا عليهم، صناعة الفحم وبيعه، إذ يشير قانون على الأسواق إلى "جماعة القبائل الفحامين"[3].

■ الجيجليون:

تذهب بعض المرويات إلى أن استقرار أقدم العناصر الجيجلية بمدينة الجزائر يعود إلى عام 1516م حينما رافق هؤلاء الإخوة بربروسة عقب استنجاد أهل مدينة الجزائر بهم.ومنذئذ أصبح هؤلاء يحظون بمكانة خاصة بل وغدوا يتمتعون بامتيازات وحظوة خاصة.وخلال القرن الثامن عشر أشاد **فانتور دي بارادي** بالحظوة التي نالتها جماعة الجيجلية، إذ هم دون سواهم من العناصر

(1) شالر، المصدر السابق، ص 117.
(2) المصدر نفسه، ص 107.
(3) مخطوط قانون على الأسواق، رقم 1378، المكتبة الوطنية الجزائرية، و 54

البرانية التي تتمتع بحمل السلاح وارتداء الملابس المزركشة والمطرزة بخيوط الذهب على الطريقة التركية[1].

ومن النشاطات التي استقطبت العناصر الجيجلية الغزو البحري حيث يطلعنا دفتر المخلفات المؤرخ في الثمانينات من القرن الثامن عشر، بحالة الرايس الجيجلي المتوفي عام 1787م[2].

وإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى غياب مصطلح البرانية في المصادر المحلية بـ في ذلك الوثائق.إن وضع الوافدين في مجتمع مدينة الجزائر متباين، فبينما اعتبرت العناصر التي قدمت من المناطق الجبلية و الصحراوية برانية[3] فإن الوافدين من المدن لم يعتبروا كذلك وقد خضعت إلى حد بعيد بالتنظيم الساري على الجماعات الحرفية بمدينة الجزائر، حيث انتظمت في شكل جماعات حسب أصولها الجهوية و لم يكد ينقضي القرن السادس عشر حتى غدت العناصر الوافدة مهيكلة ضمن جماعات، حيث يثبت مخطوط قانون على الأسواق تأطرها في شكل جماعات بمدينة الجزائر منذ أوائل القرن السابع عشر[4].

وواضح أن حرف الخدمات و المهن المتواضعة التي مارسها الوافدون. تـ يبين الانطواء أو الانغلاق الحرفي القائم، ولكن هذا الانطواء الحرفي لم يفسح المجال لتعاطي حرف أخرى خارج الفضاء المخصص لهم.

وعن موقف المجتمع الحضري من النزوح الريفي كتب المؤرخ الجزائري سعد الله ما يلي: "ولكن المجتمع الحضري كان في الغالب ينظر شزرا ...

V.de Paradis, Tunis ..., op.cit, P.14.

(2) سجلات بيت المال، دفتر الخلفات رقم 35.

(3) أي الذين ينتسبون إلى البر لأنهم جاءوا من خارج أسوار الميدنة تمييزا لهم عن سكان المدينة.

(4) قانون على الأسواق: و 37.

هؤلاء البرانية، فهو يريد تجارتهم وأموالهم وبضائعهم ويدهم العاملة ولكنه لا يريد بقاءهم في المدينة ومنافستهم وعاداتهم الخشنة التي لا تتفق مع عاداتهم الرقيقة..."[1].

وتضم طبقة الدخلاء جماعات الأسرى المسيحيين واليهود، فالأولون (الأرقاء) كانوا مسخرين للخدمة في قصور الدايات والحانات أو السجون أو التجديف في السفن وفي رعاية البساتين. وكانوا قبل القرن السابع عشر يمثلون موردا اقتصاديا هاما للخزينة العامة عند افتدائهم من طرف دولهم[2]. لقد قدر غراماي (Gramaye) أنه من بين 35000 من الأرقاء، هناك 30000 يشتغلون في الأشغال الزراعية في الضياع أو البساتين المحيطة بمدينة الجزائر و البالغ عددها 14698[3].

ويعتقد الباحث فيدير يكو كريستي (Federico Cristi) أن الأرقام المتعلقة بالإرقاء في التجديف سنة 1636، والذين يعودون من سكان مدينة الجزائر، يقدرون بحوالي 3634 شخصا، وبالنسبة لأواخر العهد العثماني، فقد حدد

(1) أبو القاسم، سعد الله، "مجتمع قسنطينة في كتاب منشور الهداية للفكون (القرن 11 هـ/17م)" في أعمال المؤتمر الثاني للدراسات العثمانية حول الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع وتقديم: عبد الجليل التميمي، جزءان، زغوان 1988م، ج1، ص389.

(2) توجد عدة طرق لدفع الفداء، فكان التجار اليهود، بما لديهم من مراسلين في إيطاليا، و فرنسا، و هولندا، هم في الغالب وكلاء الدفع، كما أن وكلاء التجار الإنجليز و الفرنسيين في لندن و مرسيليا كانوا يقومون بنفس المهمة، و كذلك القناصل الأوروبيين الذين لهم وكلاء مبعوثين من بلدانهم، بالإضافة إلى القساوسة الذين كانوا منتدبين.

(3) Federico, cresti, «Alger à la période Turque: observations et hypothèses sur sa population et sa structure sociale », in, R.O.M.M, N°44, 1987, PP.132-133

العدد في 1642م أسير، و هم الأرقاء الذين فكهم اللورد إكسموث (Lord Exmonth) بعد قذف مدينة الجزائر سنة 1816م[1].

وأصبحت طبقة الدخلاء تتكون غالبيتها من أفراد الجالية اليهودية سواء من كان منها مستقرا بالبلاد منذ القديم أو من أتى إليها من إسبانيا، والطائفة اليهودية ذات الأصل الأندلسي كانت عائلاتها ميسورة الحال في مجتمع الجزائر العثمانية.وفي أواخر الهرم الاجتماعي تأتي الرعية، والتي تضم كل الشرائح الاجتماعية المتبقية في المجتمع، و سيكون لها الدور البارز في تزعم انتفاضات القرن التاسع عشر.

ومما يلاحظ أن المجتمع الجزائري في العهد العثماني كان منقسما إلى طبقتين متمايزتين الطبقة الحاكمة وأدواتها من (كراغلة ويهود وقبائل المخزن)، والطبقة المحكومة وتمثلها الرعية.

ولا شك أن هذه النظرة التركية نحو تقسيم المجتمع، قد تركت تأثيرات سلبية أدت بالجزائري إلى عدم شعوره بالولاء للسلطة وازدياد إحساسه بالولاء للعشيرة والقبيلة، وهذا ما يفسر لنا ضآلة التأثير التركي في إيالة الجزائر رغم مكوثه زهاء ثلاثة قرون.

وبصورة عامة كان المرابطون في الريف الجزائري يلعبون دور وسيط الخير بين الأتراك بوصفهم حماة الإسلام، وبين القبائل، حيث تشير إحدى الدراسات أن الحاميات التركية كانت لا تستطيع المرور عبر الجبال الشرقية إلا

(1) ibid, P.128

.. فقة أحد المتصوفين الذي كان يلقى الاحترام والتقدير من جانب القبائل[2] .. لكن الصلات بين السلطة العثمانية والمرابطين بدأت تتلاشى لتتحول بصورة تدريجية إلى حالة عداء ولعل السبب الأهم في ذلك هو التطور الذي حدث في سياسة الأتراك الداخلية في القرن الثامن عشر فحتى ذلك الوقت كانت إيالة الجزائر تعتمد بصورة رئيسية على موارد القرصنة وبسبب انحطاط البحرية الجزائرية وتضاؤل موارد القرصنة، مما دفع الإيالة إلى زيادة الاعتماد على الموارد الضرائبية فأخذت قبضة البايات تشتد في الداخل في منتصف القرن الثامن عشر، وسعوا إلى إخضاع المزيد من القبائل وقد أدت هذه السياسة إلى وضع المرابطين في موقف حرج[1]، وسرعان ما تحولوا من وسطاء خير إلى مدافعين عن السكان ثم إلى متزعمين للثورات.

يجدر بنا المقام هنا إلى دراسة التركيبة التركية من الناحية الاجتماعية والعرقية وعلاقتها بالرعية، لتتضح لنا أبعاد الانفصال الذي ميز الطرفين طوال الفترة العثمانية، فالتركيبة العثمانية حالت دون إمكانية اندماج أفرادها بالأهالي، و ما يفسر هذا الإحجام، هو رغبة الأتراك في تكريس هيمنتهم على المناصب الحساسة في الإيالة، وزاد حقد الرعية علهم حينما فرضوا الضرائب والغرامات[2].

---

(2) Marcel.Ernest, l'Afrique septentionale (Berberie) depuis les temps reculés jusqu'à la conquête Française 1830, leroux, Paris, 1891, T1, P.230

محمد العربي، الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال، 1792-1830م، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972، ص24.

(1) حول موضوع المجتمع الجزائري في العهد العثماني،

راجع: – جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 207-238

- ويليم، سبنسر، المرجع السابق، ص 81-112.

وكانت الطبقة الحاكمة في أساسها خليط من مختلف الأجناس والأصول (أتراك، يونان، كورسيكون، مالطيون، ألبانيون، ومرتدون من بلدان أوربية)، فهذا اللفيف الأجنبي اعتنق الإسلام ودخل في العصبة العثمانية(1).

والظاهر أن مدينة الجزائر في العهد العثماني كانت مدينة دولية أو كوزموبوليتية فسكانها كانوا من مختلف الأجناس، بالإضافة إلى أهلها الأصليين، وكان فيها أيضا مختلف الأديان واللغات وكانت مفتوحة للتيارات الخارجية.ويصنف بعض الكتاب الفرنسيين المهتمين بالتجمعات السكانية، المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية، بعائلات ذات الطابع الثيوقراطي المعتمدة في سلطاتها على النفوذ الروحي وتسود الجزائر الغربية، والعائلات الأرستقراطية المستمدة نفوذها من استعمال السيف وتتركز في الشرق الجزائري والجنوب التيطري بينما الحياة الديمقراطية القبلية فقد انحصرت في المناطق الجبلية الحصينة في شمال وشرق الجزائر الوسطى(2)

وقد كانت السلطة القضائية تعتمد على الشريعة الإسلامية ويمثلها لدى الداي مفتي وقاضي لكل من المذهب الحنفي الذي يمارسه الأتراك، والمذهب المالكي الذي يتبعه غالبية السكان على أن تكون الرئاسة الدينية والقضائية للمفتي الحنفي (المفتي الأكبر) الذي يرشحه الباب العالي.

وتقر السلطة القضائية لإيالة الجزائر بالإمتيازات الاجتماعية عند تطبيق أحكامها وعقوباتها بين الأتراك والأهالي، فالأتراك يعاقبون سرا في دار آغا

(1) أبو القاسم. سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981، ج1، 151-142.

(2) CARETTE et WARNIER, Description et division de l'Algérie, Paris, Hachette,1847, PP.17-19

الانكشارية، حتى لا تهان كرامتهم، بينما الحضر والنصارى واليهود يشهر الجراح بجرائمهم كما أن لقناصل الأوربيين وهم اليهود محاكم خاصة لها الحق في تطبيق أحكامها في حالة المخالفات التي لا تمس أمن الدولة أولا تتصل بالأهالي المسلمين مما زاد في انعزالهم عن بقية الشعب[1].

وأدت كثرت التشريعات الإدارية والامتيازات الممنوحة إلى الأفراد إلى بروز نوع من التفكك في مركزية سلطة الدولة، والميزة الثالثة لهذه الإدارة هي شيوع الرشوة ضمن الجهاز الإداري، وقد لاحظ هذه الظاهرة المؤرخ المغربي الزياني الذي قال في هذا الشأن: "...على حكام الترك والقضاة الشرعيين وسائر أهل النفوذ منهم أخذ الرشاوى والجور في الحكم وإضاعة الحقوق..."[2].

والشيء الذي ساعد على انتشار ظاهرة الرشوة أن الوظائف الإدارية كانت تباع وتشترى، فأصبح يطلب من كل مترشح لإحدى الوظائف الإدارية أن يدفع مبلغا محترما من المال مقابل منحها إياه[3] لهذا فالموظف كان مرغما على الاختلاس والسرقة وأخذ الرشاوي لتعويض المبلغ الذي كان قد دفعه سابقا ومثال على ذلك، خليفة باي التيطري والمكلف بجباية الضرائب في الإقليم، كان يحتفظ لنفسه بالثلثين ويقدم إلى الخزينة العامة الثلث الباقي [4] و بالتالي كانت الرشوة وبيع الوظائف الحكومية وجمع الأموال هي أساس العلاقات بين الأتراك والسكان.

---

(1) ناصر الدين، سعيدوني: النظام المالي، ص 50-51.

(2) عبد الله:كنون، أبو القاسم الزياني، سلسلة ذكريات مشاهير الرجال (المغرب)، بيروت: دار الكتاب اللبناني، بدون تاريخ،ص 35.

(3) Pierre.Boyer, évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger), de 1830 à 1956, Paris, A.Maison neuvre, 1960, P.27.

(4) Robert.Galissot, op.cit, P.403

يتبين من خلال النماذج التي أسلفنا ذكرها، بأنه باستثناء جماعة العثمانيين الحاكمة ومن يرتبطون بها بمصالح مشتركة كبعض الكراغلة والأعلاج والأوروبيين من مسيحيين ويهود، فإن الغالبية من السكان عاشت تهميشا حقيقيا على كل المستويات: سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

وهناك نقاط الظل التي تحتاج إلى أبحاث جادة، خاصة ما تعلق منها بدراسة وضع البادية الجزائرية وسكانها خلال العهد العثماني وفي هذا السياق نشيد بالدراسة الأكاديمية التي خصصها

الأستاذ **ناصر الدين سعيدوني** حول مدينة الجزائر وباديتها(1).ولعل أهم سمة ميزت وجود الأتراك- العثمانيين بالجزائر هي هيمنتهم شبه المطلقة على أمور الإدارة والجيش والاقتصاد أما غالبية السكان "أهل البلد" فكان حظهم التهميش عكس بعض الأقليات إما ممن ارتدوا عن المسيحية أو من اليهود الذين حظي بعض العناصر بينهم بامتيازات وتأثير بالغين في بعض الأنشطة الاقتصادية أو ارتقاء أعلى المناصب والرتب في هرم السلطة أو في الجيش.

وقد ولدت عملية تهميش العنصر المحلي قطيعة بينه وبين الحكام الأتراك- العثمانيين، تجلت في العديد من الثورات ذات الطابع السياسي أما في مجال الجندية بالجزائر فتم تهميش السكان بعدم قبول مشاركتهم ضمن أفراد الانكشارية، ووضع عراقيل في وجه فئات من السكان لهم الحق بحكم روابط الدم التي تجمعهم بالعثمانيين من حق المساهمة فيها والاستفادة من الحقوق المخولة لأصحابها كما هو شأن الكراغلة(2).

---

(1) Nacerddine.Saidouni, l'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1792-1830), Darel -Gharb Al Islami, Beyrouth, 2001, P.575.

(2) محمد، أمين: "ملاحظات حول سياسة التهميش ووضع المهمشين بولاية الجزائر العثمانية"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد25، زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات. أوت 2002م، ص21-23.

أنظمة التعامل التجاري في مدينة الجزائر العثمانية

على ضوء مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر*

يعد مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر"[(1)] أحكاما وتعليمات وتسجيلات لكل المعاملات بأسواق مدينة الجزائر. وينتسب المخطوط لصاحبه عبد الله محمد بن الحاج يوسف ابن الشويهد الذي ينتمي إلى إحدى العائلات الغنية ذات النفوذ والمكانة الاجتماعية المتميزة بمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية. فقد تولى العديد من أفراد عائلة الشويهد أعمال التجارة وتولى بعضهم متولي السوق أو منصب أمين الأمناء المكلف بالإشراف على شؤون الأسواق بمدينة الجزائر[(2)].

إن الفترة التي يعود إليها المخطوط والتي سجلت فيها تقاييد أسواق مدينة الجزائر فهي تتعلق بأواخر القرن السابع عشر ومستهل القرن الثامن عشر(1107-1117هـ/ 1695-1705م). وهي فترة حافلة في تاريخ مدينة الجزائر بالنشاط الاقتصادي وبالحيوية الاجتماعية لتوفر السلع والبضائع في

---

* بحث منشور في المجلة التاريخية المغاربية، العدد 117، تونس جانفي 2004، ص ص 111-118

(1) سجل في فهرس المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية بعنوان مجموعة أوامر تركية لمؤلف مجهول، تحت رقم 1378 (الترقيم القديم: 670)

(2). عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر(تحقيق وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني): ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1427هـ/2006. وأيضا، عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر1700-1830: مقاربة اجتماعية-اقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000-2001 ومن الدراسات التي عرفت بالمخطوط، نذكر:

TOUATI,(Houari) «les corporations de métiers à Alger a l'époque ottomane». in,Revue d'hisfoire maghrébine,Tunisie ;(N 47-48),1987,pp.267-392.

الأسواق من جراء نشاط البحرية وما يدّره من غنائم بحرية ولوجود منتجات زراعية وحرفية.

ولعل من المصادر المحلية لمدينة الجزائر في العهد العثماني، المخطوطات المعاصرة للفترة العثمانية، وهي كتابات ذات طابع تاريخي تهتم خاصة بتاريخ مدينة الجزائر، وتعتبر مصادر مكملة للوثائق الأولية (الأرشيفية) وهي تشمل سلسلة سجلات المحاكم الشرعية، وسجلات بيت المال ودفاتر البايليك، وثائق الأرشيف التركي.ومن هنا تتجلى أهمية المصادر المحلية بأنواعها المختلفة من فهم الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر العثمانية.

ولعل أهم هذه الملفات التاريخية المعاصرة في نظرنا (موضوع الدراسة والبحث)، ما سجله أحد القائمين على سوق مدينة الجزائر (الرحبة)، وهو **عبد الله بن محمد الشويهد** (حوالي1107هـ / 1705م).

لقد تعرض هذا الكاتب فيما سجله بلغته البسيطة العامية إلى صلاحيات المحتسب التي تتصل بمراقبة جودة السلع واحترام الأسعار والمكَايل والنظر في الشكاوي والنزاعات بين المتعاملين في السوق مثل الدلالين والحمالين والجلابين (تجار المواشي) والوزانين وأصحاب المهن المختلفة مثل الحدادين والفخارين والقزازين والنحاسين وصانعي الشواشي والأحذية.

وعليه فإن المخطوط يشرح لنا بشكل دقيق مختلف نشاطات الجماعات الحرفية وهو يمدنا بالمعلومات التالية:

أوّلا: أن تركيبة النص (المخطوط) عالجت الصفقات التجارية والموازين والسلع الواردة في سوق مدينة الجزائر خلال فترات زمنية مختلفة.

ثانيًا: مختلف أنشطة الجماعات الحرفية والخلافات القائمة بين الحرفيين والمتعاملين، ودور أمين الأمناء وشيخ البلد في فض النزاعات.

ثالثًا: مختلف العملات المستعملة في السوق (مثل الدرهم والريال والدينار والدبلون).

رابعا: أهمية أمين الأمناء والمحتسب والجلاب والدلال والحمال وأصحاب المهن المختلفة في عمليات البيع والشراء وتنظيم السوق.

خامسًا: إدارة تسويق الإنتاج داخل السوق ودور البراح (يشهر بالبضائع والسلع) في ذلك.

سادسًا: تحديد مهام الحراسة على ممتلكات السوق.

سابعًا: يعرفنا على طبيعة المعاملات المالية والتجارية التي تميز بها الحكم العثماني بالجزائر في مجال الأسعار وأدوات الوزن والقياس وأسلوب مبادلة البضائع وظروف تحديد نسبة الفوائد حسب السلع والحرف.

ثامنًا: يعكس لنا الواقع الاجتماعي لمدينة الجزائر من خلال أوضاع الجماعات والطوائف التي أثرت وخضعت لتنظيمات النشاط الحرفي.

تاسعا: وقوع بعض الأحداث بمدينة الجزائر منها ظهور الطاعون (960هـ/ 1552).واحتراق مصنع البارود (100هـ/ 1591) وأحداث حربية وإنشاءات عمرانية.

خضعت العناصر الوافدة من المناطق الداخلية لتنظيم شبيه إلى حد بعيد بالتنظيم الساري على الجماعات الحرفية بمدينة الجزائر حيث انتظمت في شكل جماعات حسب أصولها الجهوية، وأطلق عليها مصطلح "جماعة"، ولم يكد

ينقض القرن السادس عشر حتى غدت العناصر الوافدة مهيكلة ضمن جماعات، حيث يثبت "مخطوط قانون" على الأسواق تأطرها في شكل جماعات بمدينة الجزائر منذ أوائل القرن السابع عشر. ويمكننا الإلمام بمضمون المخطوط وتحديد محتوى الأفكار على الشكل التالي:

- عادة أسواق الدلالين وما يؤخذ عليهم من مكس.
- بيان ما تأخذ الجمارك على بعض السلع المستوردة.
- بيان عما يأخذه المحتسب من باعة السوق.
- تحديد أسعار مختلف المبيعات.
- بيان يخص الحمالين.
- بيان خاص بأصحاب المهن (الحدادين- القزازين- الجلابين).
- بيان بشأن صناعة الأحذية.
- بيان بشأن صناعة الأواني الفخارية.
- تحديد الرسوم التي تؤخد من أصحاب مختلف المهن
- بيان خاص ببعض القوافل.
- بيان خاص بمواقيت الحمامات.
- قائمة بأهم الأحداث تخص: الأوبئة- الحرائق- العزل- الوفيات.

كما يفيدنا "مخطوط قانون أسواق" بثماني وستين جماعة كانت قائمة في مدينة الجزائر[1].

ويمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من الجماعات الحرفية من حيث الوظائف، فهناك:

- جماعات متخصصة في الإنتاج.
- جماعات متخصصة في الخدمات.
- جماعات متخصصة في التسويق.
- أما الصنائع فيمكن تصنيفها على النحو التالي:
- حرف إنتاجية.
- حرف تخص الخدمات.
- حرف تخص التجارة والتسويق.

ومن بين الطوائف الحرفية التي ذكرها مخطوط قانون الأسواق ما يلي:

- **الميزابيون**: اختصوا في تصفية الزيوت، الجزارة، الأفران والحمايمية
- **اليهود**: مارسوا أنشطة حرفية مثل الحدادة والخياطة.
- **القبائليون**: يعتبر هؤلاء من أهم المجموعات عددا بمدينة الجزائر، وقد مارست جماعة القبائل نشاطات تجارية وحرفية مثل العمل في ورشات

(1) غطاس، المرجع السابق. ج1، ص150.

الحرفيين. كما احتكروا صناعة الفحم وبيعه إذ يشير مخطوط قانون الأسواق إلى: "جماعة القبايل الفحامين"[1]. كما ساهموا في الحراسة الليلية للمدينة.

- **البسكريون**: اشتغلوا بحراسة الغنائم وتجارة الأسواق وعملوا أيضا كحمالين وخدام، كما أوكلت إليهم الحراسة بالليل في الأزقة والأسواق، وتحضير الخبز.

- **جماعة الجيجلية**: استقر هؤلاء بمدينة الجزائر منذ استنجاد أهل مدينة الجزائر بالإخوة بربروسة (1516م)، وبالرغم من النشاطات التي استقطبت العناصر الجيجلية الغزو البحري، إلا أنهم اهتموا بشراء الأفران ومنافسة الجماعة الميزابية في ذلك حسب ما أشار إليه المخطوط.

كان لكل مجموعة حرفية سوق خاص بها، حيث عرفت هذه الأسواق حركة نشيطة في الولايات العربية خلال العهد العثماني.

إن عدد الطوائف حسب أندري ريمون[2] Raymond، كانت تقدّر في مصر بـ 250 جماعة حرفية و83 بتونس، في حين كانت في قسنطينة 354 مجموعة حرفية[3].

لم تكن مدينة الجزائر تحتوي سوى على 32 طائفة حرفية، لأن الأسطول البحري كان له أثر في إنعاش النشاط الاقتصادي من خلال جلبه للغنائم وكذلك الإتاوة المفروضة على الدول الأوروبية طيلة ثلاثة قرون من الوجود العثماني.

---

(1) قانون أسواق مدينة الجزائر، ورقة 37.

- Raymond, «la conquête ottomane et le développement des grandes villes arabes», in, Revue de

[2] l'occident Musulman et méditerranéen,N27,1979,pp.115-135.

[3] A. Raymond, les grandes villes arabes a l'époque ottomane, Sindbad,Paris, 1985.p.130

1 - تنظيم و تسيير الأسواق على ضوء مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر:

كانت الطوائف الحرفية بالجزائر تحمل اسم "الجماعات"(1). وتتكون من مجموعة رؤساء الحرف يحملون تسمية المعلم وكان مجموعة المعلمين تحت رئاسة أمين وكانت مهمة الأمناء الوساطة بين الجماعة الحرفية والسلطات العمومية، كما يساعدون الإدارة في تسيير العمال، وكان لهؤلاء الأمناء ازدواجية المهام في مجال الشرطة والقضاء على الجماعات الحرفية(2).

كانت مهام الأمناء تنحصر في مجال التنسيق مع المحتسب وتتمثل مهامهم أيضا في مراقبة الموازين أساسا والمكاييل ونوعية المنتوجات التي تباع في الأسواق.والدليل على ذلك ما حدث" من صراع ما بين جماعة بني ميزاب وجماعة الصناع في الجزائر من فرانين (العاملون في أفران الخبز) وجزارين وحمالين

والحلوجية (بائعو الحلوى) واللبلبجية (بائعو الحمص المطبوخ) والهرقمجية (أكلة شعبية تصنع بمرق أطراف بقايا اللحم) وغيرهم حول الخسارة التي يتكبدها الفرانون، حيث رفع هؤلاء أمرهم إلى حضرة السيد أحمد بشا (شيخ البلد) وأحضروا معهم أمين الأمناء وشيوخ بني ميزاب... واتفقوا على ذلك و فض النزاع في 1163هـ/ 1749م" (3).

---

(1) لم يذكر دفتر التشريفات بعض الحرف مثل: الجيارين والموازنية والسراجين والحفافين، انظر:
Devoulx (A), Tachrifat, recueils de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence de l'Alger,Alger,1852.

(2) Hoexter (M), «Taxation des corporations professionnelle à Alger à l'époque Turque»,
in, R.O.M.M, (N 36), 1983, P.136.

(3) مخطوط قانون أسواق (سعيدوني)، ص ص 97-98.

ويلاحظ أن أمين الأمناء كان ينتخب من بين جماعة الأمناء، فنجد أمين الصباغين، الحاج **محمد ابن الحاج حميد** الذي تقلد هذا المنصب[1].ويتضح جليا من خلال مخطوط قانون الأسواق أن هذا المنصب اقتصر على أعيان المدينة فقط، منذ قرون، فنجد عائلة الشويهد (**سليمان، يوسف الشويهد** وابنه **عبد الله** الذين تقلدوا منصب أمين الأمناء ما بين (1609-1750م).وكان آخر من تولى هذه الوظيفة من أسرة الشويهد هو مصطفى سنة 1154هـ1750م، وبعدها آل هذا المنصب الإجتماعي المرموق والمهمة الإقتصادية ذات التأثير والنفوذ إلى أسرة ابن حساين التي تحتكر بدورها أمانة الأمناء بمدينة الجزائر ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر الميلادي (1166هـ/ 1752م)[2].

ويعتبر أمين الأمناء بمثابة الخبير المتضلع في شؤون السوق، فيترأس أحيانا اجتماعات الطوائف الحرفية.وإذ تنحصر مهمته الأساسية في التنسيق بين الأمناء والسلطات العمومية.

ومن بين المهام والوظائف التي ذكرت في مخطوط قانون الأسواق ما يلي:

شيخ البلد: يعتبر موظفا مدنيا يشرف على النقابات المهنية والطوائف السكانية، فهو يتصل بأمناء هذه المهن ورؤساء هذه الطوائف ليتعرف على مشاكلهم ويلبي حاجاتهم عند الضرورة.وهو في مقابل ذلك كان يتسلم من هؤلاء الأمناء الضرائب والرسوم ليودعها في الخزينة العامة كل شهرين. وبذلك يصبح شيخ البلد بمهامه الاجتماعية وسلطته الأدبية أداة وصل

Touati (H). «Les corporations de métiers à Alger à l'époque ottomane»,in,Revue d'histoire Maghrébine (N 47 -48), Décembre , 1987 ,P.177.

(2) مخطوط قانون (سعيدوني)، ص 12.

بين النقابات الحرفية والطوائف العرقية من جهة وبين سلطات الأيالة من جهة أخرى.

المحتسب: استمد المحتسب وظيفته من التقاليد التي ورثها الحكام الأتراك بالجزائر من أنظمة العهود الإسلامية السابقة، فالمحتسب يكتسب سلطات تخول له مراقبة كل ما يباع من مأكل وملبوس ومصنوع ومشروب، وذلك عن طريق تحديد أسعار البضائع والإشراف على سير أسواق المواد الغذائية ومراقبة الدكاكين وبائعي الخضر والفواكه وأفران الخبز، وذلك حتى يضمن الإيفاء بالكيل والميزان ويحول دون تدليس التجار وتزويرهم.

وقد استعان المحتسب لأداء مثل هذه المهام بمساعدة القاضي والأمناء.أما أجرته فهي عبارة عن مبلغ يتقاضاه من السلع الواردة في السوق، فهو مثلا يأخذ عن أمين الأمناء رطلا عن كل حمل تمر.أما المحتسب فيأخذ سبعة قطع ذهبية عن كل حمل من التمر الوارد من الجنوب[1].

وفي غالب الأحيان كان يقع الاتفاق بين أمين الأمناء والمحتسب حول تحديد أثمان السلع في السوق. ومما جاء في المخطوط: "اتفاق مع **عبد الله محمد بن الحاج يوسف وسليمان المحتسب** بأمر صاحب السعادة (الداي بابا حسن) على أن يكون رطل السمن بثمانين درهما عام 1110هـ/ 1698م."[2].

الدلال: وهو بائع متجول يقوم بتعريف البضائع المتنقلة بالمناداة عليها بصوت مرتفع في السوق مقابل الحصول على سهم من ثمن البضائع، يقدر بدرهم واحد على كل دينار تباع به هذه السلع. ومما جاء في المخطوط: "عوائد

(1) مخطوط قانون أسواق، ورقة 7

(2) نفسه، ورقة 39.

الدلال بالسوق الكبير لكل دينار درهم وعوائد دلالين الغنم عشر ذهب للألف وقافلة تلمسان تعطي للباب نصف زياني عن كل حمل.ودلال الديار يأخذ أربع ذهب على كل ألف 4 ذهب"[1].

والواقع أن عملية التنسيق المكلف بها أمين الأمناء لها محورين من جهة السلطات، فأمين الأمناء يساعد شيخ البلد في تحصيل الضرائب من الأملاك المنقولة، ومن جهة أخرى، فأمين الأمناء له علاقة وطيدة بالداي بحيث يمثل الأمناء في الجماعات الحرفية في مجلس الديوان[2].

ومن خلال مخطوط قانون الأسواق نستشف أعمال البناء التي تبدو كانت منظمة بشكل جيّد، وقد رصدت مبالغ مالية معتبرة لبناء الجدران في أحياء المدينة وتسوية حقوق المجاري في الشوارع

والدروب بحيث يدفع الساكن في الطابق العلوي ضعف مايدفعه الساكن في الطابق الأرضي، لما ينجر عن ذلك من ضرر[3].

بنو ميزاب

لقد كان النازحون من الجنوب أساسا من منطقة الميزاب بمدنها: غرداية وبني يسقن ومليكة وبريان والعاتق والقرارة وبونورة.وقد تميزت بفقرها وقلة إمكانات العيش بها، مما جعلها من المناطق الطاردة.فكانت الهجرة اضطرارية وضرورية لارتباط حياة البلد ارتباطا شديدا بها.

---

(1) نفسه ، ورقة 1-2.

(2) Hoexter, op.cit, P.281.

(3) مخطوط قانون أسواق، ورقة 22.

وذهب بعض الباحثين إلى أن الهجرة انتظمت منذ القرن الرابع عشر للميلاد، وكان نزوح بني ميزاب أساسا نحو التل والشمال[1]. ويشير فانتور دو بارادي بأن بني ميزاب تواجدوا بمدينة الجزائر قبل مجيء الأتراك العثمانيين وكان تمركزهم العمراني قوي بالمدينة[2] وكان يشرف على جماعة بني ميزاب أمين ينتخب من منطقة غرداية وهو يمثل السلطة العليا على هذه المجموعة على مستوى الأمن والقضاء[3].

ويتضح من خلال الدراسة أن التنظيم الداخلي لهذه المجموعة هو من اختصاص مجلس قضاء يسمى الحلقة يساعد الأمين في مهام تسيير شؤون الجماعة[4]

والواقع أن لسباس (Lespes) قد حددت مجالات النشاط الاقتصادي لكل جماعة مثلما يؤكده :"الاتفاق الذي وقع بين الكواشة الجيجليين وكواشة بني ميزاب على أن تكون أجرة طحن الخبز بالرحى أربعة دراهم للصاع كما تدخل الداي بابا حسن[5] على أن يبقى سعر الخبز المخصص للعسكر بنفس السعر القديم أي أربعة دراهم للصاع، وإذا كان عند الجيجليين فائض منه يبيعونه لبني ميزاب بـ 12 للصاع عام 1109هـ/ 1697" وهذا من خلال

(1) Holsing.D.ch,Migration,commerce and Community the Mizabis,in Nineteruth Centry,Evanston,1979,P.164.

(2) Venture de Paradis, «Alger au 18 Siécle»,in , Revue Africaine,(N41),1897,P.278.

(3) Lespes (R) , «Quelques documents sur la corporation des Mozabites dans les premiers temps de la conquête», in ,Revue Africaine (N 66), 1925 ,PP.197 -218.

(4) Benyoucef (M) , Le Mzab, espace et société, Alger, 1992,PP.49 -53.

(5) الداي بابا حسن: المعروف بحسن خوجة أو حسن شاوش والذي يلقب بقارة باغلي، تولى منصب الداي لفترتين: الأولى: (1682-1683)، والثانية (1697-1700)،انظر: Gaid (M), L'Algérie sous les Turcs,editions Mimouni,Alger,1991,PP.144/150.

استقراء نصوص مخطوط قانون، يتضح لنا الاتفاق الحاصل بين الجماعتين الميزابية والجيجلية حول تزويد الجيش الانكشاري بالخبز ومشاكل الأفران[1] وكان لكل جماعة مجال احتكارها فجماعة بني ميزاب التي عرفت بنشاط اقتصادي متميز تفرعت منذ مطلع القرن السابع عشر إلى عدة جماعات أهمها الفرانين والحمايمية حيث أوكلت لهم جميع حمامات مدينة الجزائر[2].

وتفيدنا سجلات البايليك أن العمل في الأفران كان مقصورا على بني ميزاب، ففي عام 1681-1682 كان الحاج عيسى الميزابي أمين جماعة الفرانين مستأجرا لفرنين واحد بسوق السمن والثاني بسوق عمور، وظلت نفس الأفران بيد العناصر الميزابية إلى غاية 1830، كما احتكر بنو ميزاب القصابة أو الجزارة.أما جماعة الجيجلية فكانت تشرف على أفران البايليك الموجهة لإعداد الخبز للجيش الانكشاري والأرقاء.وأوكلت مهام النقل أيضا للميزابيين الذين استخدموا دوابهم في أعمال الدولة، وكانوا يقدمون اللحم مجانا للجيش الانكشاري[3]

كما تشير بعض الوثائق واستنادا على مضمون مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر فإن الفنادق كانت تحت إشراف الميزابيين ومما جاء :"اتفقنا مع جماعة بني ميزاب المتولين كراء الحمامات ببلد الجزائر"[4].

(1) مخطوط قانون أسواق: ورقة 32.

.(2) Lespes , op.cit, P.198

.(3) Idem

(4) مخطوط قانون أسواق ، ورقة 32.

2- تحديد الأسواق والحرف في مدينة الجزائر:

تقع أسواق مدينة الجزائر في ثلاث محاور رئيسية من المنطقة المتجهة من (باب عزون، باب الوادي، وباب الجزيرة) ومن هذا المنطلق لا تختلف مدينة الجزائر عن باقي المدن العربية في الحوض البحر الأبيض المتوسط (فاس، تونس، القاهرة، دمشق، حلب)، حيث يوجد النشاط الاقتصادي في مركز المدينة[1].

إن الوثائق العثمانية المحفوظة بالأرشيف الجزائري، ومخطوط قانون على الأسواق يؤكدان على هذا التواجد ومن الناحية الدينية يلاحظ من خلال ما جاء في الأثر من خلال توأمة مكانين "خير البلاد المساجد وشر البلاد الأسواق"[2]

كما نجد الحفافين (الحلاقين) متواجدين في باب الوادي وباب عزون وباب البحر. وهو ما يفسر إقبال الوافدين عليهم ليكونوا أنظف عند دخولهم المدينة. كما نسجل تواجد الأفران في كل أحياء مدينة الجزائر، وهو ما يشير إليه الزهار حيث تحدث عن مجاعة 1230هـ/ 1814 إذ أمرت السلطات من الفرانين توزيع الخبز على الأهالي بالقسط مع المحافظة على الأثمان كما كانت عليه في السابق[3].

(1) Raymond (A) , «Le centre d'Alger en 1830», in,R.O.M.M,(N 31) ,1981, P.74.

(2) الجلوني، محمد: كشف الخافة ومزيل اللباس عمن اشتبها من الحديث عن ألسنة الناس، بيروت، 1985. ص ص 467 -468.

(3) الزهار، أحمد الشريف: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار: نقيب أشراف الجزائر. (تحقيق: توفيق المدني). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1980: ص 117.

ومما يلاحظ أن تقسيم مختلف الحرف على الجماعات المختلفة المكونة لمجتمع مدينة الجزائر، كما هو الحال بالنسبة للأفران بين جماعتي الجيجلية والميزابية والتنافس الحاد بين المجموعتين حول من يتصدر زعامة الأفران[1].

ومن الصعب إجراء مقارنة بين البنية الحرفية بمدينة الجزائر وباقي المدن الجزائرية خلال الفترة العثمانية التي نالت شهرة واسعة في مجال النشاط الحرفي مثل تلمسان وقسنطينة، و ذلك لقلة المصادر والوثائق.ويطلعنا مخطوط عن الحرف بمدينة قسنطينة يعود إلى ما قبل عام 1830، بقائمة اشتملت على أربع وثلاثين حرفة أهمها: القشابون-الفكاهون-السمارون-السراجون-الحواكة-الخياطون-الدباغون-البناؤون-الكواشون-الجزارون... وإذا قارنا مدينة الجزائر بفاس لوحدها فإننا نجدبها أربعا وستين ومائة حرفة 164[2].

والظاهر أن قراءة متأنية لمخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر، تمكننا من تحديد الفضاء العمراني لمدينة الجزائر، حيث التمركز الشديد للأسواق. ويلاحظ وجود ساحات عمومية مخصصة لبيع بعض الأغراض تسمى الرحبة (رحبة الزرع، رحبة الفحم).

وقد وجدت هذه الأماكن منذ بداية الإسلام وإلى يومنا هذا تحت شعار (من يصل الأول، يبيع الأول).وفي هذه الأماكن نجد الدلالين وهم الباعة المتجولون الذين يتنقلون ببضائعهم لعرضها على المشترين في الأسواق ولهم نسبة يأخذونها عن المبيعات التي ينادى عليها (محافظ المزاد العلني في أيامنا). والبراح الذي يصيح بصوت مرتفع في الأسواق عن المبيعات المعروضة ويعلم

---

(1) مخطوط قانون أسواق، ورقة 32.

(2) Feraud (CH), «Les corporations de métiers à constantines avant 1830», in Revue africaine (N 16), 1872,PP.299 -315.

الناس بذلك.ومما جاء في المخطوط ما نصه: "وفيها يتعلق بالدلالين حسب أصنافهم وما يؤخذ عليهم من رسوم في السوق و هو درهم عن كل ما قيمته دينار، وما يتوجب من جباية على الدلالين و المشهرين بها"[(1)].

وبسبب صعوبة هذه الأمكنة ولتسهيل عملية تسييرها، عملت السلطات على تعيين قايد الرحبة الذي يسير مثل هذه الأمكنة التجارية.مع العلم أن قائد الرحبة مكلف بالإشراف على السوق و مراقبة عمليات البيع والشراء.ويقوم بجمع الرسوم ويعمل على تنظيم الرحبة بالتنسيق مع التجار المتنقلين:" ويأخذ القائد(الرحبة) الربع "[(2)] وهذا في تعامله مع التجار.

كانت الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية، تتمركز في شارعين رئيسيين، أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الوادي، ويشمل على سوق الكتان، وسوق الزيت وسوق الشمع وسوق الفكاهين وسوق الحرايرية، وسوق الخشبية وسوق الصباغين وسوق الحديد، وسوق اللوح وسوق الخضارين.وفي الشارع الثاني نجد سوق السمن وسوق القيصارية، وسوق الدخان والعطارين... وبجوار هذه الأسواق كانت تنتشر المقاهي والحمامات والفنادق[(3)].

وهناك جانب آخر يتعلق بإدارة وتسويق الإنتاج في هذه الأسواق، هو جانب الدعاية.فقد وجد "دلالون" متخصصون لكل سلعة من السلع.وكان هؤلاء يقومون بدور الدعاية للسلع التي يعملون على ترويجها. وقد ذكر لنا

(1) مخطوط قانون أسواق ، ورقة 1 -2.

(2) نفسه، ورقة 2.

(3) دودو، أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830 -1855)، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1975، ص ص 62 -63.

مخطوط أسواق مدينة الجزائر أمناء الحرف حيث نذكر منهم: أمين الشواشي، أمين الفحامين، أمين التبانين، أمين الخياطين، أمين الصباغين، أمين الحمايمية، أمين الكواشي، أمين الأمناء.

وجد بمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية ستة عشر حياً تجاريا يجمع عدة نشاطات حرفية.ويتخلل هذه الأحياء حوالي خمسة وأربعون سوقاً[1].و يشير قانون أسواق مدينة الجزائر إلى الاتفاق الحاصل بين جماعة الحرفيين بمدينة الجزائر سعيا منها لتنظيم استخلاص الرسوم (الضرائب)، على أن يعين في كل سوق شخص يتولى جمع و دفع مستحقات الرسوم إلى المخزنحتى لايقع فيها خلل، و وافق الداي أحمد باشا الدولاتلي (1695-1699) على ذلك فكانت القائمة كالتالي[2]: السوق الكبير-سوق السمن- سويقة عمور- سوق باب عزون- سوق دار الإنكشارية- سوق باب الجزيرة- سوق باب الوادي- سوق كتشاوة- الرحبة القديمة.

وبخصوص عدد المحلات التجارية في مدينة الجزائر العثمانية، فإن معلوماتنا شحيحة في هذا المجال، باستثناء هايدو(**Haedo**) الذي ذكر عددها في القرن السادس عشر بحوالي 2000 محل متواجدة في كل أسواق المدينة ويقطنها 3000 تاجر رفقة عائلاتهم[3].ويوضح الجدول التالي عدد الحرف في مدينة الجزائر من خلال بعض المصادر والدراسات:

(1) Sakina,Missoum,Alger à l'époque Ottomane, la médina et la maison traditionnelle,INAS,Alger,2003,P .60

(2) مخطوط قانون أسواق (سعيدوني)، ص ص 131-132.

(3) HAEDO,D.La vie à Alger les Années 1660,Trad,Monnerreau et Berbrugger, Présentation, a.Rebahi, éd, Grand –Alger livres,Alger,2004,P.106

المصـدر	عدد الحرف	الفترة
A.Raymond	33	//
H.Touati	57	القرن 17م
//	28 - 33	مابين القرنيين 18 -19
قانون الأسواق	51	مابين القرنيين 17 -18
Tachrifat	60	القرن 18

يعتبر مخطوط قانون الأسواق مصدر تاريخي لايمكن للدارس في التاريخ العثماني الإستغناء عنه.وهو شهادة حية لمن أراد استنطاقها للتعرف على الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني.وبواسطة المعلومات الواردة في طياته نتمكن من رصد صورة ولو تقريبية على طوبوغرافية المدينة وعلى معالمها من أسواق ومرافق عامة، في غياب الخرائط والأوصاف الدقيقة في كتب الإخباريين وفي الوثائق المحلية.

إن قراءة منهجية في أهم ما جاء في نصوص المخطوط من معلومات، تسمح لنا برصد أنواع المبيعات وكيفية التجارة بها ضمن مجتمع مدينة الجزائر العثمانية.

دور الوقف في الحفاظ على الملكية العقارية والثروة لدى الأندلسيين في مدينة الجزائر العثمانية*

تكمن أهمية الأوقاف في الجزائر في تأثيرها المباشر على مختلف أوجه الحياة، وقد أمكن مردودها من الإنفاق على القائمين بشؤون العبادة والتعليم من أئمة ومدرّسين وطلبة، كما أصبح من الميسور سدّ حاجة الفقراء والمعوزين من عوائدها، هذا مع العلم بأنّ الأنظمة الخاصّة بالأوقاف والأحكام المتعلّقة بها ساعدت كثيرا على الحدّ من مظالم الحكّام وتعسّفهم وعملت في نفس الوقت على تماسك الأسرة الجزائرية بحفظ ثرواتها من أموال وعقارات وإيجاد طرق ملائمة لاستغلال مصادر رزقها عملا بأحكام الشّريعة الإسلامية بالوقف الأهلي (الذري أو العائلي)(1).

أولا: تعريف الوقف:

هناك تباين في النظرة إلى الوقف بين كل من الحنفية والمالكية، فالمذهب المالكي الذي يتمسك به غالبية الجزائريين كان يرى ضرورة صرف الحبس على المصلحة العامة التي حبس من أجلها مباشرة دون قيد أو تردد، بينما المذهب الحنفي الذي كانت تنتسب إليه الطائفية التّركية وجماعة الكراغلة وبعض الخضر بالمدن الكبرى في الجزائر كان يسمح بجواز انتفاع الموقوف وعقبه بما حبسه من وقف.

---

* بحث منشور في المجلة التاريخية المغاربية، العدد 131، تونس، مارس 2008، ص ص 145-160.

(1)- للمزيد حول هذا الموضوع يرجى العودة إلى: ناصر الدين: سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية: الفترة الحديثة، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001، ص 229-254

وتلك التّسهيلات التي يقدّمها المذهب الحنفي دفعت غالبية الجزائريين إلى تحبيس أملاكهم حسب أحكام المذهب الحنفي حتى يتمكّنوا من الانتفاع بها هم وعقبهم من بعدهم مع كونهم من أتباع المذهب المالكي، وهذا ما تؤكّده أغلب الوثائق الشّرعية الخاصّة بالوقف التّي تعود إلى العهد العثماني ويذكر حمدان خوجة في كتابه المرآة **«أن الفقهاء بالجزائر قد أجمعوا على العمل بمقتضى المذهب الحنفي الذي يجيز حسب الهبات المشروطة وذلك ليكثروا من مردود الهدايا لصالح الفقراء»**[1].

أما عن كيفية الانتفاع بالحبس واستغلاله لفائدة العقب إذا كان وقفا أهليا، أو لمصلحة عامة، إذا كان الوقف خيريا، فتراعى فيه الأحكام الشرعية التي ترى في صيغة الوقف صفة اللزوم والديمومة، بحيث لا يمكن التراجع فيه أو إلغاؤه أو تحويله إلى منفعة أخرى، لذلك لا تجيز الأحكام الشرعية بيعه أو إعارته أو رهنه، وقد نفى على ذلك أبو حنيفة وصاحباه **أبو يوسف ومحمد** وعامة العلماء بأن الوقف المنعقد مؤبد[2] وهذا ما يسمح لنا أنّ نصف الوقف بأنّه ملكية انتفاع وليس امتلاك، وعملية كراء الحبس قد تكون مؤبّدة أو محدّدة بالسّنين وتقدّر نظريًا بتسعين سنة[3].

وإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن طبيعة الوقف الأهلي (الذري) الذي يؤسس بهدف الحفاظ على الممتلكات وصيانتها للحيلولة دون تفتيتها وضياعها أو مصادرتها جراء التغريم، يجعل الاستفادة من المرجع الأخير أي جهة البر

---

(1) حمدان بن عثمان، خوجة. المرآة (ترجمة وتقديم: محمد العربي الزبيري)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: 1982، ص 270.

(2) E. Mercier, **Le code du Habous, ou Ouakaf selon la législation musulmane**, Constantine, 1899, p.10.

(3) ناصر الدين، سعيد وني، **دراسات تاريخية ....، المرجع السابق**، ص232.

والخير التي يجددها الواقفون، لا تتأتى إلا بعد انتهاء الأجل المفروض للوقف (انقراض المستفيدين)، وفق الشروط الواردة في رسوم الوقفيات لأنه يجب العمل بها واتباعها، لأن عقود التحبيس تتضمن شروطا عديدة حول مسار العقار المحبس، وحول الأطراف المستفيدة منه وحول كيفية الانتفاع وتحديد المرجع ومن ثمة فإنه ينقضي وقت طويل بين تاريخ تأسيس الوقف الذري وتاريخ رجوعه إلى جهة البر والخير، وهذا مثال على ذلك: **«الحمد لله بعد أن استقر على الملك المعظم الأجل الزكي الأفضل السيد إبراهيم شيخ البلد... مالكا في الرسم ... جميع الدار الكاينة بحومة كوشة علي القريبة من الجامع المعلق سند الجبل... يسوغ له ما رامه على المذهب الحنفي... أشهدهما على نفسه أنه حبس ووقف لله تعالى جميع الدار المذكورة، أولا على نفسه ينتفع بغلتها مدة حياته ثم بعد وفاته على ولده الموجود الآن، وما يتزايد له من ذكر أو أنثى إن قدر الله بذلك... ثم على أعقابهم وأعقاب أعقابهم ما تناسلوا للذكر مثل حظ الأنثيين... فإن انقرضوا عن آخرهم فترجع الدار المذكورة وما استخرج منها حبسا ووقفا على فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة زادهما الله شرفا ومهابة وتعظيما»**[1].

ومما يلاحظ على الوقف الخيري، أنه منذ إنشائه كان على المساجد والزوايا والأضرحة وغيرها، وكان محصورا للغاية.ومن ثمة كان الحكام والوجهاء يقفون لصالحها منذ الوهلة الأولى لأجل صيانتها ودوام صيرورتها لضمان تأدية وظائفها الدينية والثقافية.

---

(1) عقد تحبيس دار السيد إبراهيم شيخ البلد، بحومة كوشة علي، على فقراء الحرمين أوائل شهر ربيع الأول 1131 هـ/22-31 جانفي 1719 م انظر: سجلات المحاكم الشرعية، علبة 37، وثيقة 2.

ومن أمثلة ذلك أوقاف الداي **حسين ميزو مورتو** (1666-1683) لفائدة مسجد بناه، وأوقاف الداي **علي باشا نقسيس** (1754-1766) لصالح مسجد سيدي الأكحل (1759)، وأوقاف الداي **مصطفى باشا** (1798-1805) لصالح العيون، مما جعل ممارسة الوقف تكتسي أحيانا طابعا سياسيا، وتتحول إلى أداة سياسية (1).

ثانيا: الحفاظ على الثروة والعقار في أوقاف الجالية الأندلسية :

بخصوص دور الجالية الأندلسية في أوقاف مدينة الجزائر ومكانتها الاجتماعية ونشاطها الاقتصادي يمكن التعرف عليه وتحديد طبيعته والتأكد من أهميته بالرجوع إلى وثائق الوقف، كما يمكن الرجوع إلى ما تضمنته وثائق الوقف من وضع قوائم بأسماء العديد من أفراد الجماعة الأندلسية وخاصة موظفي السلك الديني كالنظار والوكلاء.كما تسمح لنا بالتعرف على النشاط الاقتصادي للأندلسيين وعلى ألقابهم الحرفية، مثل أسماء الصناع والمهن وتقدير ثرواتهم ومستوى معيشتهم الذي يستخلص من تلك التفاصيل التي تتضمنها عقود تولي العناء (الكراء) وشراء الأراضي والدور والمحلات بقصد التحبيس لفائدة أهل الأندلس والحرمين الشريفين.

إذا كانت التركات تعرفنا بالثروة المخلفة عن المتوفى، مما يسمح لنا دون شك بدراسة مستوى الثروات، وهو أمر في غاية الأهمية، فهي تعكس لنا مظاهر الحياة المادية التي كانت بحياة الفرد المادية من بساطة ورفاهية، وتطلعنا عن

(1).Deguilhem, R, Le Waqf dans l'espace islamique outil de pouvoir sociopolitique, IFEA, Damas ,1995.

الممارسات الاقتصادية والاجتماعية للفرد كالثروة الموظفة في تأثيث البيت وتلك الموظفة في الميدان العقاري وخاصة من طرف عناصر الجالية الأندلسية[1].

ويلاحظ من خلال رصدنا لوثائق الوقف سواء في سجلات البايليك أو بيت المال ووثائق المحكمة الشرعية، أنها تفيض بأسماء النساء اللواتي أوقفن أملاكهن لأغراض عديدة، وهذا يدل على مدى المكانة التي كانت تحظى بها المرأة الجزائرية في الحياة الاجتماعية، وتؤكد لنا استقلالية الشخصية المالية التي كفلتها لها الشريعة الإسلامية.

فمن خلال العودة إلى سجل رقم 11،[2] وهو أشمل سجل نص على العقارات الموقوفة داخل مدينة الجزائر لصالح فقراء الحـرمين الشريفين، حيث يغطي لنا فترة ممتدة من 1548 إلى 1840[3]، توجد به ثماني عشرة وثمانمائة وقفية اشتملت الدور والحوانيت والمخازن والإسطبلات والعلويات الموجودة بمدينة الجزائر.

ولاحظنا أن المرأة ساهمت فيها بسبع وثمانين ومائة(187) أي بنسبة 22,86%، واشتملت العقارات على ستة وعشرين حانوتا، واثنتين وسبعين دارا وأربعة عشر مخزنا وثماني دويرات، وثمانية عشر علويا وثمانية إسطبلات، أما باقي الأملاك التي أوقفتها النساء فهي عبارة عن حظوظهن أو منابهن في الميراث وفي هذا السّياق فإن الولية الحرة **فاطمة** بنت أحمد الغبري خلفت ثروة تقدر بـ 173.17دينار، وهي عبارة عن دار بطابقها العلوي والسفلي وتشمل الحوانيت، الكائنة بسوق المقايسية قرب باب البحر داخل مدينة الجزائر وذلك

---

(1) Emerit, M, «L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830», in, ***R.H.M.C***, Juillet- Septembre,1954,p.200.

(2) سجلات البايليك.

(3) عائشة، غطاس، «إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني»، **المجلة التاريخية المغاربية**، العددان 85-86، تونس، ماي 1997، ص 99-123 .

بأوائل شهر صفر عام 1092هـ/ 1681م [1].ومما جاء في نص الوثيقة: «... **وأوصت (فاطمة بنت أحمد الخبري) لفقراء الأندلس، وثلثان اثنان يكون حبسا لفقراء الحرمين الشريفين، وآخر يكون وقفا على أولاد ابنتها آمنة (بنت المرحوم الحاج مصطفى الأندلسي) وهم محمد ويوسف وآمنة وأولاد المعظم السيد أحمد بن الحاج علي الغبري وعلى من سيولد لابنتها المذكورة بقية عمرها من الذكور والإناث إن قدر الله تعالى بذلك ثم على ذريتهم وذرية ذريتهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام... ويكون المرجع في ذلك بعد انقراض الجميع لفقراء الحرمين الشريفين وفقراء الأندلس، وجعلت النظر في ذلك كله لابنتها المذكورة مدة حياتها... » [2].وعندما توفيت فاطمة، لجأ أمين بيت المال إلى** تقويم ثروة المالكة وتصفية تركتها، بدءا بتنفيذ وصيتها، فورثت ابنتها **آمنة** بنت المرحوم الحاج مصطفى الأندلسي نصف التركة، والعاصب شقيقها محمد ثلثا واحدا، كما أوصت بحبس الثلث من الثورة المخلفة على أن يكون ثلثين لفقراء الحرمين الشريفين وثلثا واحدا لفقراء الأندلس.

ومن هنا نستنتج أنه عندما تجمع الوصايا يعطى الفقراء الأندلس خمسة أتساع 5/ 9 وفقراء الأندلس أربعة أتساع 4/ 9.وتم تصفية الدّين الذي كان على المرحومة **فاطمة** لصالح عبد الرحمن المقايسي المقدر بـ 3900 دينار خمسينية العدد [3]، كما تم بيع أثاثها وحليها وأدوات المنزل بثمن قدره 3200 دينار، بالإضافة إلى بيع نصف بضاعة كانت تحتوي على جلود بسفينة رجب رايس بثمن قدره 420 دينارا، وتم تجهيز المرحومة بمراسيم الكفن والدفن بـ 100

---

(1) سجلات المحاكم الشرعية علبة 34، وثيقة 2-1 ف.

(2) المصدر نفسه.

(3) عملة جزائرية أصبحت متداولة منذ العشرينات من القرن السادس عشر.

دينار، وتم تسديد دين بعلها بـ250 دينارا، وأعتقت أمة أوصت لها بثمن قدره 400 دينار. وقد شهد تصفية التركة وتسوية الإرث كل من **محمد السعدي** و**محمد التواتي** ومحمد بن محمد وبحضور **حسين** قاضي مدينة الجزائر.

ومما يثير الانتباه أن الوثيقة اشتملت على جزءين، هما الصدر والحاشية، فصدر الوثيقة تعرض لوصية **فاطمة** بالتفاصيل منها تصفية التركة على مستحقيها، بينما تضمنت الحاشية تحبيس ابنتها **آمنة** على ولديها الحاج **محمد الشريف** و**أحمد بن الحاج علي** ما قيمته 4657 دينارا، كما أمرتهما بتنفيذ وصية المرحومة أمها بخصوص الوقف الحاصل لفقراء المذكورين، وأشرف **الحاج عبد القادر بن علي الغبري** على شؤون نظارة أوقاف الفقراء المذكورين.

ويبدو مما لا شك فيه أن هذا التكليف المزدوج في رعاية الأوقاف، يدل على المكانة الرفيعة التي وصل إليها علماء وشرفاء أهل الأندلس، إذ نصت الوثيقة: **«... كله مبين ومفسر في رسم بعدالة بيت المال وقف عليه شهيدا وأراد الوارثان المذكوران وناظر الفقراء المذكورين وهو السيد عبد القادر الغبري في حق فقراء الأندلس وفقراء الحرمين الشريفين...»**[1] وتطلعنا تركة **عائشة بنت أحمد حويجات** المتوفى، أنها خلفت حانوتين، أحدهما بالخفارين والآخر بشارع الفكاهين قرب شارع باب عزون، واختص الحانوتان بنشاط التجارة وبيع الصابون والمعروف من نص الوثيقة [2] أن **فاطمة بنت علي الصباغ** ورثت الحانوتين عن أمّها **خديجة** بنت الحاج **محمد الحجام** وقد رصدنا من نصوص الوثيقة أن **فاطمة** قامت بتنفيذ وصية جدتها **عائشة** بإعطاء ثلث التركة لبيت المال، والباقي يوزع حسب الفريضة المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.

---

(1) ع.س.م.ش.ع 34، وثيقة 2-1 ف.
(2) س.م.ش.ع 16 مكرر، وثيقة 1-218 ف.

حيث أخذت النصف والثلث رجع لأبناء الحاج **محمد الخياط بن علي الحجام**، زوج عائشة عن طريق الوصية، وهم الحاج عمر والحاج علي وعزيزة وكما هو معروف فإن الوصية في عرف الفقهاء، عقد يوجب حقا في ثلث مال عاقده يلزم بنيابة بعده، وهي مشروعة بنص القرآن والسنة والإجماع.

وتشير وثيقة أخرى عن صفقة تجارية مماثلة للأولى حيث تمكن الحاج علي بن حسن الأندلسي صانع الشواشي من شراء الحانوتين بثمن قدره 2800 دينار، وأشهر على نفسه بأن حبسهما لفائدة فقراء الحرمين الشريفين وفقراء الأندلس مناصفة بينهما، وجعل الناظر على فقراء الحرمين الحاج **محمد بن سالم**، والناظر على فقراء الأندلس كل من الحاج **محمد يحيى الخياط** وابن محمد الأندلسي، إذ نصت الوثيقة على ما يلي: «... **اشترى مكان الناسك ابن الحاج علي صانع الشواشي ابن حسن الأندلسي الحانوتين الاثنين... بحدودهما وحقوقهما... ثم أشهر المسمى الحاج المذكور شهيدا به على نفسه أنه حبس على فقراء الأندلس القاطنين بمحروسة الجزائر وعلى الفقراء القاطنين بالحرمين الشريفين مكة والمدينة...** »[1] فالأخبار التي تتضمنها الوثائق في مجال الحياة الاجتماعية متنوعة من ذلك العلاقات ضمن الأسرة الواحدة.

وتجدر الإشارة هنا أن الفقهاء أهملوا الفروق البينة بين المقولات والأحكام الشرعية، وهذا ما نلمسه في تفضيل أصحاب الوقف الحبس الأهلي المعمول به في المذهب الحنفي، على الحبس الخيري الذي ينصّ عليه المذهب المالكي، فالرغبة في الاحتفاظ بثروات الوقف لفائدة الأشخاص المحبسين وأتباعهم من بعدهم هي التي جعلتهم يأخذون بالمذهب الحنفي، مع كون غالبية الجزائريين

(1) المصدر نفسه.

كانت على المذهب المالكي وعلى رأسهم الجالية الأندلسية، وهذا ما تشير إليه صراحة إحدى وثائق الوقف والمتمثلة في تحبيس علي طوليض الأندلسي لـ... وجنينة بمليانة وبحيرة بفحص حروشة قرب مليانة لفائدة فقراء الحرمين الشريفين وذلك بتاريخ 1152هـ/ 1739م: «حسب المعقب على أولاد... وأولادهم وبعد انقراضهم يصير وقفا على فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة»[1].

ونقرأ في أحد العقود الشرعية أن عبد القادر بن الحاج عبد الرحمن المعروف بابن العطار الأندلسي، قام بتحبيس أملاكه لصالح فقراء الحرمين وفقراء زاوية الأندلس[2] مناصفة بينهما، وذلك في أواخر شهر شوال عام 1149هـ/ 1737م. حيث تشير الوثيقة إلى ما يلي: «... أشهدهما على نفسي أنه حبس ووقف له تعـ... جميع الدار وإسطبلها، ابتداء على نفسه ينتفع بغلتها مدة حياته مقلدا في ذلك ... الإمام أبي حنيفة النعمان، وبعد وفاته يرجع حبسا على ابنتيه وهما ديروـ... وآسية...وزوجه الولية ابنة إبراهيم... أما إذا تزوجت ينتقل نصيبها من ... لأولادهما... ثم إلى أولاد أولادهما وذرية أعقابهم وأعقاب أعقابهم وذرية ذرياتهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام على أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين... فإن انقضت ذرية المحبس المذكور، ولم يبق منهم أحد، ينتقل المحبـ... لشقيقه إبراهيم ثم على أولاده وأولاد أولاده وذريته وذرية ذريته... ... انقرضوا عن آخرهم يرجع ذلك حبسا على شقيقته الولية نفسها ثم على أولاد...

(1) س.م.ش.ع، 34. وثيقة 163- 34 ف.

(2) إن حساسية البعد الثقافي الاجتماعي والاقتصادي بين أهل الأندلس والطبقات الاجتماعية المكونة ... الجزائر: كانت من العوامل التي دفعت بأغنياء الجالية الأندلسية إلى تأسيس جمعية، أشرفت بدورها ... إقامة مسجد وزاوية ومدرسة وذلك في شهر محرم عام 1033 هـ/ 23- 1624م وكانت مكونة من ... التالية: محمد الآيلي، إبراهيم بن محمد بوساحل، المعلم موسى، محمد شلالة، محمد بن العنجدون، ... الخياط.

أولادهما وذريتهما وأعقابهما... فإن انقرضوا عن آخرهم يرجع شطر المحبس على فقراء الحرمين الشريفين والشطر الآخر لفقراء زاوية الأندلس بلد الجزائر المحمية»[1].

ثالثا: أهمية عقود الوقف في تحديد الفضاء العمراني للجالية الأندلسية:

إن قراءة منهجية في عقود التحبيس ستسمح لنا بالتعرف على الملكية العقارية، وعلى المالكين وكيفية انتقال الملكية في الأسرة الواحدة، وكيفية توزيعها ضمن الشرائح الاجتماعية المختلفة سواء داخل المدينة أو خارجها. كما تمكننا هذه الوثائق من التعرف على طوبغرافية المدينة وعلى معالمها من أسواق ومرافق عامة في غياب الخرائط والأوقاف في كتب الإخباريين، فأصول التوثيق كانت مهمة وذات تنظيم عالي لدى الجزائريين خلال الفترة العثمانية، حيث كانت الطريقة المتبعة من قبل الموثقين، تشمل اسم المحبس والواقف، ومهنته، وتحديد المكان، والأطراف المستفيدة، والغرض منه.

ومن المقاييس التي كانت تحدد أملاك الأندلسيين من خلال الوثائق ما يلي:

1- النسب: عندما نعثر على أسماء الأندلسيين في مؤخرة الألقاب، أو صلات القرابة بين أعضاء الجالية الأندلسية، مثل الولية عزيزة بنت القلعي التي أوصت بأن يؤول مصرف المحبس إلى ابن أختها بن الفقيه والسيد أحمد الشاطبي مناصفة بينهما، وذريتهما ثم عند انقطاع أعقابهم يعود الحبس إلى الحرمين الشريفين[2].من هنا نلاحظ صلة الترابط بين أفراد الجالية الأندلسية

(1) س.م.ش، علبة 5-1، وثيقة 36.
(2) سلسلة البايليك، دفتر 216، صفحة 33.

عن طريق المصاهرة والتآزر الأسري فيما بينهم في مجتمع مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية.

2- إن الأسماء الواردة في معظم الوثائق تدل على وجود أصول أندلسية مثل الكبابكي، ابن النيقرو - الآبلي- الغبري.أو الذين تم تسجيل أسمائهم في قائمة فقراء الأندلس الذين يقدمون المساعدات على أفراد جاليتهم والتي تم تحديد نطاقها خلال العهد الاستعماري[1].

3- عندما تعود منافع الأوقاف من الأحباس إلى فقراء الأندلس وفقراء الحرمين الشريفين مناصفة بينهما،تجعلنا نتأكد عن دور و أهمية التضامن الأندلسي المشترك فيما بينهم.

4- قائمة فوائد الأوقاف المشتركة بين فقراء الحرمين الشريفين وفقراء الأندلس، تدل على تماسك الأسر الأندلسية وحفظ حقوق الورثة الذي حال دون اقتسام الأملاك أو بيعها أو رهنها من طرف الورثة.

5- تدل وثائق الوقف على ذكر أسماء العديد من رجال العلم وموظفي السلك الديني من وكلاء ونظار وفقهاء، وأغلبهم من عناصر الجالية الأندلسية.

6- تطلعنا وثائق الوقف على نوعية النشاط الاقتصادي لأفراد الجالية الأندلسية بالجزائر، وتعطي لنا فكرة عن الأعمال التجارية والحرف والصنائع مثل مهنة الخياطة والعطارة والحدادة والحياكة والحرارة.

إن استقراء الوثائق العثمانية المحفوظة بالأرشيف الجزائري، تمكننا من تحديد الفضاء العمراني لمدينة الجزائر من خلال التمركز الجغرافي لأفراد الجالية

---

(1) Devoulx (A), **Les édifices religieux de l'ancien Alger**, Alger, p. 103.

الأندلسية بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني، وهي تتمركز خاصة قرب الأسواق والدكاكين وشوارع الحومات أو الزنقات، أو بالقرب من الأماكن المقدسة كالمساجد والزوايا، أو الهياكل العمرانية الرئيسة مثل الحمامات والعيون والفنادق والأفران.

ويتضح من خلال تصفح عينات من الوثائق ما بين 1645-1830م، أن التمركز

والمجال الجغرافي لانتشار عناصر الأندلسية بمدينة الجزائر كان في الأماكن التالية[1]:

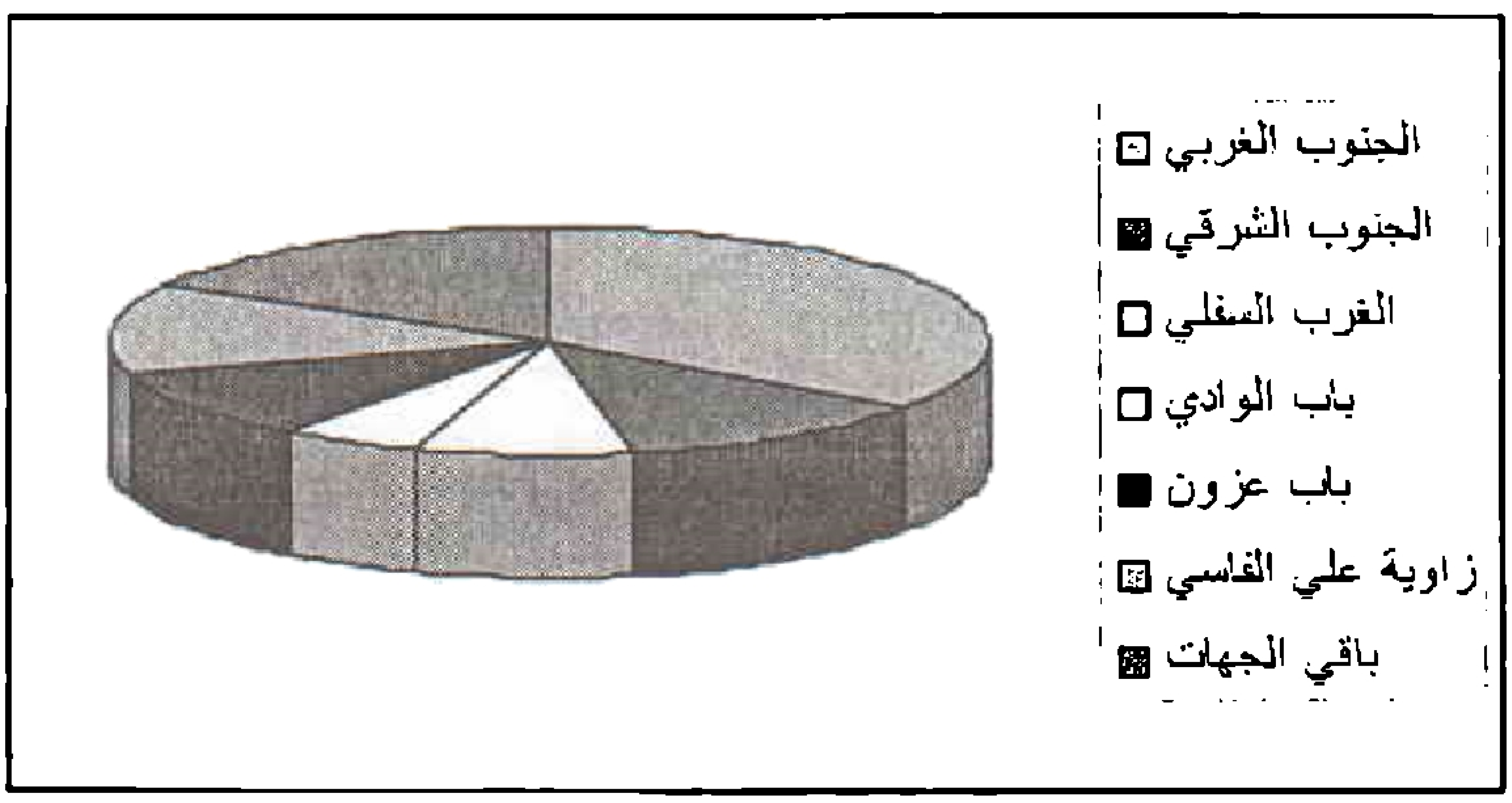
جدول التمركز الجغرافي لعناصر الجالية الأندلسية بمدينة الجزائر

الأماكن	الموقع	النسبة/المنازل
الأماكن المقدسة: زاوية الأندلس بالقرب من سوق الكتان وزاوية الأندلس وسوق السمن ومحاذاة مع مسجد المعلق في المنطقة الغربية.	الجنوب الغربي من مدينة الجزائر	%35
ما بين حومة السلاوي وجامع الزيتونة، متمركزة حول سوق الخضارين قرب فندق اسكندر بسيادي المعريشي (زاوية)	الجهة الجنوبية الشرقية العليا	%12
تمركز المنازل في المناطق التجارية قرب سوق الجمعة	الجهة الغربية السفلى للمدينة	%8

(1) Sakina, Missoum, Alger à l'époque Ottomane,, la médina et la maison traditionnelle, SARL,INAS. Alger,2003 ,pp.172-179.

عند زاوية سيدي هلال وحارة الجنان وبالقرب من جامع سيدي رمضان	حي باب الوادي	5%
هي المنطقة المفضلة لدى السكان للإقامة فيها في العهد العثماني. وقد امتلك فيها الأندلسيون بها 24% من المساكن ما بين القرنين 17 و18م.	ما بين باب عزون وباب الوادي	10%
التمركز بالقرب من المسجدين الكبيرين بالجزائر الجامع الكبير (المالكي) والجامع الجديد (الحنفي)	زاوية سيدي علي الفاسي	13%
باقي الجهات	مدينة الجزائر	17%

رسم بياني حول تمركز عناصر الجالية الأندلسية في مدينة الجزائر



توجد بسجلات البايليك، وثيقة تحمل عنوان: شركة الأندلس، مؤرخة في 1032هـ/ 1622م، وهي تتضمن معلومات في غاية الأهمية والدقة، منها مصاريف من أجل البناء والتعمير والصيانة لبنايات جديدة وحمامات

وتحصينات عسكرية وقنوات للمياه، كما تشير الوثيقة إلى نوع التجهيزات الخاصة بالبناء، وأثمان السلع المستعملة، وكذا تخصصات الحرفيين المشاركين في الترميم والصيانة. والملاحظ أن هذه العملية مهدت لبناء زاوية أهل الأندلس لتحبس على أفراد الجالية من الفقراء والمعوزين[1].

ومن نافلة القول أن الوقف له أهمية خاصة في الحفاظ على الممتلكات والثروات من المظالم والأحكام التعسفية للحكام، حيث كان الوقف يوفر وسيلة فعالة للمحافظة على الثروات والأملاك والأراضي الموقوفة، وإقرار حدود الملكيات الزراعية التي تعتمد على العقود الشرعية بحيث يمكن التنويه لدى المحكمة الشرعية وبالتالي كانت أصول التوثيق عند الجزائريين خلال الفترة العثمانية مضبوطة وفي غاية الدقة.

ومن الواضح أن الإدارة الفرنسية الاستعمارية أصدرت قرارا في 1 أكتوبر 1844 ينص بصريح العبارة على أن الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة وأنه بفعل هذا القرار أصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية، الأمر الذي سمح للأوربيين بالاستيلاء على أراضي الوقف التي كانت تشكل نصف الأراضي الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى وجاء مرسوم 30 أكتوبر 1858 الذي وسع صلاحيات القرار السابق، وأخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا، ثم أعقبها صدور قرار أخير عرف بقانون وارني (Warnier) سنة 1873 الذي استهدف تصفية أوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الاستيطاني الأوروبي. وهكذا فإن كل المراسيم والقوانين

(1) سجلات البايليك، رقم 262.

والتعليمات كان الهدف منها تغطية مصادرة أراضي الجزائريين باسم القانون، في ظل المقاومة وحرمان الجزائريين من الدفاع عن حقوقهم الملكية.

رأى الفرنسيون في الأوقاف أحد العوائق التي حالت دون تطور الاستعمار الفرنسي بالجزائر الذي يقوم على مبدأ تشجيع انتقال الأملاك من أيدي الجزائريين إلى المعمرين، وفي هذا السياق كتب أحد الفرنسيين قائلاً : " إن مناعة الأملاك المحبسة تشكل أحد العوائق التي لا يمكن التغلب عليها أمام الإصلاحات الكبرى، التي هي وحدها القادرة على تحويل الإقليم الذي أخضعته أسلحتنا إلى مستعمرة حقيقية"(1).

في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، كانت أوقاف مدينة الجزائر موزعة على 107 مؤسسة دينية، وتمثل في مجموعها 2756 وقفية، منها 1717 وقفا خيريا، و1039 وقفا أهليا.وكانت المدخيل السنوية لهذه الأوقاف تقدر بـ 20.3041 فرنك فرنسي(2)

و من خلال استقراء الوثائق المؤرخة في نهاية العهد العثماني بالجزائر و بداية الاحتلال الفرنسي(1792-1842)، اتضح أن ملكيات مؤسسة الحرمين الشريفين كانت تضم مابين 1400 و1601 وقفية.وجاء في تقرير محافظ إدارة

(1) Blanqui (A.J), l'Algérie, rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord de l'Afrique, Paris,coquebert,1840,P.28.

و أيضا حول موضوع مصير الأوقاف خلال فترة الإستعمار الفرنسي للجزائر يرجى العودة إلى :
SAIDOUNI,Nacereddine, »les biens de l'Algérie ottomane avec les lieux saints de l'islam à travers le rôle de la fondation du waqf des Haramayn », in, AWQAF, No 6,Koweït,Rabi II 1425H /june 2004, PP. 37-76.

(2) Archives nationales d'outre –mer(A.O.M),Aix-en-Provence,F.80, «Rapport sur l'administration des corporations religieuses»,Alger,1837.

الدومين السيد ألبير دوفولكس A.Devoulx أن أوقاف الحرمين كان عددها يقدر بـ 1558 وقفية(1).

ومما لا شك فيه أن انتشار الوقف يترتب عنه عدم انتقال الثروات والمحافظة على البيئة الاجتماعية، كان له دخل في الجمود الاقتصادي والركود الاجتماعي الذي طبع الحياة الجزائرية أواخر العهد العثماني، مما سمح لنا بالقول إن شيوع الأوقاف ساهم في تجميع الثروات في أيدي بعض الأفراد والطوائف المحتكرة (الحضر، الكراغلة، الجالية الأندلسية، الأتراك) للوقف على حساب النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، مما أثر سلبا على الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر والتي وجدها الاستعمار الفرنسي أثناء فترة تواجده بالجزائر، مرفقا خصبا لتطبيق سياسة فرق تسد واقسم تحكم.

جدول خاص بملخصات الوثائق(2)

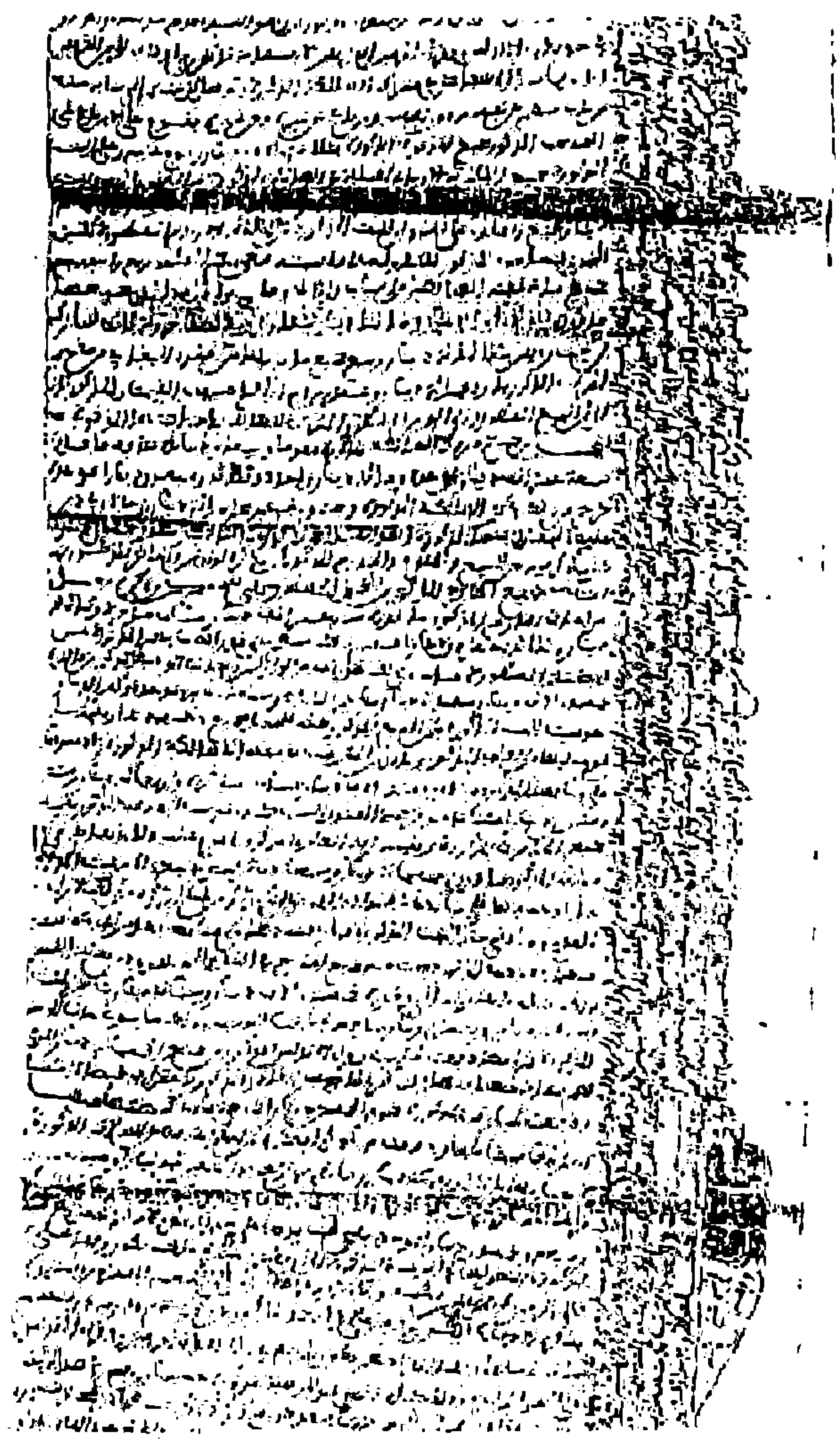
رقم الوثيقة	تاريخها	الملخص
علبة 1-47، وثيقة: 7-19 ف	أوائل شهر شوال عام 1073هـ/1663م	تتناول رسم تحبيس لدار بطريق الشراء بمدينة الجزائر، لفائدة فقراء الأندلس وفقراء المدينة المشرفة (المنورة) والمحبسين هم: جماعة من شرفاء الأندلس حيث اشتروا الدار بثمن قدره 6000 دينار.

(1) Devoulx (A), Notes historiques sur les mosquées et les autre édifices religieux d'Alger,Alger, A.Jourdan,1912,P.15.

(2) انظر نموذج لهذه الوثائق في ملحق الدراسة.

علبة رقم 16، مكرر، وثيقة: 1- 218 ف.	شهر جمادى الثانية عام 1073هـ/1662م	تتناول عقد شراء وتحبيس الحانوتين قرب باب عزون من طرف الحاج علي بن حسن الأندلسي صانع الشواشي بثمن قدره 2800 دينار، وحبسهما لفائدة فقراء الأندلس وفقراء الحرمين الشريفين.
علبة 1-5، وثيقة: 2-1 ف	أواخر شهر شوال عام 1149هـ/1737م	تتناول رسم تحبيس لصالح فقراء الحرمين الشريفين وفقراء زاوية الأندلس، من طرف المحبس السيد عبد القادر بن الحاج المعروف بابن العطار، بعد تسوية الإرث
علبة 34، وثيقة: 2-1 ف	أوائل شهر صفر عام 1092هـ/ 1681م	تتناول وصية فاطمة بنت أحمد الغبري بثلث ثروتها بعد موتها لفائدة فقراء الأندلس وفقراء الحرمين الشريفين، بعد تسوية الإرث
سجلات البايليك رقم 262	1033 هـ/1622م	شركة الأندلس

الملاحق



الجزائريون والرحلة إلى الحجاز على ضوء رحلتي الورثلاني وأبو راس الناصري*

اهتم العلماء الجزائريين اهتماما كبيرا بتدوين خواطرهم إبان رحلاتهم إلى الحجاز للحج والزيارة، لمحبتهم لهذه الأماكن المقدسة، ولما تحتله من مكانة دينية سامية في قلوب المسلمين. وتمثل الرحلات معلماً بارزا في أدب الرحلة لدى علماء الجزائر خلال الفترة العثمانية، وهي محاولة لرصد أثر تلك الرحلات المتعاقبة على الحجاز منذ أن قدم الجزائريون إلى المنطقة لغرض الزيارة وأداء مناسك الحج والعمرة أو الالتقاء بالعلماء وأخذ العلم عنهم. وقد ترتب عن رحلة العلماء الجزائريين والمغاربة عموما إلى بلاد الحجاز أهم ظاهرة؟ تميز بها الفكر المغاربي وهي الأخذ بالمذهب المالكي؛ لأنّ الرحلة كانت غالبا إلى الحجاز وهي منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم ومقر إمام دار الهجرة، مالك بن أنس.

ترك العهد العثماني في الجزائر عدة رحلات حجازية كتبها أصحابها بعد آدائهم لفريضة الحج، والمعروف أن الجزائريين الذين توجهوا إلى الجزيرة العربية خلال الفترة العثمانية لم يذهبوا إليها كجغرافيين أو مؤرخين أو سواح. وإنما توجهوا إليها حجاّجا يؤدون الفريضة ويزورون الحرمين الشريفين. وكانت صورة الجزيرة العربية في نظر الجزائريين خلال هذه المرحلة مرتبطة بالدين وشعائره، وبسيرة الرسول -صلّى الله عليه وسلّم- ومغازيه إنها صورة روحانية وجدانية .

* بحث منشور في مجلة الشهاب الجديد، مؤسسة عبد الحميد بن باديس، قسنطينة، العدد 7، مارس 2008، ص ص 20-29.

تحاول هذه الدراسة الإجابة على نماذج من حضور الحجاز في الكتابات الجزائرية من خلال رحلتي الورثلاني (ت 1779م)، ورحلة أبو راس الناصري(ت1823)، وهذا انطلاقا من الإشكالية التالية :

- ما هي أسباب الرحلات الحجازية خلال العهد العثماني؟

- لماذا ارتكزت الهجرة والرحلة على فئة العلماء؟

- ما هي نتائج هذه الرحلات؟

- ما مدى إسهامات الجزائريين في بلاد الحجاز، انطلاقا من الرحلة وخصوصياتها؟

أوجدت كتابات الرحالة الجزائريين فكرا خلاقا كوّن: «ثقافة الحج التي مزجت الجانب الفقهي بالجوانب الأخرى المتعلقة بالأسفار وآدابها، وقضايا الإيجار، والعلاقات الإنسانية، والتدريب على تحمّل المشاق، ومواجهة الصعاب».

إنّ الجانب العلمي في الرحلات الجزائرية شغل حيزا كبيرا من كتابة الرحالة، فرحلة الحج فريضة افترضها الله على المسلمين، فخصّص الرحالة الكثير من وقتهم لطلب العلم أينما حلّوا في رحلتهم، ففي كل مدينة يحلّون بها، يسألون عن العلماء، ويجلسون في حلقات الدرس، ويتلقون الإجازات العلمية، ويجلسون أحيانا لإعطاء الدروس لطلبة العلم في المدن التي يمرّون عليها، فهي رحلة أخذ وعطاء وتبادل المنافع.

أوّلا : التعريف برحلتي الورثلاني و أبو راس الناصري

1- رحلة الحسين الورثلاني :

تعتبر رحلة **الورثلاني** موسوعة أخبار عن جزء كبير من العالم الإسلامي في القرن الثاني عشر للهجرة الثامن عشر للميلاد.وقد اعتنت رحلة **الحسين الورثلاني**(1) بالوصف الجغرافي والسّرد التاريخي، الخاصين بالبلاد العربية (الحجاز)، وتصور أهمية رحلته إلى ما اشتملت عليه من معلومات في غاية الأهمية تتصل بالحياة اليومية والحالة الاقتصادية والمعاشية وأسلوب الحكم ومستوى الثقافة وطبيعة العادات ونوعية اهتمامات العامة في البلدان التي تعرف عليها في سفره أو أثناء إقامته بالحجاز، وهي حسب خط رححلته ذهابا، مجانة، زمورة، بسكرة، سيدي عقبة، زليتن، أولاد سيدي ناجي، نفطة، الحامة، توزر، زواوة، طرابلس، زليتن، مصراته، بلاد سرت، برقة، الاسكندرية والقاهرة، والمدينة ومكة.

كان **الورثلاني** على علم برحلات السابقين، مطّلعا عليها، فكان أكبر اعتماده على "الرحلة الناصرية " **لأحمد بن ناصر الدّرعي** (ت 1717م)، و"ماء الموائد" **لأبي سالم العياشي** (ت 1681م)(2).

---

(1) ولد الحسين بن محمد السعيد سنة 1125هـ/1713م ببني ورثلان، ارتبط بالطريقة الشاذلية وعد من المرابطين، حيث ظل ملتزما بحياة الزهد والتقشف ومتصفا بالجد والعمل والاستزادة من العلوم الفقهية واللغوية، توفي عام 1194هـ/1780م بمسقط رأسه أنو. للمزيد حول حياة الورثلاني راجع :

أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، يحيى. بوزريعة، ط01، بيروت، دار الالغرب الإسلامي، 1995، ج01، ص.ص 44-47.

من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي. ناصر الدين سعيدوني، ط01، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1999، ص.ص 418-424.

(2) الرحلة العياشية (ماء الموائد)، العياشي أبو سالم عبد الله بن محمد، ط2مصورة، الرباط، 1977، جزآن.

أدى الورثلاني فريضة الحج ثلاث مرات :

- الحجة الأولى عام 1153هـ/ 1740م.
- الحجة الثانية عام 1166هـ/ 1752م.
- الحجة الثالثة عام 1179-1181هـ/ 1765-1767م.

وقد أتاحت له هذه الرحلات أن يوسع ثقافته، ومداركه، وتجاربه، وينمي معلوماته أثناء حجه وإقامته بالحجاز ومصر، حيث أخذ على شيوخ الأزهر أمثال **محمد البليدي، والحفناوي والجوهري وخليل الأزهري**.

وبعد عودته إلى مسقط رأسه اعتكف للعبادة والتدرسي والوعظ، وهذا ما جعل الحفناوي ينوه به في كتابه تعريف الخلف بقوله: «هو الإمام الهمام شيخ الإسلام الورع الزاهد الصالح العابد المتبع لأثر الرسول عليه الصلاة والسلام الجامع بين المعقول والمنقول .. ومربي السالكين وقدوة العلماء العاملين»[1].

تعتبر رحلة الورثلاني «نزهة الأنظار»[2] من المصادر الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها للتعرف على أوضاع الجزائر وتونس وليبيا ومصر والحجاز في القرن الثاني عشر للهجرة الثامن عشر للميلاد.فهي تسجيل للوضع الاجتماعي والاقتصدي ووصف دقيق لحالة المسالك والعمران ومحطات القوافل ونقاط الماء

---

(1) تعريف الخلف برجال السلف، الحفناوي، أبو القاسم، تحقيق محمد أبو الأجفان، ط02، بيروت، مطبعة الرسالة، 1978، ج02، ص.ص 139-147.

(2) نشر الباحث الجزائري محمد بن أبي شنب الرحلة، اعتمادا على عدة نسخ مخطوطة، كما كتب عنها حاج صدوق في المجلة الإفريقية.

نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، الورثلاني، الحسين، (تحقيق ونشر: محمد بن أبي شنب)، الجزائر، مطبعة فونتانا، 1326هـ/1908م، بيروت، دار الكتاب العربي:ط2، 1974.

Hadj Sadouk (M): «A travers la Berberie orientale au XVIII^e siècle, avec le voyageur El Wartilani», in Revue Africaine,(T95),1951, PP. 364-382.

وصورة صادقة للواقع الثقافي والفكري، ولعلّ أهم ما يتميز به الورثلاني في هذا الجانب هو ترجمته للعديد من صلحاء وعلماء ومشائخ وطنه.

وتتصف رحلة الورثلاني بما يلي[1]:

أ- الالتزام بالصدق في كل ما أورده من أحداث ووقائع في رحلته.

ب- تحري الحقيقة التاريخية، مع الإشارة إلى مصدرها.

جـ - التحلي بالورع والتقوى.

د- التزامه بأسلوب المحسنات والاقتباس من القرآن الكريم والحديث النبوي

2- رحلة أبو راس الناصري :

هو الشيخ **أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن ناصر الراشدي المعسكري**. ولد بناحية جبل كرسوط حوالي 1150هـ/ 1737م، استوعب العلوم العربية والإسلامية، وتولى مناصب التدريس والقضاء والإفتاء اشتهر بالحافظ لغزارة علمه وألّف في مختلف الأعراض والفنون، توفي عن سن تناهز التسعين عاما (1238هـ/ 1823م).وقد أبنه **محمد بن يوسف الزياني** في دليل الحيران بقوله «وفي وقته (زمن الباي حسن آخر بايات وهران)، مات مجدد القرن الثالث عشر ذو التآليف العديدة، والتصانيف المديدة، الشريف الأمجد، العلامة الفرد الحافظ أبو راس محمد بن أحمد بن عبد القادر .. والذي ليس له نظير ولا مثيل»[2].

(1) سعيدوني ،ناصر الدين، المرجع السابق، ص.ص 420-421.

(2) ترجم للناصري عديد ون منهم :

سعيدوني ،ناصر الدين، المرجع السابق، ص.ص 460-466.

الزياني، محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، نشر: المهدي البوعبدلي، الجزائر، 1978، ص240.

انتقل أبو راس الناصري إلى العديد من الأقطار، وتعرف على أوضاعها و تصل بعلمائها، وقد حجّ مرتين، الأولى عام 1204هـ/ 1790م.والثانية سنة 1226هـ/ 1812م.وزار تونس ومصر والشام والمغرب.

عرف برحلته إلى بلاد الحجاز[1]، والواقع أنّ رحلة أبي راس الناصري تختلف عن رحلة المورثلاني، رغم تناول موضوع الرحلة إلى الحجاز، فهي تظهر علمية أكثر منها دينية إذا اهتم الناصري بجانب العلم والعلماء، يقول: «لقيت بها (مصر) العلماء الكبار، أهل العلم والأدب والأخبار: الإمام الأرض .. شيخنا السيد مرتض، ففاوضته في فنون، فوجدته كمالي فيه من الظنون، ورويت عنه أوائل الصحيحين، ورسالة القشيري، ومختصر العين، ومختصر الكنز العراقي، وأجازني بالباقي»[2].

وعندما دخل مكة المكرمة، قال: «.. فاجتمعت بعلمائها وفقهائها، كالعلامة الدارك السيد عبد المالك .. وكنت قرأت عليه نبذة من الحديث، ونبذة من الكنز، وشيئا من التفسير في سورة النور، وأجازني بالباقي .. »[3].

التقى أبو راس في رحلته إلى مكة بالعلماء الوهابيين، دون أن يذكر واحد منهم، وقال أنه تناظر معهم وعقب على ذلك بقوله: «ظني أنهم حنابلة

=سعد الله، أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط4، بيروت. دار الغرب الإسلامي، 2005، ج01، ص.ص 185-187.

(1) الناصري، محمد أبو راس: فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق: محمد بن عبد الله الكريم، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص184.

(2) نفسه، ص.ص 115-116.

(3) – نفسه، ص118.

المذهب». وسجل أنه سئل في مكة عن أصل كل علم وسبب تدوينة، وفي المدينة عن العقائد[1].

لقد سلك أبو راس طريق الحج العادي، غير أنه قد ذهب بحرا خلاف لمواطنه الورثلاني، ومن مصر ركب إلى ينبع ومنها إلى مكة المكرمة فالمدينة المنورة، ويبدو أن هذا هو طريقه في كلتا الحجتين.

لم يذكر لنا الورثلاني في رحلته عن وجود رحلة حج بحرية تغادر الجزائر. إلاّ أنّ جوزيف بيتس انطلق في رحلته من الجزائر بحرا إلى الاسكندرية وكان ذلك سنة 1680م[2].

ترجع أهمية هذه الرحلة إلى كونها مبكرة - نوعا ما - بالمقارنة بغيرها، فقد جاء هذا الرحالة إلى مكة والمدينة حوالي سنة 1680م، الموافقة لسنة 1091 هجرية، ويعتبر ثاني أوروبي يزور الحجاز بعد الإيطالي (دي فارتيما)، الذي سبقه بالمجيء بأكثر من قرن ونصف من الزمان. لكن رغم ذلك؛ فإن رحلة (بيتس) تتميز بإعطائنا تفاصيل أكثر عن الأماكن والمدن التي يزورها، إضافة إلى عنايته بشعائر الحج ومناسكه، وكل ذلك بتفصيل أكثر من سابقه دي فارتيما، والذي يُذكر عنه عنايته بذكر الأشياء التي تبدو غريبة من وجهة نظره، وإغفال كثير من تفاصيل المكان الذي يمر به والشيء الأخير الذي يتميز به بيتس عن جميع الرحالة الذين زاروا الحجاز هو صغر السن؛ إذ لم يكمل العشرين حين قيامه

(1) سعد الله، أبو القاسم، المرجع السابق، ج3، ص187.

(2) بيتس جوزيف، الحاج يوسف: رحلة جوزيف بيتس إلى مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة، ترجمة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ: مصر، الهيئة العامة للكتاب، 1995.

برحلته، إضافة - طبعا - إلى قصته العجيبة التي ساقته في النهاية إلى الرحلة إلى مصر ومكة المدينة.

ولد جوزيف بيتس في (إكسون) بانجلترا حوالي عام 1663م، ولما أصبح يافعًا في الخامسة عشرة من العمر ساقته رغبة ملحة لمعرفة العالم من حوله إلى مغادرة انجلترا في سنة 1678م، فعمل بحارًا على متن إحدى السفن، وكان العصر عصر جهاد بحري بين المسلمين؛ من ترك ومغاربة من جهة، وبين الأوروبيين من جهة أخرى، فوقع (بيتس) أسيرًا أثناء ذلك الصراع في يد أحد البحارة الجزائريين، الذي اتخذه عبدًا.

وكان سيده رجلاً رقيقَ الدين ومسرفًا على نفسه، إلا أنه بعد بضع سنين تاب عن سيرته هذه، وقرر أن يحج ويكفِّر عن آثامه، فدعا عبده الإنجليزي إلى الإسلام ليرافقه إلى الحج، فقبِل العبد (ظاهريًا) الدخول في الإسلام. فرافق سيده إلى مكة، منطلقًا في قافلة من الجزائر أبحرت في السفن عبر المتوسط إلى رشيد في مصر، ومن ثم من السويس على البحر الأحمر إلى رابغ في الحجاز، ومن هناك واصلت القافلة طريقها بحرًا إلى جدة، ومنها إلى مكة، وبعد انتهاء مناسك الحج زارت المدينة. ثم عادت القافلة برًا إلى مصر، ومن هناك إلى الجزائر. وبعد العودة للجزائر قضى (بيتس) سنين عديدة هناك جعلته أكثر إلمامًا بأحوال المسلمين وبلادهم. بعدها فكر (بيتس) بالهرب من الجزائر والعودة إلى وطنه انجلترا، فاستغل فرصة طلب السلطان العثماني لعدد من السفن من الجزائر، فسُمح لبيتس بالركوب على إحداها، وهناك في تركيا تردد الرحالة بين العودة لوطنه الأصلي وبين البقاء في ديار الإسلام، لكنه في النهاية غلّب العودة إلى وطنه، فأعانه أحد التجار الإنجليز وساعده في الذهاب إلى: (جنوة)، ومنها تجول في أوروبا وانتهى بعودته إلى وطنه الأم (انجلترا).

عرفت الجزائر خلال الفترة العثمانية رحلات بحرية للحج، من مدينة الجزائر رأسا إلى الاسكندرية، وهذا منذ القرن السابع عشر، وقد وصف لنا جوزيف بيتس هذه الرحلة التي تنطلق من مدينة الجزائر إلى الإسكندرية والتي تستغرق ثلاثين أو أربعين يوما، وتستمر بعد ذلك من الإسكندرية إلى رشيد إلى القاهرة ومن القاهرة إلى السويس[1].

ثانيا: صورة الحجاز من خلال رحلتي الورثلاني والناصري

تشعبت قضايا المضمون في رحلتي **الورثلاني** و**أبي راس الناصري** إلى موضوعات عدّة. ويمكننا تمديد الفضاءات التي تناولتها كتابات الرحلتين في الخصائص التالية:

1- الجانب الجغرافي :

اعتنى عدد من الباحثين في أدب الرحلة، باستخراج وتحليل المواد الجغرافية ومفاهيمها الواردة في طيات كتب الرحلات العربية الإسلامية[2].

تبدو المواد المتصلة بالجغرافيا عند **الورثلاني** و**أبي راس الناصري** متركزة حول وصف المدن والأمصار، وتحديد مواقعها، والمسافات التي تفصل بينها، وذكر خصائصها ومناخها وموادها الطبيعية، كما تناولا المسالك والطرق

(1) نفسه، ص23.

(2) حاول الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني في إطار تأسيس مدونة جزائرية من خلال إنجاز معجم تاريخي للأماكن والبلدان الجزائرية، وهو يندرج في اعتقاده إلى توفير مادة دائرة معارف جزائرية وهو عمل حضاري راق، أنظر كتابه: الجزائر، منطلقات وآفاق، ط01، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص.ص 448-455.

والمرات.ومن هنا ساهمت هذه الرحلات في تحديد صورة الأرض، أو ما يعرف حاليا بعلم الخرائط[1].

إنّ قراءة متأنية للرحلتين **الورثلاني والناصري** تمكننا من تحديد مسارات الرحلة أو حركية التنقل نحو بلاد المشرق العربي، وأداء فريضة الحج بالحجاز. ومن هنا حق لنا أن نتسائل عن نقاط انطلاق الرحلتين؟ هل كانت واحدة مشتركة أم متباينة؟

من الواضح أن رحلة **الورثلاني** انطلقت رأسًا من قرية بني ورثلان، أما رحلة أبي راس فانطلقت من معسكر، مع العلم أن **الورثلاني** سرد لنا طريق رحلته ذهاباً وإياباً، بينما أهمل **أبي راس ذلك!**

فضل **الورثلاني** الابتعاد عن ركوب *البحر لكثرة مخاطره ولعدم قدرته على* ركوب البحر، وامتاز بسيره في البر ورأيته للدروب ذهابا وإيابا في جملة حجاته الثلاثة[2] أمّا الناصري ففضل ركوب البحر كما سلك الهضاب.

يكاد يطغى على رحلة **الورثلاني** موضوع واحد هو الأمن العام ذلك أنه كلما تحدث عن قافلة أشار إلى اللصوص الذين كانوا يتربصون بها أو أخبار الاعتداءات التي وقعت على القوافل السابقة، ويتجين **الورثلاني** مخاطر السفر في البر وخصوصا الصحراء، حيث تعاني الأركاب قلة المياه ورداءتها وشدّة

(1) محمد، حسن: مساهمة كتب المسالك والرحلة في تأسيس معجم موحّد للبلدان العربية، مجلة أدب الرحلة والتواصل الحضاري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس. العدد 5، 1983، ص146.

(2) – الرحلة الورثلانية، ص559.

الحرارة، كما أن طريق البر تعرف بصعوبتها وطول مسافتها، وقد تحصل الوفاة في كثير من الأحيان قبل الوصول[1].

ومما يجب ملاحظته أن **الورثلاني** عند زيارته للحجاز قد مرّ بمصر[2]، أمّا **أبو راس** فزار بلاد الشام، حيث دخل دمشق والرملة وغزة والعريش[3].

2- وصف العمران :

احتل وصف المدن والقرى والآبار مكانا بارزا في رحلة **الورثلاني**، فعني (سبع وعرات) قال أنها أول بلاد الحجاز بالعمارة؛ وأن الحجاج قد استبشروا بوصولهم إليها لأنها آخر موضع وصله الرسول -صلى الله عليه و سلم-. وأنها مرسى هام يمثل مفترق الطرق بين المشرق والمغرب وأن فيها أسواقا نافقة، وأن فيها قرى كثيرة ومزارع ونخل وعيون جارية[4].

ذكر **الورثلاني**، مواقع كثيرة من معاطن المياه وأودية، وعيونا، وأهم الموارد الطبيعية من معادن وجبال وملح، فذكر من المياه حلوها ومرها، باردة وساخنة ،وذكر أسماء مدنها كالفيوم وبولاق الواقعة على نهر النيل[5] ومما لاحظه **الورثلاني** بخصوص الفرق بين هضاب مصر والحجاز ما نصه: «إن لون جبال وأراضي مصر أقل سوادا منها في الحجاز»[6]، أمّا **أبو راس** فقد ذكر حين دخوله

(1) نفسه، ص.ص 211-215.
(2) نفسه: ص330.
(3) فتح الإله، ص119.

(4) الرحلة، ص374.
(5) نفسه، ص242.
(6) نفسه: ص247.

مصر أنه عجز عن وصفها لعظم شأنها. قائلا: «دخلت بناءها المبهت المعجب، وخارجها المنبت المنجب»[1].

3- الحياة الاجتماعية :

شهد العالم الإسلامي خلال الفترة العثمانية الكثير من الكوارث الطبيعية كانتشار الأمراض والأوبئة وخراب المدن والوفايات الجماعية، مما أثر سلبا على حركية المجتمع، ويمكننا اسقراء مضامين هذه الكوارث من خلال ما ذكرته الرحلتين، إذ أن **الورثلاني** يعتبر من أكثر الرّحالين عناية بالأوضاع الاجتماعية في المناطق الي مرّ بها، فنراه يحدثنا عن حالات الاستقرار والاضطراب، وعن ممارسات الأمن من جراء اللصوصية التي احترفتها بعض القبائل على مسالك طرقات الحجيج، واستعمالها النهب والقتل والفتك.

ومن هنا نتساءل عن دور الأمن في البلاد الإسلامية التي كانت تحت حكم الخلافة العثمانية؟ ما هو موقف السلاطين العثمانيين من ظاهرة اللصوصية وقطاع الطرق ضد قوافل الحجاج في كل المواسم؟ هل اتخذت السلطة العثمانية سياسة أمنية واضحة المعالم زمنئذ؟

نعتقد أن مثل هذه الملفات تحتاج إلى الدرس والتعميق من اقع أدب الرحلات خلال الفترة المدروسة.

تكلّم **الورثلاني** عن الصفات القبيحة التي امتاز بها بعض أهالي مصر، حيث ذكر تعسف والي بولاق وظلمه للحجاج.«إنّ ظلم ولاتها قد وصل كل جنس من أجناس الآدميين حتى بلغ ظلمه الحاج المغربي والعلماء والطلبة

(1) فتح الإله، ص115.

والفقراء والأشياخ والصنّاع والتجّار وسائر الناس قاطبة ولذلك ابتلاهم الله بالشقاق والفتنة، فكانت مصر لمن غلب»[1].

وأوضح **الورثلاني** صورة الشيالين الذين يحملون متاع الحجاج، وأخبرنا عن أقبح الصفات التي امتازوا بها كالمكر والغدر والاحتيال على حجاج بيت الله دون خوف أو رهبة، غذ يقول ما نصه: فلا تغتر أيها الحاج بحلاوة اللسان من الشياطين ولا بإظهار المودّة ولا بكثرة ..... فإنهم ذئاب في ثياب .. فلا يعتبرون عهدا أو مودة ولا يمينا ولا صحبة ولاشيئا ولا وليا إلاّ المكر والخديعة.[2].

كذلك تعرض أبو راس إلى ذكر سوء معاملة العلماء المصريين له، إذ حسدوه في علمه، وحفظه، وفهمه، وصغروا من شأنه، فامتحنوه، لكنه أثبت تفوقه.

4- الجانب السياسي :

حكم **الورثلاني** حكما قاسيا على النظام السياسي في الجزيرة العربية في زمانه، وقال أن الأوضاع فيها كانت تسير من سيء إلى أسوأ، ومن هنا فقد كان **الورثلاني** موفقا موثقا في وصف هذا النظام كانت الفترة تتزامن مع بداية انتشار الحركة الوهابية، وذكر من الأمراء في حجته الأولى الأمير **مسعود بن سعيد** (ت 1165م) أمّا في حجته الثانية والثالثة فقد كان الأمير هو **مساعد بن سعيد** (ت 1184م) والسبب في هذا الفساد راجع بالدرجة الأولى إلى عجز الولاة عن توفير الأمن بل نسب إليهم الظلم.«وهذا كله يرشد إلى أن الزمان قد زاد في

---

(1) الرحلة، ص316

(2) – نفسه، ص283.

الظلم والتعدي .. وبأن الحج كاد أن يكون ساقطا من ظلم الولاة وأصحابهم»[1].

5- الحياة العلمية :

اهتم **الورثلاني** بالحياة العلمية في رحلته، وسج أخبارها بالتفصيل، فقد ذكر العلماء في مصر الذين أخذ عنهم الدروس والانجازات ومناقشة فنون العلوم، بينما لم يذكر تفاصيل ذلك وهو بالحجاز.ذكر أحد علماء البحرين وأنه كان ضريرا وكان من كبار فقهاء المالكية، وقد سأله **الورثلاني** عن أهل البحرين فقال الرجل أنّ أكثرهم من المالكية[2].

والظاهر أنّ **الورثلاني** كان مهتما بالمذاهب والملك، فهو كرجل مالكي المذهب طرقي السلوك كان يبحث عن رجال الإصلاح واصحاب الكرامات والولايات، وربط في المدينة علاقة ودية بأخذ علماتها وهو الشيخ **السمان القرشي المدني**، ودخل داره بالبقيع، وقد وصف **الورثلاني** الشيخ **السمان** بما يلي: «الصفي الودود النقي، ذي الأحوال الصادقة والأنفاس الطيبة، والأعمال الزكية والمواحد الأهلية، والمعارف الربانية والعلوم الدينية، صاحب الأوراد والمرديين»[3].

والواقع أنّ الرحالة الجزائريون قد تناولوا موضوعات كثيرة، ولم يكن الحج ومناسكه إلاّ واحدا منها، فبالإضافة إلى أداء الفريضة نجدهم يتحدثون عن العلوم والآداب في المدن والمراكز العلمية التي ترددوا عليها،

(1) – نفسه، ص422.
(2) – نفسه، ص360.
(3) نفسه، ص530.

فهم يصفون المعالم والمؤسسات والإنجازات والأسانيد والكتب، ولا تكاد تخلو رحلة من الحديث عن شيوخ العلم والزهاد والطرق الصوفية وطرق التدريس كما اهتموا بنقل الأشعار والإنتاج الأدبي والمناظرات والآراء المذهبية والسياسية، كما كان الرحالة حريص على تسجيل ما شهدوه من آثار ومعالم، ومن طرقات ومسالك، ومن حكام وقواد ونظم الحكم. ووصفوا العامة وأصحاب الترف والقوى الفاعلة في المجتمع، وتراجم العلماء وكرامات المتصوفة، وأبواب المدن وتحصينها، ونظمها في الضرائب والمكرس ومستوى المعيشة ووصف الأسواق وأساليب التجارة، كما وصفوا طريق الحج ومسائل الأمن والنظام أو الفوضى والخوف.

وكانت رحلة **الناصري** حريصة على ملاقاة العلماء ومناقشة المسائل العلمية والدينية، والعودة بالإجازات والأسانيد في الحديث والتصرف ومما يجب ذكره في هذا العدد أن المغاربة (الجزائريين) كان لهم رواق خاص بهم في الحرمين الشريفين.

أسهم الجزائريون مساهمة واضحة في كتابة الرحلات لا سيما خلال القرن الثاني عشر(18م)، وكانت بعض رحلاتهم نتيجة للحج، وبذلك تكون رحلات حجازية، وبعضها نتيجة لطلب العلم وملاقاة العلماء والفقهاء للبحث والتّفسير في أمور الشريعة، وبذلك تكون رحلاتهم علمية محضة.

وعليه فإنّ الرحلة الجزائرية تعتبر وثائق هامة تفيد الباحث في مجال التاريخ والآثار والجغرافيا وعلم الاجتماع والديمغرافيا، وتمكنه من استقراء المضامين الغائبة في المصادر المحلية.

صورة التصوف السني في الجزائر خلال العهد العثماني

من خلال سيرة عبد الرحمن الأخضري *

إن الحكم العثماني لم ينشأ من فراغ دفعة واحدة في كامل ربوع الجزائر، ولكنه أخد وقتا طويلا حتى يمتد ويتوطد.لقد كان اتساع رقعة البلاد وقلة العثمانيين والتمركز على السواحل التي كان الخوف متوقعا منها جراء التهديدات الأسبانية (والأوروبية عموما)، كل ذلك جعل الأتراك يكتفون بوجودهم على المراسي والمدن الساحلية لصد العدوان الأجنبي، أما مع السكان فقد سلكوا طريقة التعامل المتفاضل: الاقتراب من الأندلسيين (المهاجرين اليهود)، والحضر ورجال الدين و لاسيما أهل التصوف والولاية والعلماء.

شهد المجتمع الجزائري أوائل العهد العثماني حالة من الانحلال الفكري وانتشار العادات السيئة التي ألصقت بالدين، وهو الأمر الذي جعل عبد **الكريم الفكون** يؤلف كتابا سماه "منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية" حيث أوضح **الفكون** أصول المبتدعة والدجاجلة الكذابين على طريق الصوفية المرضية في هذا الوقت الذي اشتدت فيه القطيعة بين العالم الإسلامي الجامد والعالم الأوروبي المتحرك، ازدهر التصوف المزعوم والدروشة والأمية والتخلف العقلي في المجتمعات الإسلامية، وكثر فيه أدعياء العلم من الفئة التي كانت تسمي نفسها حامية الشريعة، وعشعش الفكر الخرافي حتى كاد المجتمع كله يصبح زاوية صوفية فيها الحضرة والرقص العصبي والإيمان بالغيبيات والروحانيات.

---

* بحث منشور في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. العدد 7. نوفمبر 2006 ص ص 72-90.

في هذا الجو ظهر شيخ الإسلام الصوفي العالم العامل عبد الرحمن الأخضري وكان من أبرز من أنجبت الجزائر خلال العاشر الهجري (16م) ومن أخصب العلماء إنتاجا ومن أوسعهم شهرة في ميدان التأليف والتأثير في العالم الإسلامي، ذلك أن كتب الأخضري في المنطق والفرائض والبيان والمعاني والفلك والحساب كانت هي الكتب المقررة على الطلاب في الجامعات الإسلامية فترة طويلة، وقد كثر شراحها وطابعوها وناشروها ومترجموها.

أولا : حياتـه

ولد الشيخ **عبد الرحمن بن محمد الصغير بن محمد عامر الأخضري** السلمي في أوائل العهد العثماني في بنطيوس من قرى نواحي بسكرة، يقول عبيد البكري: "وبسكرة مدينة كبيرة، كثيرة النخيل والزيتون وأصناف الثمار ومن مدنها مدينة طولقة ومدينة مليلي، ومدينة بنطيوس وهي بنيانها الأول"[1].

وفي بسكرة نما وشبّ **الأخضري** وأخذ العلم عن والده وشقيقه الأكبر، كان والده من علماء عصره فألف والده حاشية على خليل وكتابا في التصوف. وتذكر بعض الروايات أن الأخضري قد طلب العلم بقسنطينة وأخذ على الشيخ عمر الوزان[2] كما طلب العلم بتونس وأخذ على مشايخ جامع الزيتونة وتشير دراسات معظم المترجمين لحياة الأخضري أنه عاش ثلاثا وثلاثين سنة فقط (920هـ-1514م/ 953هـ/ 1546م)[3] وإنه لم يتزوج في حياته.

---

(1)- المدن المغربية، إسماعيل(العربي)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984. ص 182-183.

(2)- عن حياة عمر الوزان، أنظر:

تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم (سعد الله): ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998. ج1 : 379-...

(3)- جاء في دراسة للشيخ المهدي البوعبدلي: "أن الأخضري عاش إلى سنة 981هـ/1575م استنادا ...
في نظم الأخضري للأجرومية:

تم بحمد الله ما قصدنا   من نظم هذه التي أردنا

ولكن بعض الباحثين شك في ذلك لأن هناك عائلتين، واحدة في بنطيوس، والأخرى في المقران، تدعيان الانحدار من نسل **الأخضري**، ومن جهة أخرى فإن نضجه العلمي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان **الأخضري** قد تقدم في السن ومهما كان الأمر فقد قضى **الأخضري** حياته في التعليم والكتابة في زاوية عائلته في بنطيوس، وتخرج على يديه تلاميذ كثيرون وكان يذهب في الصيف إلى الهضاب العليا (سطيف) للابتراد فأدركته الوفاة في أحد الأصياف في كجال سنة 953هـ/ 1546م، ثم نقل ودفن ببنطيوس بالقرب من ضريح والده[1].

كان بايات قسنطينة يعفون عددا من الزوايا والأضرحة من دفع الضرائب، ومنها بايات قسنطينة العثمانيين حيث كانوا يعفون زاوية الأخضري وعائلته من دفع الضرائب لمقامه الديني.وقد نصت إحدى الوثائق على ضرورة احترام الناس لعائلته ونسله، وجميع هذه الوثائق ممهورة بخواتم بايات قسنطينة[2].

في عام إحدى وثمانين سنة   من بعد تسعمائة مستحسنة

راجع:

"عبد الرحمن الأخضري وأطوار السلفية في الجزائر" المهدي (البوعبدلي)، مجلة الأصالة، العدد 53، الجزائر، صفر-محرم، 1398، جانفي 1978، ص 21-35.

ولكن أبو القاسم سعد الله: أكد بأن الاستدلال ضعيف لأن البيت قد يكون فيه تصحيف من النساخ بقراءة "إحدى وثمانين بدل" إحدى وثلاثين.

أنظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1،/501، الهامش: (1)"

(1)- حول حياة الشيخ عبد الرحمن الأخضري، يرجى العودة إلى الكتب التالية:

- أبو القاسم(سعد الله)، المرجع السابق، ج1،/500-503.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد (مخلوف)، بيروت: دار الكتاب العربي،دت، ص 285.

-الأعلام، للزركلي، بيروت: دار العلم للملايين،1980،ج108/4.

(2)- السلم المرونق للأخضري، ترجمة إلى الفرنسية: دومينيك (لوسياني): الجزائر ،1921 ص15.

وقد أشار المترجم إلى وجود سبع وثائق في نفس الموضوع، آخرها مكتوبة سنة 1246هـ/1830م، وعليها خاتم الحاج أحمد (1826-1837) آخر بايات قسنطينة.

ثانيا: أثاره العلمية

لقد اعتنى **عبد الرحمن الأخضري** بمختلف العلوم، شرعية وعقلية، ولكننا لم نعرف عنه أنه حاول تفسير القرآن الكريم. وهكذا ينتهي القرن العاشر، 16م، دون أن نسجل تأليفا واحداً في تفسير القرآن الكريم في الجزائر أوائل العهد العثماني[1].

وينوه المؤرخ الجزائري **أبو القاسم سعد الله**، بالقيمة العلمية للعلامة **الأخضري**، خلال القرن السادس عشر حيث كتب يقول: "فإذا عدنا إلى دراسة الإنتاج العلمي وجدنا منه كمية ضئيلة خلال العهد العثماني، ولو لا بعض الأعمال التي كتبها عبد الرحمن **الأخضري وسحنون بن عثمان**[2] **الونشريسي**[3] **وابن حمادوش**[4] لخلا هذا العهد أو كاد من التأليف في العلوم الحسابية والفكرية ونحوها، ومع ذلك فإن هؤلاء كانوا يستمدون موادهم من تراث

---

(1)- سعد الله، مرجع سابق، ج2، /16.

(2)- هو أحمد بن محمد بن سحنون الراشدي توفي عام 1211هـ/1796م تولى وظيفة الكتابة للباي محمد الكبير (1779-1796م).

(3)- أبو العباس أحمد بن يحي بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، ولد حوالي 834هـ/1430م، توفي 914هـ/1508م، ترك العديد من التصانيف جلها في أمور الفقه ومسائل الشريعة منها: مختصر أحكام البر زلي-*إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك*- المعيار المعرب والجامع المعرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، للونشريسي، إشراف محمد حجي، بيروت: دار الغرب الإسلامي 1981.

أنظر: من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، ناصر الدين، (سعيدوني) ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي 1999، ص 277-285.

(4)- عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، ولد بالجزائر حوالي 1110هـ/1695م، قام بعدة أسفار. ترك مصنفا في علم النبات والتداوي بالأعشاب عرف بكشف الرموز، وكتاب في الرحلة عرف بـ"لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال".

للمزيد من الاطلاع يرجى العودة إلى:

سعد الله، المرجع السابق، ج2، /425-436.

الحباك والسنوسي[1] **وابن القنفذ.وكأن العقول في العهد العثماني قد تحجرت**"[2].

ومما يلاحظ على حركة التأليف أن الجزائر في العهد العثماني تميزت بظاهرة إنتاج العلماء للشروح والحواشي والتقاييد والرسائل.ومن أشهر المؤلفين في هذه المرحلة **عبد الرحمن الأخضري**.

وإذا نظرنا إلى فقر الجزائر الثقافي خلال القرن العاشر(16م)، فسببه يعود إلى الهجرة المتواصلة للعلماء نتيجة عدم الاستقرار السياسي والغارات الأجنبية المتكررة على الجزائر، ولكن وجود العلماء في هذه المرحلة بالذات يعتبر ظاهرة إيجابية على حد تعبير **سعد الله**[3].

ومن أشهر علماء هذه الفترة **محمد الكماد الأنصاري** المشهور **بالوزان**، وهو من علماء قسنطينة، كرس حياته للتدريس، كما أسهم ببعض التآليف، وقد أرسلت بسكرة حسب بعض الروايات **بعبد الرحمن الأخضري** إلى هذا العالم المتبحر لقد عرف **الأخضري** بمنظوماته في علوم شتى وبشروحه عليها والأمر الذي لفت إليه الأنظار بنبوغه في الحساب والفرائض والبيان.كانت أعمال **عبد الرحمن الأخضري** في المنطق والحساب محل درس وتعليق من بعده، فقد نظم **عبد الرحمن الأخضري** كتابه الجوهر المكنون في علمي البيان والمعاني ثم شرحه بنفسه وفاق فيه تلخيص المفتاح **لجلال الدين** القزويني، وتولى شرح الجوهر المكنون والتعليق عليه عدد من المشارقة أمثال **أحمد الدمنهوري** الذي شرحه في

---

(1)- يعتبر محمد بن محمد يوسف السنوسي من أكبر زهاد وعلماء الجزائر في القرن التاسع/15م. فقد جمع بين الإنتاج العلمي والسلوك الصوفي.

(2)- سعد الله، مرجع سابق، ج2،/404.

(3)- نفسه، ج1،/385.

القاهرة سنة 1892[1].والظاهر أن العناية بالبلاغة كعلم قائم بذاته عند الجزائريين في الفترة العثمانية كانت ضعيفة، وأن اعتمادهم في التدريس كان على عمل **عبد الرحمن الأخضري**[2].

خلف الأخضري ثروة علمية من متون وشروح ومصنفات استوعبت من خلالها معظم علوم عصره، وأودعها مختلف الفنون التي برز فيها، فقد ألف في الفقه والنحو والبيان والمنطق والحساب والتصوف والتوحيد، وصارت كتبه موردا لكثير من علماء عصره ولمن جاء بعدهم.

ولأهميتها لما تضمنته اعتنى بمضمونها كثير من العلماء، فتناولوها بالشرح والتعليق تارة، ووضع الحواشي المفيدة عليها تارة أخرى.وبلغت كتبه شهرة تعدت حدود المغرب، فأقبل عليها المشارقة بالدرس والقراءة والحفظ، وأدمجت في برامج التعليم في كثير من جامعات العالم الإسلامي، فكانت تدرس في جامعة الأزهر والزيتونة والقرويين، كما أقبل عليها طلاب الزوايا في أنحاء الجزائر.

تزيد مؤلفات الأخضري عن عشرين مؤلفا من متن وشرح، منها ماهو مطبوع، ومنها ماهو مخطوط ينتظر الطبع والتحقيق.

نظم **الأخضري** الجوهر المكنون في صدف ثلاثة فنون أي حول المعاني والبيان والبديع، عام 950هـ

وهو متن في علوم البلاغة من بحر الرجز يقع في (291) بيتا، وقد جاء في أوله:

---

(1)- نفسه، ج2، / 167-170.

(2)- قام أحمد الدمنهوري بشرح الجوهر وسمى شرحه: "تجلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون. وطبع بمصر عام 1892م مع شرح الأخضري."

الحمـــد لله البـــديع الهـــادي إلى بيـــــان مهيـــع الـرشـــاد
أمـــد أربـــاب النهـى ورسـما شمس البيان في صدور العـــلماء
فأبـــصروا مـــعجزة الـــقرآن واضـــحة بســـاطع الـــبرهـان

قام بشرحه الشيخ **محمد بن علي بن موسى الثغري** الذي سمى شرحه "موضع السرّ المكنون على الجوهر المكنون"، وشرح الشيخ **محمد بن الفكون** حسبما أشار إليه الحاج **أحمد بن مبارك القسنطيني** في طالع حاشيته على الجوهر المكنون المسماة "نزهة العيون في بيان شرح الجوهر المكنون"، وهو في البلاغة وفنونها (البيان، المعاني، البديع)[1].

ومن آثار **عبد الرحمن الأخضري** أيضا (الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء)، تناول فيه علم الحساب والتركات والقسمة، في خمسمائة (500) بيت، كما قام المستشرق الفرنسي **دومينيك لوسياني** بترجمة الدرة البيضاء[2].

ونظم عبد الرحمن الأخضري في علم الفلك كتاب بعنوان(السراج)، قام بشرحه سحنون بن عثمان الراشدي الونشريسي، وطبع بالقاهرة عام 1314هـ مع متن الأخضري، وقام بشرحه تلميذ عبد الرحمن الأخضري العلامة عبد العزيز بن أحمد بن مسلم الفارسي، ولم يقتصر عبد الرحمن الأخضري على ذلك بل قام بالتأليف في مجال الفقه على مذهب الإمام مالك، والكتيب واسع

(1)- أحمد بن المبارك (ت 1870م)، تلوى التدريس في الكتانية بقسنطينة، وألف في علم البلاغة بوضع حاشية على شرح عبد الرحمن الأخضري، للمزيد راجع: الجوهر المكنون في الثلاثة فنون، للأخضري، (تحقيق ودراسة: بقدار الطاهر)، ماجستير مخطوطة، جامعة وهران، 2004.

(2)- دومينيك لوسياني، رجل إداري، ظل أكثر من عشرين سنة وهو يسير الشؤون الأهلية، تولى تفتيش البلديات ونشط الإدارة المدنية على حساب الإدارة العسكرية منذ 1890، وعمل مع ثلاثة من الحكام العامين هم ريفوال وجونار ولوتو. أما عمله الاستشراقي فيقوم على تشجيعه ومساهمته في لجنة ترجمة التراث الجزائري القديم.
أبو القاسم سعد الله، ج6، /171.

الانتشار ببلاد المغرب، قام الشيخ عبد اللطيف المسبح المرادسي بشرحه وسماه (عمدة البيان في معرفة فروض الأعيان على مذهب الإمام مالك) وكان هذا في سنة 1332هـ[1].

وأشار الدكتور **أبو القاسم سعد الله** أن **للأخضري** أرجوزة في طبيعة النفس كتبها سنة 944هـ تعد من مجهولات **الأخضري**.ذكر بأنها توجد في المتحف البريطاني ومكتبة ميونيخ بألمانيا، ولكنه أردفها بقوله: "ولعلها هي نفسها القصيدة القدسية" والتي تبلغ 357 بيتاً[2].

وذكر الدكتور **عمار الطالبي** أن **الأخضري** له منظومة تسمى **"أزهر المطالب في هيئة الأفلاك والكواكب"** وهي لا تزال مخطوطة بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 17905[3].كما له شرح في العقيدة الصغرى للسنوسي، توجد بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 1426 وأشار الأستاذ **عادل نويهض** في المعجم **(رسالة في التحذير من البدع) للأخضري**[4].

والواقع أن **للأخضري** قصائد متنوعة منها في مدح النبي المختار (30 بيتاً)، مطلعها:

سرى طيف من أهوى فـأرق مهجتي   وما كدت أنجو من فنائي وعبرتي
أيـا لائـمي في الحـب إنـك جـاهل   كـأنك لا تـدري بشـأن المـحبـة

---

(1)- العلامة الشيخ عبد الرحمن الأخضري: فوزي، (صمودي)، قبس من حياته وسيرته العلمية، الجمعية الخلدونية: بسكرة، ديسمبر 2004.

(2)- سعد الله، المرجع السابق، ج2، 131/، هامش رقم 1.

(3)- "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله"، عمار، (طالبي)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني. قسنطينة، رمضان 1405هـ/ماي 1987.

(4)- معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر. عادل (نويهض)، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة، ط3، 1982، ص10.

وله قصيدة (نصيحة للشباب) مطلعها:

أوصيكم يــا معشر الــشبــاب عــليكم بطاعــة الــرحمن[1]

وقد ذكر الشيخ **المهدي البوعبدلي** أن **الأخضري** كتب: **"نظم السراج في الفلك"** وهو ابن سبع عشر سنة، كما نظم **"أزهار المطالب في علم الإسطرلاب"** وهو ابن عشرين سنة، مّا تأليفه في بقية المعارف، فهي تربو على الثلاثين، وقع الإقبال عليها من جامعات العالم الإسلامي كالأزهر والزيتونة والقيرويين[2].

وفي النهاية أخلص إلى القول بأن **أحمد الزكرطي** المعروف **بابركان** كان يقرأ تلاميذه في تلمسان حوالي ثمانية علوم من:

1- رسالة أبي زيد القيرواني في الفقه المالكي.

2- ألفية ابن مالك في النحو.

3- السلم المرونق في المنطق للأخضري. وهو متن في علم المنطق من بحر الرجز، نظمه سنة(941هـ) ويحتوي على مائة و ثلاث و أربعين(143) بيتا.

4- حكم ابن عطاء الله في التصوف وكتابه إسقاط التدابير له.

5- التوحيد وعقائد السنوسي.

6- العلوم اللغوية كالبلاغة والمعاني بجوهرة الأخضري.

7- تفسير القرآن الكريم منها تفاسير الثعالبي والسيوطي.

8- الحديث الشريف وخصوصا صحح البخاري.

---

(1)- فوزي، مصمودي، المرجع السابق.

(2)- المهدي البوعبدلي، المقال السابق، ص 25.

يتضح مما سبق ذكره أن مؤلفات **عبد الرحمن الأخضري** في مواد التدريس خلال الفترة العثمانية كان لها نصيب أوفر وهذا يدل على المكانة العلمية المرموقة التي وصل إليها فكر العلامة **عبد الرحمن الأخضري**، فكان موسوعة ومدرسة لزمانه ومن بعده[1].

ومن الواضح جداً أن **عبد الرحمن الأخضري** يحتل المرتبة الأولى خلال القرن السادس عشر، من حيث الذين جمعوا بين التأليف والتدريس في علم الحساب، فأرجوزته المسمى (الدرة البيضاء)، قد بقيت كتاب الأستاذ والطالب في المعاهد الإسلامية مدة قرون، وقد طبعت عدة مرات وكثرت شروحها[2].

الأخضري والمنطق:

إنّ السبب الرئيسي في ولوج هذا الموضوع، كون المنطق في الفكر المغاربي غير معروف بما فيه الكفاية، لا فقط عند عموم المثقفين، بل أيضا عند أغلبية الذين أرخوا للمنطق العربي الإسلامي بشكل عام. كم كانت دهشتنا كبيرة عند رجوعنا إلى كتب المنطق العربي الإسلامي حيث وجدنا مؤلفيها لا يعيرون للمنطق المغاربي أي اهتمام، ففي كتاب "تطور المنطق عند العرب" يعرض **نيكولا ريشر** قائمة بأسماء الناطقة عند العرب منذ **الفارابي** (ت950هـ) حتى **عبد الرحمن الأخضري** (ت 1575م)، أي منذ القرن التاسع الميلادي حتى القرن السادس عشر، فاحتوت قائمته على 166 منطقيا عربيا إسلاميا، من بينهم 14 مفكراً أندلسيا كتبوا في المنطق، ومفكرا واحداً من المغرب الأدنى وهو عبد

(1)– منشور الهداية في كشف حال من ادّعى العلم والولاية، عبد الكريم الفكون، (تقديم وتحقيق: أبو القاسم سعد الله)، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ/1987، ص122.

(2) أراء وأبحاث في تاريخ الجزائر: أبو القاسم (سعد الله). ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005، ج3/ 188-189.

الرحمن **بن خلدون** وأربعة مفكرين من المغرب الأوسط (الجزائر) وهم: **محمد بن أحمد التلمساني** (ت 1379م)، **ومحمد بن مرزوق العجيسي التلمساني** (ت 1438م)، **وأبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي** (ت 1488م)، **وعبد الرحمن الأخضري**[1].

وفي كتاب "منطق العرب"[2] يعتبر **عادل فاخوري** الجزائريين **السنوسي والأخضري** شراح ولا أصالة لهم في إنتاجهم الفكري.

من المعروف أن المنطق في الفكر العربي الإسلامي بشكل عام مرّ بمجموعة من المراحل نجملها فيما يلي:

- فترة الترجمة والتي دامت طيلة القرن 9م.

- فترة الشروح الأولى، ودامت خلال القرن 10م، وفي هذه الفترة نشأت مدرسة بغداد التي تمركز فيها المنطق العربي أما الأندلس فقد عرف في نفس المرحلة أكفاء مثل **ابن بدر الأندلسي** (ت 1020م)، **وابن البغونش الطليطلي** (ت 1052م)، في حين كانت بلاد المغرب لا تولي اهتماما للدراسات الفلسفية والمنطقية حسب **نيكولا ريشر** نفسه[3]

- فترة **ابن سينا**، والتي دامت كل القرن 11م، وفيها ظهر **ابن حزم الأندلسي** (ت 1064م)، **والدرامي الأندلسي** (ت 1070م).

- الفترة الأندلسية، والمتمثلة في القرن 12م، وفيها ظهر **ابن رشد** (ت 1098م)، **وأبو الصلت** (ت 1134م)، **وابن باجة** (ت 1138م).

---

(1) عند العرب، ريشر (نيكولا)، (ترجمة: محمد مهران)، بيروت: دار المعارف 1985. تطور المنطق

(2) منطق العرب (من وجهة نظر المنطق الحديث)، عادل (فاخوري)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980

(3) ريشر (نيكولا)، المرجع السابق: ص163.

- الفترة الذهبية في تاريخ المنطق العربي الإسلامي، وهي المرحلة التي تمثلت في القرن 13م، فكثر علماء المنطق وبرزت عدة مؤلفات في المنطق، حيث انفصل المنطق عن الطب، وارتبط بعلم الكلام وبالموضوعات العلمية، وبخاصة الرياضيات والفلك: كما ننوه بالعالمين الأندلسيين **ابن هملوس** (ت 1223م)، **وابن سبعين** (ت 1270م)، ويمكن تفسير هذا التراجع بالعداء الشعبي والديني للمنطق بالأندلس.

في حين ازدهر المنطق في المشرق العربي ووصل قمة تطوره مع **الخونجي** (ت 1249م)، **والأرموي** (ت 1283م)، **والأبهري** (ت 1265م)، **والقزويني الكاتبي** (ت 1292م)، **وابن تيمية** (1328م)

- فترة الجمود والتي تبدأ مع أوائل القرن 14م، حيث توقف التعامل المباشر، مع النصوص الأرسطية، وأصبح العلماء والدارسون يلتمسون المنطق من المختصرات والشروح المحلية، وهي ظاهرة سبق **لابن خلدون** أن اشتكى منها في مقدمته[1].

وانطلاقا من هذه الفترة لم يبق أي إبداع في المنطق العربي الإسلامي حسب **ريشر وفاخوري**، وغيرهما، من مؤرخي المنطق العربي، وأصبح المهتمون بالمنطق مجرد معلمين يشرحون النصوص ويضعون الحواشي، وفي هذه الفترة وبعدها، سيطرت على دارسي ومدرسي المنطق أمهات الكتب التالية:

أ -مطلع الأنوار **للأرموزي** (1198-1283م).

ب- الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية **للقزويني الكتابي** (1277م).

---

(1) أنظر فصل علم المنطق، المقدمة، عبد الرحمن (ابن خلدون)، ط7، بيروت: دار القلم، 1409هـ/1989م، ص 489-492

ج- الرسالة الشمسية **للتحتاني** (1365م).

د- كتاب أسياغوجي في المنطق **للأجهري** (1265م).

هـ- وقد شرح **محمد بن يوسف السنوسي** (1428-1490م)، كتاب أسياغوجي.

و- مختصر في علم المنطق للسنوسي (1490م)، وعليه شروح مختلفة، أهمها "شرح المختصر في علم المنطق" **للسنوسي** نفسه، و"نفائس الدرر في حواشي المختصر" **لابن مسعود اليوسي** (1102هـ).

حسب الدراسات التي مدتنا بها مصادر تاريخ الفكر المغاربي لم يظهر مؤلف في المنطق بالبلاد المغاربية على عهد المرابطين (1070-1147م)، ففي هذا العصر، اهتم الناس بالعلوم الدينية واللغوية فقط، وفي العهد الموحدي (1147-1269م)، ظهرت مؤلفات مغاربية وأندلسية في المنطق على شكل مداخل من بينها:

- "أسهل الطرق إلى فهم المنطق" **للماكري**.
- "الضروري في المنطق" **لابن رشد** (1198م).
- "مقال في صناعة المنطق" **لابن ميمون** (1204م)[1].

أما القرن الرابع عشر الميلادي، الذي يعتبره مؤرخو المنطق العربي الإسلامي فترة جمود، فيمثل بالنسبة لبلاد المغرب فترة ازدهار في ميدان العلوم العقلية، ففي هذه الفترة ظهر كتاب: "الكليات في المنطق" **لابن البناء المراكشي**

- للمزيد راجع:

(1) لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول، أبو الحجاج يوسف بن محمد (المكلاتي)، (تحقيق: فوقية حسين محمود، القاهرة: دار الأنصار، 1977

ثالثا: التصوف السني عند الأخضري

التصوّف ظاهرة دينية، ومفهوم معين للإسلام، عرفه التاريخ الإسلامي. قوامه فلسفة روحية ترتكز على الذكر، والاعتكاف وفق أساليب تربوية مرهقة للنفس لحملها على الطاعة حتى تزكو وترتقي إلى مراتب عليا من الإيمان.

ولئن ذهب بعض المتصوفة إلى أنّ كبار الصحابة وحتى التابعين كانوا من أهل التصوّف -ليثبتوا أنه ليس دخيلا على الإسلام فإن الراجح أنه نشأ في مطلع عصر الدولة العباسية، ليس فقط لاتساع الفتوحات، وركون المسلمين إلى حياة الترف والبذخ مما ولّد نفورا من تلك الحياة المادية والاتجاه نحو الزهد والانقطاع للعبادة[1].وإنما كذلك لأسباب أخرى أهمها:

- امتزاج المسلمين بأجناس ممن أسلم من البلاد الشرقية، وهم أناس حديثو العهد بالإسلام، مع ما يحملونه من رواسب حضارية -هندية وفارسية- جعلت الناحية السلوكية وحتى العقائدية- لديهم غير منطبعة كثيرا بطابع الإسلام، فهي فترة تقلّص فيها عدد ذلك النمط الرائع من الصحابة. وحتى من التابعين الذين نكلت بالبعض منهم الدولة العباسية.

إن الاستبداد السياسي وعجز الكثيرين عن التصدي له، دفع البعض إلى مؤاثرة السلامة باللجوء إلى العزلة والانزواء، والتفرّغ لإصلاح النفس وهجرة المجتمع الفاسد، والتركيز على التأمل والملاحظة، حتى تشق النفس وتصل درجة الإشراق.

(1) الطرق الصوفية بصفا قس مواردها الاقتصادية ومعالمها الأثرية خلال القرنين الثاني عشر هجري – الثامن والتاسع عشر ميلادي. الأزهر بن أحمد(الكراوي)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 1984، ج1، ص.

وبقطع النظر عن أصل كلمة "صوفي"[(1)] فإن التصوف سلوك في الحياة أو مضامين فكرية تغلب الجانب الروحي على الجانب المادي، وقد ظهر في المشرق الإسلامي في المائة الأولى والثانية للهجرة أين لقي معارضة كبيرة من طرف أهل السنة لغلو معتنقيه في الدين، وهذا أدى إلى العديد من المقاضاة.

ولم يكن المغرب العربي، بعيدا عن هذا التحول في تاريخ التصوف إذ يبدو أنه كان معروفا بهذا الإسم في القيروان زمن الإمام سحنون (ت 858هـ)، وتوليه قضاء إفريقية (847-854هـ)، حين استعان بالصوفية في رد بعض المظالم.

لئن بدأ التصوف في المائة الأولى والثانية للهجرة في شكل زهد وورع تمثل في أفراد معينين، فإنه لم يلبث أن صار مذهبا قائما على أركان، مدّعمة بنصوص مؤولة من القرآن والحديث يسمى "علم الباطن"، وقد تجسد في **أبي الغيض ثوبان** المشهور **بذي النون المصري** (ت 958هـ)، **ورابعة العدوية** (ت 801هـ)، وهو منحى لقي مناهضة شديدة أدت إلى اتهام **أبي الغيث المنصور الحلاج** بالزندقة، وإلى قتله سنة 922هـ[(2)]

ظهرت فكرة الاعتقاد في الصوفية والتبرك بهم في المغرب الأوسط بناء على انبهار المجتمع بكراماتهم وقدراتهم الخارقة على كشف أسرار الناس، وإطلاعهم على أمورهم المستقبلية وتحقيق رغباتهم، وتفريج كروبهم عن

---

(1) يرجع أصل كلمة "صوفية" إلى الصوف الذي كان لباس العباد والزهاد، ولكنهم "لم يختصوا بلبس الصوف، وهناك من قال.. أنه من الصفا، (ولكن) اشتقاق الصوفي من الصفا بعيد في مقتضى اللغة" على حد قول القشيري.

للمزيد راجع: الرسالة القشيرية في علم التصوف. أبو القاسم سعد عبد الكريم هوزان (القشيري)، القاهرة: مطبعة محمد علي صبح/ 1972، ص117.

(2) حول التصوف في الجزائر، أنظر: التصوف في الجزائر خلال القرنين 6و7هـ/ 12و13م،: الطاهر (بونابي)، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2004، ص343.

البائسين، وجلب الشفاء للمرضى، وتخليصهم من الحكام الظلمة، وقطاع الطرق، وهداية الضالين، وإنقاذ المجتمع من أزمات الجفاف والمجاعات، وتحقيق أمنيات المتمنين[1]

نقل عن **محمد السنوسي** ما يلي: "إن النفوس في هذه الأزمة المتأخرة قد يمنعها من الاجتهاد في العمل الصالح ورياضة النفس عنها أن الولاية قد طوى بساطها فترى أن الاجتهاد لا فائدة فيه"[2]

إن أبرز مميزات الفترة العثمانية هي كثرة الطرق الصوفية التي اعتمدها بعض المتصوفة المنحرفين في نشر الخرافة والدّجل، وكان همّهم ادّعاء الكرامات، وجمع المال والهدايا من الفقراء، واستغلال العامة ماليا، وابتعادهم تماما عن التصوف الحقيقي القائم على العلم والعمل به، والذي يستمد أصوله من الكتاب والسنة.

إن ظاهرة التصوف المنحرف كان لها الأثر الكبير في انهيار المجتمع، وتسببت في ضياع العلم وغياب العقل. الشيئ الذي أدى إلى ظهور ثورة فكرية قادها بعض العلماء الذين انتصروا للتصوف الحقيقي، وسخّروا جهودهم في محاربة الدجل والشعوذة التي مارسها كثير من الدجاجلة باسم التصوف. وقد بدأت هذه الثورة -قبل الأخضري- مع **محمد عبد الكريم المغيلي**[3]

---

(1) حول الاعتقاد في الصوفية راجع المصادر التالية :

بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد،- يحي بن خلدون، (تقديم وتحقيق: عبد الله حاجيات). الجزائر: المكتبة الوطنية. الجزء الأول، 1985

(2) البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، أبو عبد الله محمد (ابن مريم)، (نشر محمد بن أبي شنب. تقديم: عبد الرحمن طالب)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص6

(3) هو محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني التواتي، فقيه وعالم جزائري: رحل إلى الصحراء ونزل بتوات فكانت بينه وبين يهود توات مشاحنات ومناورات، أدت إلى قتالهم وهدم معابدهم توفي بتوات سنة 90 — هـ=

لم يدع **عبد الرحمن الأخضري** أثناء حياته كرامة وكشف سر ولا إدراك علم الظاهر والباطن، وإنما كان عالما عاملا يؤلف المتون ويشرحها ويجمع الكتب ويفهمها ويجلس للدرس ويخرج التلاميذ، شأن العلماء الصالحين.غير أن المتأخرين في عصر أصبح العقل فيه يتقبل كل ناعقة، هم الذين نسبوا إليه الكرامات الكثيرة التي منها أنه صاحب دعوى قد ظهر وادعى أنه يطعم الناس التمر الرطب في غير وقته، فذهب إليه **عبد الرحمن الأخضري** ووضع يده على زنده فإذا التمر يصبح روث بهائم[1].

إلى عهد قريب ظل المهتمون من الباحثين في تاريخ التصوف للجزائر، لا يعيرون لكرامات الصوفية أدنى اعتبار من منظور اعتقادهم الجازم بأنها مجرد ظاهرة سلوكية مرتبطة بقوى غيبية، ومشاهدات سحرية وخرافية، يعتقدها السذج من الناس.بينما هي في واقع الأمر إفراز لظروف تاريخية صعبة سقطت بظلالها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمع الجزائر.

أما من حيث مدلولها الفكري والمعنوي، فهي: "بنية أساسية في الفكر البشري كالبنية العقلانية بنمط مجتمعي وبأسلوب معيشي في الوجود، وممارسة معتقد ديني وتأكيد لهذا المعتقد"[2]

وقد روي أن الأرض قد طويت بجثمان **عبد الرحمن الأخضري** بعد وفاته في كجال فعاد به الناس إلى مسقط رأسه لدفنه.ومن الواضح أن مثل هذه

= انظر: البستان، المصدر السابق، ص 253 – 254.وأيضا: كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون، حاجي (خليفة)، دمشق: دار الفكر، 1202هـ6، 178/1982.

(1) سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1،/561.

(2) الإسلام السرّي في المغرب العربي، إبراهيم القادري بوتشيش، ط1، القاهرة: دار ابن سينا للنشر 1995، ص 132.

الروايات الأسطورية لا تمت صلة بعبد الرحمن الأخضري، الذي تلقى ... الطرقة الشاذلية والزروقية[1] على يد الشيخ محمد بن علي الخروبي.ولعله ... أيضا بتعاليم عمر الوزان الذي يجمع بين العلم والعمل به وبين التصوف والفقه[2].

أثر عبد الرحمن الأخضري بعلمه أكثر مما أثر بتصوفه، فكتبه في العلوم كانت تدرس في المشرق والمغرب، وتوضع عليها الشروح والحواشي، ولم نعرف عنه أنه ألف في التصوف غير القدسية[3].

ولم يكن عبد الرحمن الأخضري يؤلف الأذكار والأوراد وغيرها من وسائل الدعاية للطرق الصوفية بل هاجم البدع ومن ساهم علماء السوء ودعا إلى العمل بالكتاب والسنة.ويبدو أن عقله كان عقلا رياضيا أكثر منه عقلا صوفيا يميل إلى الغموض والروحانية.

---

(1) الزروقية فرع من الطريقة الشاذلية الأم والتي بلغت العشرين وهي تنسب إلى الشيخ أحمد زروق البرنسي الفاسي دفين مصراته (ليبيا)، توفي عام 899 هـ، أقام في بجاية وقسنطينة، وهو من العلماء المتصوفة. كان عالما وفقيها، يؤمن بالتأمل واستعمال الفكر، ترك عدة كتب أشهرها عقيدة المريد، وكان الأخضري من أنصار الزروقية.

(2) هو عمر بن محمد الكماد الأنصاري القسنطيني المشهور بالوزان، من أبرز علماء قسنطينة في القرن العاشر للهجرة كرس حياته للتدريس، وقد تحول من الاهتمام بكتب التصوف إلى الاهتمام بكتب الحديث، وتنسب إليه الكرامات وكان الوزان متمسكا بمهنة التدريس متباعدا عن الوظيفة السلطانية بالإضافة إلى التأليف، العزيز الوزان، فقد أسهم في إخراج التلاميذ من بينهم الأخضري، أنظر: سعد الله، المرجع السابق. ج1/379-384

(3) الورتلاني صاحب الرحلة فقد خص بالشرح قصيدة لعبد الرحمن الأخضري في التصوف تعرف بالقدسية وهي قصيدة في آداب السلوك ونكران البدع. وقد سماها الوتلاني "الكواكب العرفانية والشوارق الأنسية في شرح ألفاظ القدسية". للمزيد حول القدسية راجع: القدسية، عبد الرحمن (الأخضري)/ مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر. رقم 2646، ورقة 49.

نظم الأخضري القدسية وهي نظم في آداب السلوك، وتسمى المنظومة القدسية في طريق السنة، نظمها سنة (944هـ) وتحتوي على ستة وأربعين وثلاثة مائة (346) بيتا.

يستعرض فيها إلى المسائل المتعلقة بالتصوف من مجاهدات وكيفية تطهير النفس والروح، مبينا أوضاع المجتمع باتباعه للبدع والخرافات، منتقدا فيها متصوفة زمانه.

والمنظومة الأخضرية تبدأ كالتالي:

بسم اللّه الرحمن الرحيم ... اعلم بأن الجوهر الإنساني
يقول راجي رحمة المقتدر ... وهو الذي يدعونه الروحاني
فهذه الجواهر النفسية ... وباطن العلائق النفسية
بالأصل في الدائرة القدسية ... من شهرة رياسة ودعوى
دائرة التطهير والكمال ... ونزعة الشيطان وهي البلوى
رقي مقام الكشف والمشاهدة ... وطهر القلب من الأدغان
وفارق العادات في المثال ... ولأخت الأعراف بروعائها
مطوية في النفس طي الحب في ... وسريان الماء في أرجائها[1]

إنّ قراءة متأنية لأبيات القدسية تجعلنا نجزم بأن الأخضري كان من المحاربين للبدع وأصناف الشرك، ومما جاء في المنظومة ما يلي:

(1) نفسه: ورقة 2 و6.

إذا رأيـــت رجـــلا يطـــــير والشرع نور الحق منه قد بـــدا
أو فوق ماء البـــحر قد يســـير وانفجرت منه ينابيـــع الهـــدى
ولم يـــكن مـــتبعا للـــــشرع وقـــال بعــــض أوليـــــاء الله
فإنه مستدرج وبـــدعــــــي خالق الســـــالكين بطـــريق الله
وأعلم بـــأن الخـــالق الـــرباني من ادعـــى مـــراتب الجـــمال
فـــارفضه إنما الفـــتى دجـــال ولم يتخلى والـــزور والهـــواء.
ليس له إنما التحـــقيق والكمـال جـــاؤوا بمـــسط وضـلال وقـــلا
فـفـــر منـه إنـــه شيـــطـــان أو يـــلـــج الجـــمل في ســـم الخياط
مخـادع مـــليـــس خـــــوان هذا زمان كثـــرت فيـــه البـــدع
وظـــلمـــات الـــزور والبهتـــان قـد تســلقوا والله قبـل اليـــوم
تزخـــرفـت في جمـــلة الوطـــان وهـاجت الطـائفة الـدجاجلة[1]

وفي موضع آخر يشير إلى الضلال والزيغ الذي أبداه بعض المتصوفة المخادعين، الذين اتبعوا مسلك الشيطان وهدموا قواعد الشرع الحنيف، ومما جاء في المنظومة:

واتبـــعوا مســـالـك الشيـــطان وجعـــلوا مـــلء البـطون أصلـهم
وهــــدموا قـــواعد الإســـــلام بـــنوا عـــليه أمـــرهم وشبـــلهم
وعـــكـــسوا حـــقائـــق الأمـــور واشتغـــلوا بـــطاعة اللـــعيـــن

(1) نفسه و25 و26 و27.

ونـصبـوا حـبـائل الفـجور   وألـعـوا بـالإنك والتـبـليس

وأولـعـوا بشـهوات النـفس   تـأسيـا بشيـخهم إبـليـس

آه عـلى طـريقـة قـد ذهبت   آه عـلـى طـريق حـزب اللّـه

وهـدمـت أصـولها وقـلبت   طـريقة أفـسـدها الفـجـار

وهـاج إفـك المـدّعين فيها   فكـثروا وانتـشروا وثـاروا(1)

وفي ختام القدسية، بين **الأخضري** أنه متمسكا بقواعد الدين الحنيف، وأنه يتبع طريقة شيخه الزروق:

ولا أزال هـكـذا متـمسـكـا   فـلم يـبين صـادق مـن مدّع(2)

قـد ذهـبوا بـين العباد خاملين   ففـي كـتاب شيخـنا الـزروق.

وهكذا ارتبط الفقه والعلم بزهد وتصوف **عبد الرحمن الأخضري** الذي كان عالما وعاملا في نفس الوقت، وكان كما قال **أبي مدين شعيب**: "ليس التصوف بالرهبانية وأكل الشعير والنخيل،وارتداء الثياب الخشن، وإنما بالعلم واليقين والصبر والهداية"(3).

(1) نفسه، و43 و45.

(2) نفسه، و48.

(3) الحلل السندسية في أخبار التونسية، محمد بن محمد الأندلسي (السراج)، (تحقيق: محمد الحبيب الهيلة)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1985، ج1. ص835.

لقد انتقد **الأخضري** الانحراف الصوفي، ووصف المنحرفين والأدعياء بالمزيفين الذي يستعملون جميع الوسائل لاستغلال العامة، ونشر الجهل والخرافة، فانتقدهم بشدّة ورمى بعضهم بالزندقة واتخاذ التصوف وسيلة إلى الدنيا.

فالتصوف في اعتقاد **الأخضري** ليس التوسط بالشيخ، واتخاذ الحضرة والجدب، ولكنه باتباع السنة وإجماع الأمة، فالرجل الصالح هو المواظب على الطاعات.وقد تأثر **الفكون** بثورة **الأخضري** على الدجل في قصيدته "القدسية"، فاستشهد ببعض أبياتها في أكثر من موضع[1].ومنه استوحى تأليفه منشور الهداية فيقول: "لله درّ **الأخضري** في منظومته" حيث قال:

وقـــال بعض الســادة الصوفيـة   مقـــالة جــــليلـة صـــفيــــة
إذا رأيـــت رجـــــلا يطيـــــر   أو فـــــوق مــــاء البحــــر قد يسير
ولــم يـقف عنـد حــدود الشرع   فــإنــه مــــستــدرج وبـــــدعـــي

(1)منشور الهداية في كشف حال من ادّعى العلم والولاية، عبد الكريم الفكون، (تقديم وتحقيق: أبو القاسم سعد الله)، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ / 1987، ص122.

تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني في كتابات أبو القاسم سعد الله بين ازدواجية التأليف والترجمة*

لقد اهتمت العديد من الجامعات والمراكز البحثية في الفترة المعاصرة، بتكريم علمائها وأساتذتها من خلال إقامة الندوات العلمية والتظاهرات الثقافية بغرض التعريف بخدماتهم الجليلة وإسهاماتهم في حقول المعرفة الإنسانية ومن أهم المخابر العلمية العربية التي تهتم بهذا المجال، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات والتي أنتجت العشرات من الكتب التكريمية لرجال الفكر والتاريخ.

وقد تضمنت هذه الكتب إسهامات باحثين ودارسين للتاريخ في شتى التخصصات حيث ركزوا في نشاطاتهم العلمية والبحثية على هؤلاء الأعلام . ونخص بالذكر منهم:

خليل الساحلي أوغلو: الدراسات والوثائق العثمانية.

لوي كردياك: التاريخ الموريسكي.

شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصر.

لوث لوبات بارلت: الدراسات الالخميادية والموريسكية

وعليه فإنّ حضورنا في فعاليات المنتدى الفكري الذي تحتضنه جامعة قسنطينة في إطار مخبر البحوث التاريخية والفلسفية لتكريم أحد أعلام الجزائر في الأدب والفكر والتاريخ، أستاذ الجيل أبو القاسم سعد الله، لهو مفخرة لنا جميعا

---

* محاضرة ألقيت في الندوة الدولية التكريمية للدكتور أبو القاسم سعد الله، جانفي 2004، جامعة منتوري- قسنطينة.

ولمؤسساتنا الجامعية، لأننا من خلال تكريم علمائنا، نكون قد أنصفنا أنفسنا تجاه تراثنا.

لقد دخل سعد الله الحياة الثقافية أديبا لينتهي به الأمر مؤرخا، فاستهل حياته بمعالجة الشعر وطبعها بدراسة الأدب ووسعها بكتابة التاريخ وعمقها بالترجمة وطرح الأفكار الحرة.

نحاول في هذه الورقة أن نبرز إسهامات الأستاذ أبو القاسم سعد الله في كتابة تاريخ الجزائر العثمانية من خلال محطتين، الأولى تتضمن الجانب الثقافي، وسوف نسلط الضوء على تهميش العلماء في العصر العثماني نموذج **عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري**، والمحطة الثانية تشمل مجال الترجمة لكتاب جون وولف.

أولا: **مجال التأليف**:

اهتم الأستاذ أبو القاسم سعد الله بالإسهام العلمي والنتاج المعرفي لتاريخ الجزائر الذي كلله بمعلمه (تاريخ الجزائر الثقافي)، وقد أثار عدة إشكاليات لا يمكن للقارىء الذكي أن يتجاوزها ولا يحق للباحث المدقق التقليل من أهميتها، فقد كتب يقول عن الموسوعة الثقافية الجزائرية: "وكان الهدف هو إنتاج عمل يكشف عن مساهمة الجزائر في الثقافة العربية الإسلامية والإنسانية عبر العصور، ذلك أن رواد المدرسة الاستعمارية الفرنسية قد بثوا طيلة احتلالهم للجزائر بأنه لم يكن للجزائر ماضي سياسي ولا ثقافي"(1)

كثير ما يطرح السؤال التالي: هل كانت للدولة العثمانية سياسة تعليمية في الجزائر؟ إن الدارس للجانب الثقافي من تاريخ الجزائر العثمانية لا يجد ما يشير

---

(1) أبو القاسم: سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط 1 بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، ج1، ص 13.

إلى ذلك، لأن التعليم في هذه الفترة ارتبط بالأفراد والعائلات والمؤسسات الخيرة الحرة(1)، بينما ظل دور الدولة العثمانية هامشيا، إذ لم يكن لها أي دخل ولا إشراف على هذا الميدان التربوي.

وتظهر سلبية الوجود العثماني في الجزائر في الميدان الثقافي على الخصوص .فالعثمانيون قد حافظوا في البداية على الدين الإسلامي وشجعوا تيار التصوف في البلاد وأوقفوا بعض الأحباس على المؤسسات الدينية وساهموا في بناء الزوايا والمساجد، فكأن نظرتهم إلى الدين كانت نظرة تعبدية، فهم لم يؤسسوا جامعة كالقرويين أو الزيتونة أو الأزهر تبث العلم وتخرج العلماء والكتاب وتحفظ اللغة وتربي العقل(2) .

وقد عبر الأستاذ أبو القاسم سعد الله عن ذلك: "كان حكام الجزائر الأتراك في معظم الأحيان جهلة لا يعرفون حتى القراءة والكتابة ...ثم إنهم كانوا يحكمون الجزائريين بيد من حديد ويسلبونهم أموالهم و ثرواتهم عن طريق الضرائب والرشوة والهدايا....وقد مكنوا طائفة اليهود في الاقتصاد، وكانوا يفضلون الأسيرة المسيحية على المرأة الجزائرية..."(3)

---

(1) من أشهر مؤسسات الوقف الجماعية التي كانت تهتم بالزوايا والمدارس والمساجد والأضرحة وتسهر على تقديم النفقات للموظفين السلك الديني والفقراء والطلبة:
مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين
مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم، مؤسسة أوقاف سبل الخيرات مؤسسة أوقاف أهل الأندلس، مؤسسة الأوقاف الأشراف للمزيد من التفاصيل راجع:
ناصر الدين، سعيدوني: موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر أواخر العهد العثماني: المجلة التاريخية المغربية، العدد 57- 58 تونس مايو 1990، ص ص 175-192.
(2) أبو القاسم ، سعد الله ،المرجع السابق، ج 2، ص 18-19.
(3) نفسه، ص 14-15.

وإذا كانت الدولة العثمانية لم تول اهتماما وعناية بشؤون التعليم والتربية فهي من جهة أخرى لم تعمل على عرقلة ومحاربة التعليم الخاص الذي انتشر انتشارا واسعا، ويمكن أن نسمي موقفها هذا إزاء التعليم بالحياد الايجابي.

إن مضمون معلمة تاريخ الجزائر الثقافي الخاص بالعهد العثماني يحتوى على جزأين، الجزء الأول منه اشتملت فصوله الخمسة على تراث القرن التاسع عشر الهجري، الخامس عشر الميلادي والتيارات الفكرية التي عرفتها والمؤثرات المتحكمة فيه بالإضافة إلى ما تميز به من المؤسسات الثقافية منها وواقع التعليم و رجاله وموقف العلماء والمرابطين.أما الجزء الثاني بفصوله الستة فتعرض إلى واقع العلوم الشرعية وكتب النوازل والفتاوى والفرائض وعلوم اللغة والشعر والنثر الفني والتاريخ والتراجم والرحلات والفنون .

لقد أرجع الأستاذ **أبو القاسم سعد الله** محدودية العطاء الثقافي الجزائري التي أسبغت الحياة الفكرية خلال الفترة العثمانية، طابع الجمود ويعود ذلك إلى طبيعة الإدراة ونوعية الحكم ومواقف الحكام وإلى تأثيرات الفوضى السياسية والاضطرابات الاجتماعية فاظهر نقمته على الحكام في العهد العثماني لبعدهم عن الثقافة وإهمالهم الصفوة المتعلمة من الأمة، وهو ما عبر عنه "إ ظاهرة الجمود الثقافي كانت بارزة في العهد العثماني الذي درسناه وهو ليس خاصا بالجزائر ولو كانت الثقافة في بقية العالم الإسلامي نشطة لاستفاد منها الجزائريون أيضا"(1)

وعلق الأستاذ **ناصر الدين سعيدوني** على هذا الحكم بأنه يمثل تطورا نوعياً في نظرة **سعد الله** لقضايا التاريخ، فكان لمن يؤاخذ **سعد الله** على التزامه العربي

(1) نفسه، ج1، ص 13

وميوله الإسلامية، قفزة نوعية وتحولا جذريا كما أن هذا الموقف لا يفهم خارج التقييم الإجمالي لحصيلة الإنتاج الثقافي المحدود، ومكانة المتعلمين المتواضعة في جميع جوانب الحياة في الجزائر العثمانية.(1)

وللوقوف على الهموم التي كبلت رجال العلم في الجزائر العثمانية وبالمهمشين من ذوي الثقافة شأنهم شأن فئة التجار الكبار والملاكين الجزائرين الذين لم يكن بإمكانهم احتلال مناصب هامة في ظل هيمنة الأتراك العثمانيين و منافسة الكراغلة.

فهذا عبد الرزاق بن محمد بن حمادوش الجزائري (1695- أواخر القرن 18م) وهو من الأشراف وينتمي لعائلة من التجار والحرفيين الصغار كان قد أحترف العلم، فكان نصيبه منه حياة الضيق والفقر والتهميش عاش حياة مليئة بالفقر والضيق، وحاول الجمع بين العلم و التجارة فلم يحالفه النجاح، لأنه كما قال كان لا يفارق الكتب(2). لقد صور في رحلته المسماة " **لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال**" المعروفة إيجازا **برحلة ابن حمادوش الجزائري** حاله وحال أمثاله ممن لم يرق بهم العلم إلى ما كانوا يصبون إليه، والذين اضطرهم ضيق الحال إلى الهجرة لاستزادة من العلم و طلب الرزق عن طريق التجارة وامتهان الطب التقليدي.

وبالرغم من كثرة أسفاره إلى المشرق والمغرب الأقصى وعلاقاته بحكام المناطق التي زارها وبعلمائها الذين أجازه بعضهم اعترافا بعلمه وفضله، ظل ابن حمادوش مجهولا شأنه شأن العامة من سكان الجزائر الذين شملهم الإهمال

---

(1) ناصر الدين، سعيدوني: " أبو القاسم سعد الله: كاتبا ومفكرا، في كتاب دراسات وشهادات مهداة إلى الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000، ص 503- 504.

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص 425.

و الاستخفاف من جانب من أسماهم ريمون: "كتاب الحوليات الذين ينتمون إلى البرجوازية الحضرية [1].

وإذا استثنينا الفئة المتميزة من العلماء الذين غالبا ما يلجأ الحكام لخدماتهم كقضاة ومفتين مع ما لهم من دور في إضفاء الشرعية عليهم وخدمتهم والاستفادة منهم وهم من حيث العدد قليلون، فإن الغالبية العظمى من المتعلمين المجازين في علوم الدين ممن يمتهنون التعليم إما بالمدارس والمساجد أو الكتاتيب أو ممن يمتهنون الإمامة بالمساجد ويقومون بخدمتها هم أكثر عددا.

فقد أجرى **بابر جوهانسون** (baber johansen) دراسة عن مجموع العاملين في المساجد بالجزائر قبل 1830، من حيث أبسط الخدم، فتوصل إلى أن عددهم بلغ 3700 شخصا، وأغلب أفراد هذه الفئة المتعلمة هم من العائلات الحرفية و التجار الصغار، وهي أقرب من الفقر إلى الغنى [2].

وحسب ما ذهب إليه **أبو القاسم سعد الله**، الذي حقق رحلته آنفة الذكر وخصص كتابا للتعربف به، فإن المترجمين المعاصرين له أو الذين جاءوا من بعده لم يعبؤوا به لأنه لم يكن من مشاهير الأدباء و المتصوفين والمداحين وأكثر من هذا " لم يتقلد مناصب إدارية و لا مناصب دينية كالفتوى والقضاء والتدريس الرسمي ولم يتقرب إلى الولاة والوزراء"[3].

---

(1) أندري، ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني(ترجمة: لطيف فرج)، القاهرة: دار الفكر، 1991، ص74 .

(2) نفسه، ص 63.

(3) أبو القاسم، سعد الله، الطبيب الرحالة ابن حمادوش الجزائري: حياته وآثاره، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 18.

ويبدوا أن الرجل رغم ضيق حاله، وجد اهتماما للعلم متحديا بذلك كل الصعوبات المادية والمضايقات العائلية . فكتب عدة مؤلفات في العلوم الطبية والرياضية، ومجموعة كتب أخرى هي: **كشف الرموز وتعديل المزاج ومؤلفين في المنطق والتوحيد** (1).

تحتوى رحلة **ابن حمادوش** " لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال" على معلومات في غاية الأهمية عن ظروف الحياة الصعبة التي عاشها هذا العالم والتي جعلته يصل إلى أدنى دركات التهميش في مدينة الجزائر، فقد سافر إلى المغرب مبتغيا التجارة ومؤملا في تحسين أوضاعه العائلية المتردية وقد علل سبب رحلته بأنها حب الدنيا وكيد النساء، كما جاء في بعض أبيات قصيدة له:

كـرها، وما أنا لديكم بالفخور ... لكــن للـدنيا يقــود ني الغــرور.

وحـبها فيـها علـمتم كالفجور ... لأجـــلها ركــب الأحمـق البحور.

لكن إبليس استــعان بالــنسا ... لما رأى كـيده خـــاب في عســى

فنـــال مـــا يبغي من الرجال ... بشبــكـة النـــسا مــن الأمـــالي

والظاهر من خلال هذه الأبيات ومن خلال الأخبار الواردة في نفس الرحلة فإن حالة الفقر التي كان يعاني منها في الجزائر هي التي أجبرته على السفر إلى المغرب طلبا للرزق من خلال التجارة وكما هو شأن العلماء دائما استغل رحلته تلك للاستزادة من العلم ولقاء العلماء وأخذ الإجازات منهم.

(1) يقول أبو القاسم عن كتاب الرحلة، أنه كثير الحشو والاستطراد، ومع هذا فسيظل مصدرا لا غنى عنه لدراسة الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع الجزائري والمغرب خلال القرن الثامن عشر.
للمزيد انظر: أبو القاسم، سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ط 2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص221-241.

وأثناء عودته من تطوان بعد زيارته لمكناس ثم فاس اشترى بعض الأثواب "ملف وقشينية"، وأثناء استعداده لركوب البحر على متن سفينة فرنسية من نوع بولاكر، كان قد أكثراها أحد التجار يدعى **ابن طالب الجزائري**، حاول صاحبنا التهرب من أداء المكس في مرسى تطوان وقد استغل إحدى صداقاته بأحد علماء تطوان الشيخ **سيدي أحمد الورزازي** ليتدخل لدى السلطات الجمركية من أجل إعفائه من دفع الرسوم وجاء في الرسالة التي كتبها هذا الأخير:".إن هذا اجتمعت فيه ثلاث خلال واحدة منها لو انفردت لأوجبت عليك أن لا تتعرض له في شيء: الأولى النسب، رجل شريف من آل النبوة، الثانية أنه رجل عالم، الثالثة، قلة ذات اليد، فعفى عني وسامحني، بعد أن طلب مني أن أحصي له ما عندي" وقد استغل بعد معارفه أيضا بعد وصوله إلى الجزائر بهدف التهرب من دفع رسوم الجمرك، ونجح في ذلك"[1]

ويبدو أن صاحبنا لم يلق بعد عودته إلى الجزائر ما كان ينتظره من حسن استقبال أهله وذويه له رغم عدم عودته بدون المال الوفير الذي كان يحلم به. وكتب عن نفسه قائلا: "وكنت تعبت في السنة الماضية في المغرب من مرض وخسارة وضيق.ولم أر قط ما رأيت فيه من ضيق العيش والخسارة، والعياذ بالله، حتى أيقنت الهلاك، فقدمت ووجدت من الزوجة مثل ذلك، ولم أرها فرحت بقدومي، لأنها أيقنت أن أكثر المال ضاع لي فلم يبق لها غرض في، ولم تر ما عندي من العلم...". وعاد **ابن حمادوش** لحياته العادية ففتح دكانه وبعد مدة كتب " وفي هذه الأيام بعت الملف، والحمد لله، وتوسع حالي"[2]

---

(1) عبد الرزاق، بن حمادوش الجزائري، رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة: لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال"،(تقديم وتحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983، ص 110-114.

(2) نفسه، ص 115-118.

كان ابن حمادوش مثالا للعلماء العاملين من أهل الجزائر الذين فضلوا حياة الظل في الهامش، على التذلل والتقرب من جماعة الأتراك المهيمنين على كل شيء.وحتى عندما تحركت قريحته أثناء وجوده بالمغرب، حيث نظم قصيدتين إعجابا منه بالسلطان عبد الله (1728-1757م) لم يكن يبتغي من ورائها شيئا، فاكتفى بإيرادها ضمن رحلته.

وقد علق على ذلك بقوله:" فكان فضل الله علي أن لم أجعل علمي سلما للدنيا، ولم أنل به شيئا، ولم أمدح أحدا لطمع، ولا مدحت سلطانا قط غير هاتين القصيدتين حملني الأدب، ولم أتكلف .لوصولها فخلدتهما في ديوان الأدب، ولم يرهما(يعني السلطان).."[1].

وقد نظم القصيدة الأولى سنة 1145هـ /1732م، والثانية سنة 1156هـ/ 1741م، وأراد الدخول على السلطان بهما ولكن الحجاب- حسب أبو القاسم سعد الله-إما منعوه أو كانو غلاضا معه فأمسك بالقصيدتين عنده، فقال عن المرة الأولى" أغناني الله عن لقياه"، وعن الثانية "لما رأيت غلظ حجابه مسكتها عندي"[2].

ثانيا : مجال الترجمة

يعد كتاب الجزائر وأوربا للمؤرخ الأمريكي جون ولف .(John.B.Wolf)، من أهم ما أنتجه الأستاذ **أبوالقاسم سعد الله** في مجال

(1) نفسه، ص 117.

(2) أبو القاسم، سعد الله/ تاريخ الجزائر الثقافي، ج 2، ص 273-274.

الترجمة [1]، لما نال من ذيوع صيت لدى القارئ الجزائري لأنه يتناول تاريخ الجزائر العثمانية لأحداث القرون الثلاثة.

والغريب أن مؤلف هذا الكتاب عالج العلاقات الأوربية الجزائرية في حجمها الدولي، وفي محتواها الاقتصادي والسياسي، بينما عالج المؤرخون الآخرون هذا الموضوع في الغالب معالجة دينية أو وطنية ضيقة كما أوضح دور المنافسة الأوروبية وأثرها في العلاقات الجزائرية، وأبرز دور هذا التنافس على التجارة والتكتل العسكري والمكانة الاستراتيجية، ولا سيما بين فرنسا وبريطانيا وهولندا.

وتحدث المؤلف أيضا على الدور المتعاظم لليهود في الاقتصاد الجزائري بل في السياسة الخارجية الجزائرية وقتذاك.

إن تركيز **جون وولف** على التجربة الجزائرية من خلال التجربة الأوروبية هو الذي جعل الأستاذ **أبو القاسم سعد الله** يغير عنوان الكتاب من **ساحل الشمال الإفريقي**: الجزائر تحت الأتراك (The Barbary Coast: Algeria Under The Turks) إلى الجزائر وأوروبا 1500-1830 [2] وقد عبر **سعد الله** عن ذلك بقوله: "وجدت كتاب وولف عن الجزائر في العهد العثماني يتحدى الجزائريين في أكثر من موضع" [3].

---

(1) في مجال الترجمة من اللغة الانجليزية إلى العربية، ترجم سعد الله ما يلي:
شعوب وقوميات، الجزائر 1985.
حياة الأمير عبد القادر لشارل هنري تشرشل، ط 2، الجزائر – تونس 1982.
(2) جون بابتست، وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله) الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
(3) نفسه، ص 8.

ففي مجال الترجمة، سنستعرض بإيجاز محتوى الكتاب وقيمته العلمية وضبط القواعد الأساسية للترجمة ومدى التزام **سعد الله** بشروطها، وفيما يخص الملاحظات والانتقادات التي أوردها ضمن هذا المؤلف التاريخي.

1 - أسلوب الترجمة:

تمكن الأستاذ **سعد الله** من نقل عبارات وألفاظ مناسبة تمكن القارئ من فهمها ثم تلاوتها دون صعوبة، واتبع أسلوب وفن الترجمة بمقدار محيطه العلمي و الثقافي مع التركيز على أسس ومبادئ أهمها:

أ- أن المترجم كان متقنا للغتين المنقول عنها (اللغة العربية) والمنقول منها (اللغة الانجليزية) وهو بالتالي تمكن من إيجاد الكثير من المصطلحات بالرغم من أن المؤلف استعملها بكل حرية و بدون انتظام مثل الجزائر، المغرب، شمال إفريقيا،بربرية، البربر، العرب، الأهالي، القبائل" أسر جماعة من أخرى من الأتراك الجزائريين والمور (الجزائريين)"[1]."ولكن هذه الحملات قد أصبحت بنهاية القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر أكثر صعوبة لأن القبائل الأهلية (السكان) كانوا يملكون الأسلحة النارية"[2].كما أن المؤلف لا يفرق بين قبائل زواوة والقبائل البربرية" إذ يقول مانصه: "في المدينة وأيضا من جانب رجال القبائل البدو في الريف"[3].

ونظرا لصعوبة التحكم في مثل هذه المصطلحات وقع المترجم في متاهات المعنى التاريخي لبعض الألفاظ فمثلا المودخار(Mudejare) بالاسبانية تعني

---

(1) المرجع نفسه، ص 262.
(2) المرجع نفسه، ص 397.
(3) المرجع نفسه، ص 97.

المدجنين، والأندلسيين الفارين إلى الجزائر نعتتهم السلطات الاسبانية زمنئذ بالموريسك (Morissos)[1].

كما نبه المترجم بصعوبة ترجمة المصطلحات البحرية التي ورد ذكرها بكثرة في النص الأصلي.

والجدير بالملاحظة أن المترجم قام بتصحيح العديد من الأسماء العربية الإسلامية بالإضافة إلى تصويب بعض الأخطاء التاريخية، نذكر على سبيل الحصر. " فكان أن اغتيل بوشناق سنة 1805 وهو يغادر القصر.وسار الداي حسن بالاعتراف بأن العمل الذي قام به القاتل كان في صالح الدولة"[2]. والداي هنا هو مصطفى باشا (1798-1805) . وورد في الكتاب أيضا: "وحصلت (فرنسا) على تأييد سلطان تركيا"[3]" والتعبير التاريخي هو السلطان العثماني. وفي فقرة أخرى ذكر جون وولف" أن الداي شعبان حكم سنة 1794".والتاريخ المقصود هو سنة 1694. "وهي الضريبة التي أصبحت إجبارية بمرسوم من الداي شعبان سنة 1794"[4].

---

(1) المرجع نفسه، ص 182.

للمزيد من التفصيل حول الوريسكيين انظر:

حنيفي هلايلي، الوريسكيون الاندلسيون في الجزائر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة وهران، 1999.

(2) جون وولف، المرجع السابق، ص 442.

(3) نفسه، ص 440.

(4) نفسه،ص234.

وبخصوص الطبقة الحاكمة فالمؤلف يشير إلى الجزائريين كشعب وليس الأتراك ممثلي السلطة الحقيقية. "وقد أسر الداي للقنصل الانجليزي سنة 1732 بأن الجزائريين عبارة عن جماعة من المتشردين وأنا قبطانهم"[(1)].

ومما يلاحظ على المترجم أنه وضع ثبتا عاما على النسق العربي حتى يسهل على القارئ معرفة الإعلام وأسماء الأماكن والقبائل والدول . وهو عمل جدير بالاهتمام في أعمال الترجمة.

أ- كان المترجم عارفا بالموضوع الذي يترجمه.

فمن حيث الخطة، لاحظ المترجم أن المؤلف أخضع تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية إلى تطورات الأحداث الأوروبية حيث تضمنت خطة الكتاب ستة عشر فصلا من الفتح العثماني للجزائر ثم الصراع العثماني الاسباني تليه فترة حكم البيلربايات، العلاقات مع أوروبا 1600- 1714.الايالة الجزائرية وأوربا من 1630- 1688، الحورب العظمى 1688- 1714، فأوضاع الجزائر الاجتماعية (الرياس، الأوجاق) ثم حكومة الدايات.مع العلم أن كتابة تاريخ الجزائر العثمانية في مختلف المجالات تندرج في الأشكال الأربعة للأنظمة السياسية التي عرفتها.وهي:

- **مرحلة البيلربايات** (1518- 1588)
- **مرحلة الباشاوات** (1587- 1654)
- **مرحلة الآغوات** (1659-1671)
- **مرحلة الدايات** (1671-1830).

---

(1) نفسه، ص 121.

حينما تعرض المؤلف لحكومة الداي أكد على ظاهرة الاغتيالات التي طالت حكام الجزائر خلال القرن الثامن عشر، وأن الشعب الجزائري استسلم لمثل هذه الظروف والتي انتهت بنمو سلطة الداي كحاكم مطلق[1]. ومن هنا نبه المترجم بضرورة أخذ الحيطة من هذا الاستنتاج الذي يعتبر امتداد ا لأراء المدرسة التاريخية الفرنسية الاستعمارية حول تاريخ الجزائر العثمانية.

والجدول التالي يبين أهم الدايات الذين تعرضوا للاغتيال من طرف عناصر الجيش الانكشاري[2].

الداي	فترة الحكم	طريقة الاغتيال
بابا حسن	1683- 1682	اعدم من طرف عناصر الانكشارية
الحاج شعبان	1695 -1688	اعدم خنقا بعد تعذيب شديد
الحاج مصطفى	1705 -1700	أعدم خنقا
محمد بكداش	1710-1707	اعدم خنقا
دالي ابراهيم	1710	قتل في الساحة بعد رميه بقنبلة من أعلى القصر
ابراهيم كوتشوك	1748-1745	قتل مسموما
محمد بن بكير	1754-1748	قتل خنقا في قصر الجنينة
مصطفى باشا	1805-1798	قتل بالذبح

(1) نفسه، ص 385.

(2) تم استقاء هذه الإحداث من مختلف المصادر والمراجع.

احمد باشا	1808-1805	قتل رميا بالرصاص
علي الفسال	1809-1808	أجبر على شرب السم فرفض فخنق
حاج علي	1815-1809	قتل خنقا في الحمام
محمد الخزناجي	1815	قتل خنقا في قصر الجنينة
عمر باشا	1817-1815	نفذ فيه الحكم بالخنق

ج - كان المترجم عارفا بأسلوب المؤلف و تصوراته و غايته.

نبه المترجم القارئ العربي بصفة عامة والقارئ الجزائري بصفة خاصة أن المؤرخ الأمريكي **جون وولف** ما هو إلا امتداد للمدرسة الكاثوليكية الفرنسية الاستعمارية، وذلك أثناء دراسته للمجتمع الجزائري والإسلام فهو يركز في دراسته للعلاقات بين الجزائر وأوروبا على المحاور التالية:

1- تمجيد العمل الأوربي.

2- إضفاء الشرعية على تصرفات الساسة والأمراء والضباط الأوروبيين.

3- الحط من قيمة العمل الجزائري العثماني والتشكيك في قدراته وشرعيته وأهدافه.

4- يصّر على أن تصرفات الأوروبيين تخضع لقوانين وتقاليد هي من المسلمات التي توجبها ظروف الحرب والسلم والديبلوماسية والعلاقات الاجتماعية الدولية.

5- التصرف الجزائري العثماني يحركه الطمع وهبوط الضمير والميول الفردية والتعصب الديني [1].

6- رغم لائكية المؤلف إلا يبرر الهزائم الأوروبية أمام الجزائر، ويذكر نفس المعاذير التي استند إليها رجال الكنيسة والعسكريون الأوروبيون، مثل الزلازل والرياح وهيجان البحر والعواصف والطاعون.

مثل هذه التفاسير تتكرر مرارا في كتاب **وولف**: " بقي الجيش الإسباني منتظرا أمام مدينة الجزائر(1541) مدة أسبوع.عندئذ هبت عاصفة عنيفة فرمت بستة وعشرين من مجموع الأربعين سفينة أسبانية، على الصخور وقضت على معظم تموينهم الذي كان يفتقر إلى المخبأ المناسب "[2].

وحتى تحرير وهران 1791 يقول عنه :" ففي أوت سنة 1790 حدثت عدة زلازل مغيرة الحجم في النواحي المحيطة بوهران، وفي الثامن والتاسع من أكتوبر اهتزت الأرض أقوى هزات... إن وهران كانت أنقاضا، قتل الحاكم الاسباني وجميع أفراد عائلة، وكذلك قتل ثلاثة ضباط سامين وواحد، وثلاثون ضابطا، أما الناس العاديون والجنود فقد قتل منهم حوالي ألف...كان الباي محمد وقواده متأكدين من أن الزلزال كان من عمل الله الذي تدخل إلى جانبهم في النزاع[3].

1 -تعصب الكاتب عند ما يصف العبادة في شهر رمضان بأنها تعصب إسلامي قد بلغ أقصى مداه.ويتساءل المترجم عما إذا كان هذا حكما دينيا أو حكما سياسيا؟:" ورجعت القضية إلى الظهور في الثلاثين من أبريل سنة

(1) جون وولف، ص 11-12.
(2) نفسه، 33.
(3) نفسة، 409-410.

1827.لقد كانت صدفة سيئة الحظ اذ حدثت في نهاية شهر رمضان، وهو الوقت الذي يصل فيه التعصب الإسلامي درجته القصوى"[1].

وتظهر النزعة العنصرية للمؤلف عندما يركز على أن معظم رياس البحر من الأعلاج هم من أصول أوروبية ، فهم رجال متميزين.حيث يقول: "كان الرياس شخصيا مهتمين بقضايا الحرب والسلم ...وفي مدينة الجزائر كان الرياس أكثر شعبية من الجنود الانكشارية لأن تجربتهم الواسعة تعطيهم التجربة و بعد النظر"[2].

ويذهب المؤرخ الأمريكي وولف في حديثه عن المعارك التي يخوضها الأسطول الجزائري بأن الهدف كان النهب والغنيمة، مع العلم أن المسلمين كانت الشهادة

والغنيمة بالنسبة لهما الدافعين الرئيسيين للجهاد [3].

2- استعمال المؤلف لبعض المفاهيم التي تحاول الحط من قيمة الجزائريين، حيث يدعي بأن الرايس علي بتشين كان يمنع الأعلام من اعتناق الإسلام ويستعمل العنف من أجل أغراض اقتصادية " أن هناك بعض الملاكين لم يحاولوا فقط إدخال أرقائهم في الدين الإسلامي، بل أنهم أجبروهم على البقاء مسيحيين...وأشهر مثال على ذلك ما قام به بتشين"[4].

أ- تقييد المترجم بالأصل فحافظ على الروح الكاملة للمعنى ومما يثير الجدل في هذا السياق أن اعتبر المؤلف الأمريكي البحرية الجزائرية طول الفترة العثمانية مشروعا خاصا، ذلك أن السفن كانت مملوكة من قبل الرياس أو

---

(1) نفسه، 449.
(2) نفسه، ص 133.
(3) نفسه، ص.404.
(4) نفسه، ص 225.

الأغنياء، أما الداي ورجال الديوان فتمثلت سيطرتهم في تنظيم مشاركتهم في فوائد الغنائم ومنح الرخص لإبحار وإجبار الرياس على احترام المعاهدات[1].

ونظرا لأهمية الأسلوب في الترجمة وفي الحياة الثقافية العربية، استدعت أن تكون موضع تقدير ونظر الأدباء والمفكرين العرب ولعل من أبرز من نظر إلى ذلك هو **أبو عثمان الجاحظ** في كتاب الحيوان، حيث قال: "ولابد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة في وزن علمه، في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول غليها، حتى يكون فيهما سواء وغاية"[2].

ومما يلاحظه الدارس في كتاب الجزائر وأوروبا أن المترجم أبو القاسم سعد الله كان متعمقا في جميع خصائص اللغة العربية، ومتقنا للغة الأجنبية المترجمة . وكان أمينا في الترجمة والنقل ومحيطا بالأحداث التاريخية التي تناولها المؤلف . كما وفق إلى حد كبير في نبش حقيقة المعنى المطلوب وإيجاد المصطلح الموافق، والتمحيص والتدقيق، إلى جانب قدرته على التنسيق والربط بين المعاني والجمل . يضاف إلى ذلك قدرته على التعبير عن معنى الكلمة الأعجمية بكلمة عربية مطابقة نصا وروحا.

فكان **سعد الله** المترجم الحق الذي التزم بشروط أهلية المترجم في مواكبة مستوى لغة المترجم في الإنشاء وانتقاء المفردات.

إن المؤرخ **أبو القاسم سعد الله** من خلال هذا الإبداع الفني والتاريخي يجعلنا نلامس فيه الإيمان بالتواصل ما بين الأجيال لأنه يتمتع بفكر نير متفتح فهو الكاتب والأديب والناقد والمترجم والمؤرخ.

---

(1) نفسه ، ص 191.

(2) الجاحظ ، الحيوان – تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة البابجي الحلبي، مصر، 1352 هـ، ج 1، ص 75-76.

الفهـــرس

القسم الأول: في التاريخ السياسي والعسكري للجزائر

القسم الثاني: في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ثانوية عمر بن عبد العزيز
ندرومة

ISBN 9947 26 198 9

9 789947 261989